



# مُساهمات تحويلات المغتربين وكيفية الإحصاء

إرشادات لكيفية قياس  
ما وراء الأثر الاقتصادي  
لتحويلات المغتربين إلى بلدانهم.



IOM

وكالة الأمم المتحدة للهجرة

نُود أن ننوه أن الآراء الواردة في هذا التقرير منسوبة إلى واضعي التقرير ولا تُعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة، ولا تُشير التسميات المستخدمة في هذا الدليل وطريقة عرض المواد إلى التعبير عن أي رأي من جانب المنظمة الدولية للهجرة، بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة باعتماد مبدأ أن الهجرة المنظمة والأمنة والإنسانية تُفيد كل من المهاجرين والمجتمعات. تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي، بصفتها منظمة حكومية دولية في مجالات المساعدة في مواجهة التحديات الإجرائية للهجرة وتطوير تفهم القضايا المتعلقة بالهجرة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الهجرة، بالإضافة إلى ضمان الحفاظ على الكرامة الإنسانية وسلامة المهاجرين.

صدرت هذه الدراسة بمساهمات غير مُخصَّصة رصدتها لجنة تخصيص موارد الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. ننوه إلى أن محتويات هذا الدليل هي مسؤولية المؤلفين حصرياً، ولا تمثل بالضرورة آراء المنظمة الدولية للهجرة أو الدول الأعضاء فيها.

---

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

١٧ طريق دي موريلونز

ص. ب. ١٧

١٢١١ جنيف ١٩

سويسرا

هاتف: +٤١٢٢٧١٧٩١١١

الفاكس: +٤١٢٢٧٩٨٦١٥٠

البريد الإلكتروني: [hq@iom.int](mailto:hq@iom.int)

الموقع الإلكتروني: [www.iom.int](http://www.iom.int)

ISBN 9785-014-9268-92- (PDF)

جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢٠ المنظمة الدولية للهجرة.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُصرح بإعادة إنتاج أو طباعة أي جزء من هذا الدليل، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق التصوير أو التسجيل، أو بأي طريقة أخرى إلا بإذن كتابي مُسبق من الناشر.

PUB2021/061/R





مقدمة



الخطوات الست لقياس المساهمات  
الاقتصادية للمواطنين المغتربين



خيارات جمع البيانات



خيارات جمع البيانات

## جدول المحتويات:

V	مقدمة
VII	شكر وتقدير
IX	الاختصارات

### مقدمة

١	
٣	١-١ ما أهداف هذا الدليل؟
٧	٢-١ مقدمة عن الهجرة والاعترا
٩	٣-١ كيفية استخدام هذا الدليل

### الخطوات الست لقياس المساهمات الاقتصادية للمواطنين المغتربين

١١	
١٦	١-٢ الخطوة الأولى: إنشاء منظومة التنسيق
٢٠	٢-٢ الخطوة الثانية: إجراء البحوث الأساسية
٢٦	٣-٢ اختيار أفضل طرق جمع البيانات التي تتوافق مع السياقات المحلية
٣٧	٤-٢ الخطوة الرابعة: تطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين (وخطوة التنفيذ المرحلية ذات الصلة)
٣٩	٥-٢ الخطوة الخامسة: الاختبار والمراجعة
٤٠	٦-٢ الخطوة السادسة: التطبيق ووضع التقارير والرصد والتقييم

### خيارات جمع البيانات

٤٣	
٤٥	١-٣ استثمارات المغتربين
٦٧	٢-٣ تجارة المغتربين
٦٨	١-٢-٣ تجارة المغتربين في السلع
٧٢	٢-٢-٣ تجارة المغتربين في الخدمات
٧٦	٣-٣ سياحة المغتربين
٨١	٤-٣ التبرعات الخيرية
٨٤	٥-٣ مستحقات العاملين
٨٤	٦-٣ مسح المغتربين

### خيارات جمع البيانات

٩٣



## مقدمة

أصبحنا نعيش في عالم مترابط ارتباطاً وثيقاً؛ حيث تتجاوز فيه المجتمعات والخبرات الشخصية الحدود الجغرافية المكانية بصورة متزايدة. لا يزال الكثيرون منا يعيشون مُغتربين عن بلدانهم كما يهتمون ويتفاعلون مع مناطق مُتعددة في آن واحد. يلعب المُهاجرون والمُغتربون عن بلدانهم دوراً بارزاً في حياة المجتمعات المختلفة ونُمُوها التي يعيشون فيها، إذ يبنون الجسور التي تسمح بتبادل ونشر المعرفة والأفكار والقيم بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ومصادر المعارف الأخرى إلى بلدانهم. إنهم يمثلون عوامل التغيير التي يُمكن أن يكون لها تأثير عميق في إعادة تشكيل العالم الذي يعيشون فيه؛ ومن ثمَّ تُعد هذه المجتمعات جهات مهمة ومؤثرة؛ مما يُمكنها من تسريع وتيرة الإنجازات لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان؛ طبقاً لما ورد في خطة عام ٢٠٣٠ وما بعدها.

بالرغم من أن وجهة النظر هذه تلقى القبول بصورة عامة، بل ويؤثر ذلك بصورة واضحة في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة (كما ورد - على وجه التحديد - في إطار هدف المنظمة الدولية للهجرة رقم ١٩)؛ فإن البيانات الدقيقة لا تزال غير مُتاحة حول مدى المُساهمات التي تقدمها مجتمعات المُغتربين لتحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من أن الأرقام التي تتعلق بتدفقات التحويلات تُحسب على المستويين الوطني والدولي؛ فإن ذلك لا يمثل سوى نسبة صغيرة من الطُرُق المُتعددة التي يؤثر بها المهاجرون والمغتربون في كل من بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم. تتأثر قدرة الدول على تطوير السياسات القائمة على المعلومات الموثوقة بصورة سلبية ومباشرة؛ نظراً للافتقار إلى البيانات المتعلقة بأنواع المُساهمات الأخرى. مع تزايد عدد الحكومات التي تتبنى سياسات اشتراك المُغتربين، فإن الافتقار إلى البيانات الدقيقة بصورة عامة تعني أن صانعي القرار ليس لديهم المعلومات الموثوقة الكافية لوضع ومراقبة إستراتيجياتهم وبرامجهم التي غالباً ما تنتهي بالتركيز بشكل كبير على تدفقات التحويلات؛ نظراً لأهميتها الكبيرة في المراجع التحليلية.

دأبت المنظمة الدولية للهجرة على تقديم الدعم على مدى سنوات إلى الدول بهدف إتاحة التواصل مع مواطنيها المُغتربين في الخارج وتمكينهم. تعمل المنظمة على سدّ هذه الفجوة المهمة بتقديم هذا الدليل الإرشادي والذي يُعد عملاً متميزاً. اعتمد واضعو هذه الارشادات على المشاورات واسعة النطاق التي أُجريت مع الخبراء والمختصين على المستويين المحلي والدولي، وقد تركت هذه الارشادات انطباعاً جيداً عند تقديمها أثناء المنتدى الدولي لإحصاءات الهجرة في القاهرة وقد عُقد في شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠. اهتم واضعو هذه الإرشادات بأن يكون تطبيقها عملياً قدر الإمكان؛ بحيث تساعد في توفير حلول واقعية للحكومات؛ لبحثها على تعديل طُرُق جمع البيانات الحالية للتعرف على مدى مُساهمات مواطنيها في الخارج في تنمية بلدانهم الأم. على الرغم من الآمال المعقودة في هذا الصدد؛ فإننا على دراية بالتحديات والعراقيل العديدة التي قد تتعرض لها الحكومات؛ ولذلك نعمل على توفير مجموعة من الاحتمالات المُمكنة؛ حتى يتمكن المستخدمون من تحديد أفضل ما يناسب ظروفهم المحلية.

ندرك أن هذا العمل المُثمر مجرد خطوة مَبْدئية نحو سد فجوة المعلومات الموجودة حالياً. وبهذه الكيفية يُركز هذا الدليل فقط على رصد وحساب المُساهمات الاقتصادية لمجتمعات المُغتربين؛ لأنه من السهل قياس هذه المُساهمات، كما أن معظم البلدان تراقب بالفعل تدفق رأس المال والسلع داخل وخارج حدودها بصورة منتظمة. لذلك نحن على دراية أنه لا يزال يوجد الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به؛ حتى نتمكن من رصد الجوانب المتعددة لمدى تأثير المهاجرين والمُغتربين من حيث رأس المال البشري والثقافي والاجتماعي؛ ومن ثمّ وبالتوازي مع ذلك أوضحت البيانات المتعلقة بالتحويلات للكثيرين على مدى قدرة مجتمعات المهاجرين والمُغتربين على العمل للحد من الفقر وازدهار التنمية، ونحن على يقين أن هذه الجهود ستتيح إمكانية فتح مجالات وفرص جديدة للتفاهات. بالإضافة إلى ذلك، من المهم العمل على البدء في توضيح الرؤية التحليلية لمُساهمات المهاجرين والمُغتربين؛ بهدف تطوير قدرات الدول للتعرف على دورها الذي اكتسبته بجهد كبير وإضفاء الصبغة المؤسسية عليه، وتمكين هذه المُساهمات من الاضطلاع بدور فعال في تحقيق التنمية.



أنطونيو فيتورينو

المدير العام  
المنظمة الدولية للهجرة



## شكر وتقدير

صدر هذا الدليل الإرشادي بدعم من المساهمات غير المخصصة التي رصدتها لجنة تخصيص موارد الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. ساهمت كل من الدول التالية بدعم هذه الارشادات، وذلك حتى وقت صدور هذا الدليل وهي: بلجيكا، والدنمارك، وأيرلندا، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والفلبين، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

كان لروبرتو كانسيل كوماس كبير المتخصصين الإقليميين في مجال انتقال العمالة والتنمية البشرية، الفضل في تطوير مفهوم دليل الارشادات هذا وإدارة المشروع خلال جميع مراحل العمل، وذلك بالتنسيق مع (مارينا مانكي)، رئيسة قسم انتقال العمالة والتنمية البشرية، و(ديبالي فرنانديز) كبير اختصاصي الهجرة والتنمية الاقتصادية بمقر المنظمة الدولية للهجرة في جنيف. كان للعمل المتميز لفريق (DMA Global)، بقيادة (ليون إيزاكس) و(سارة هوج) واللذين قاما بتنفيذ البحوث وتطوير هذه الإرشادات، كما كان لهما دور أساسي في إنجاز العمل في هذه الإرشادات المتميزة. يُعبر المؤلفون أيضًا عن شكرهم وتقديرهم للمساهمات المهمة لوضع الصورة النهائية لهذا الدليل، وقد ساهم فيها كل من: (أودري هيلكوكس) و(جوان إيرفين) وتعليقات (مايكل نيوسن) و(أيونيلا تيموفتي) والإضافات التحريرية من (لارني ألفارو) و(ميجويل دي ليم)، تصميمات (هارفي جاديا) وجهود وحدة منشورات المنظمة الدولية للهجرة للتنسيق الشامل قبل النشر، والمساعدات البحثية الثمينة التي قدمها كل من (أومولايو نكم أوجو) و(معز إلج) و(فرانسين دوف) و(ماتي برايس).

كما يعبرون عن فائق شكرهم وتقديرهم لكل من (ريتشارد بولويجن) و(آستريت سولستاروفا) المُنتسبين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، و(جين-كريستوف دومونت) بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و(كارلوس دي سيلفا) من مرصد الهجرة بجامعة أكسفورد، و(مانويل أوروكون) من حوار البلدان الأمريكية، و(عساف رازين) من صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى كل من: (أميل أنيجا) من صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، و(أنيبال سانشيز أجويلار)، دكتوراه المعهد الوطني للإحصاء والمعلومات في بيرو، و(أبونج أوديت) من البنك المركزي النيجيري، و(سولي ياكوبو باسي) حاملة درجة الدكتوراه في مفضوية المُغتربين النيجيريين، و(إيميكا أوفور) من وكالة تنمية الاستثمار النيجيرية، و(دومينيك تتيروشوامابوكو) من البنك الوطني الرواندي، و(باتريس كيرو) من مجموعة بنوك ايكويتي و(هبة عبد اللطيف إبراهيم) من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، و(عبد السلام الفتوح) و(نزهة قابلي) من مؤسسة الحسن الثاني المغربية، و(إياد حيدر) وإدارة الإحصاء والدراسات والرصد والتقييم بوزارة الصناعة، وإدارة التجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في المغرب، و(عماد القادري بوتشيش) و(جواد دقويك) من المغرب العربي المقيمان بالخارج، و(حسين أولجور) و(فتيحة طالبي) من مكتب تغيير المغرب، و(عبد الحق الشايب) من جمعية البحث والتطوير المغربية، وأعضاء ممارسة المشاركات المجتمعية للمُغتربين التابع للمنظمة الدولية للهجرة؛ لتسخير وقتهم وخبراتهم وإحالاتهم المهمة؛ ليخرج هذا الدليل إلى النور. وأخيرًا يُعبر المؤلفون عن امتنانهم وتقديرهم لبعثات المنظمة الدولية للهجرة في المغرب وبيرو ومصر على التنسيق والمساعدة في الاتصال مع نظرائهم الحكوميين.



## الاختصارات

BOP	balance of payments	ميزان المدفوعات
BPM6	Balance of Payments and International Investment Position Manual, sixth edition (IMF publication)	دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة الناشر: صندوق النقد الدولي
CBN	Central Bank of Nigeria	البنك المركزي النيجيري
CCI	certificate of capital importation	شهادة رأس المال الأجنبي
CoO	country of origin	الدولة الأم
DECDF	Diaspora Economic Contributions Data Framework	إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين
DIENT	direct investment enterprise	مؤسسة الاستثمار المباشر
EDDI	Enhanced Data Dissemination Initiative	مبادرة تعزيز نشر البيانات
FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FPI	foreign portfolio investment	استثمارات المحفظة المالية الأجنبية
GAFI	General Authority for Investment and Free Zones	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
GDP	gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
GFS	government financial statistics	الإحصائيات المالية العامة
IIP	international investment position	وضع الاستثمار الدولي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IOM	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
ITS	international transactions reporting system	نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية
MDA	government ministries, departments and agencies	الوزارات والهيئات والوكالات
MFA	Ministry of Foreign Affairs	وزارة الخارجية
MRE	Moroccans Living Abroad	المغاربة المقيمون بالخارج
MSITS	Manual on Statistics of International Trade in Services	دليل إحصائيات التجارة الدولية في مجال الخدمات
NGO	non-governmental organization	منظمة غير حكومية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PCFS	Private Capital Flow Surveys	عمليات مسح تدفقات رؤوس الأموال الخاصة
PIAa	pre-shipment inspection agencies	وكالات فحص ما قبل الشحن
SBS	security-by-security databases	قواعد بيانات ضمانات الأوراق المالية
SDC	Swiss Agency for Development and Cooperation	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
SOFAL	Survey of Foreign Assets and Liabilities	مسح خاص بتحديد الأصول والمخاطر الأجنبية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UN DESA	United Nations Department of Economic and Social Affairs	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة
UNSC	United Nations Security Council	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNWTO	United Nations World Tourism Organization	منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة





مقدمة





## مقدمة

من المعروف عن مجتمعات المُغتربين أنها تجلب مزايا عديدة للتنمية إلى بلدانها ومجتمعاتها الأصلية، وتتنوع صور هذه المُساهمات بين الاجتماعية والثقافية إلى المُساهمات الاقتصادية. تدرّك الكثير من الحكومات على مستوى العالم أهمية إرسال الأموال إلى الأوطان عن طريق التحويلات التي يرسلها مواطنوها المُغتربون، وعادة ما تكون في صورة مبالغ صغيرة مُرسلة من شخص لآخر. ينشر البنك الدولي البيانات عن تدفقات التحويلات السنوية الواردة والصادرة بالدولار الأمريكي بصورة دورية، بالإضافة إلى إجمالي قيمة التحويلات باعتبار أنها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. إن إتاحة هذه البيانات بصورة واضحة قد أدى إلى هيمنة موضوع التحويلات على المحادثات المتعلقة بالمُساهمات الاقتصادية؛ وذلك من عدة وجوه، في حين تبقى أوجه القصور الأساسية في البيانات والمعلومات المتعلقة بالمُساهمات الأخرى دون حلول مطروحة. أدى قصور البيانات والمعلومات بدوره إلى عرقلة تطوير وتطبيق محاولات إدماج مجتمعات المُغتربين؛ بناءً على الأدلة والسياسات والبرامج الاقتصادية بصورة أكبر. يتزايد الإقرار والتأييد بوجود العديد من الطُرق التي يُمكن أن يُسهم بها المغتربون عن طريقها في تنمية بلدانهم الأصلية التي لا تُقاس بالصورة المُثلى في الوقت الحالي. على سبيل المثال تحاول العديد من الحكومات أن تعمل على تحسين العلاقة مع مواطنيها المُغتربين من خلال إدماجهم في الأنشطة الملائمة لأوضاعهم الاقتصادية، ويرجع هذا إلى اهتمام الحكومات بحشد وتعزيز استثمارات مواطنيها المُغتربين؛ بهدف تنمية وتطوير بلدانهم الأم، ويتمثل ذلك في صورتين؛ إما بنقل المعرفة إلى بلدانهم، وإما بحشد مدخرات مواطنيها المُغتربين للاستثمار في أوطانهم.

### ١-١ ما أهداف هذا الدليل؟

من الضروري توافر البيانات والمعلومات الصحيحة والموثوقة - ذات الصلة -، بالإضافة إلى السياسات والمبادرات والمنتجات والبرامج التي تستهدف مواطني البلدان المُغتربين؛ وذلك بهدف تخطيط البرامج المُستهدفة بصورة صحيحة؛ مما سوف يُتيح إمكانية رصد وقياس مدى نجاح أو تأثير هذه البرامج بمرور الوقت. يؤدي الافتقار لمثل هذه الأساليب العملية والفعالة لجمع وتحليل البيانات إلى اتساع العديد من الثغرات في البيانات في البلدان حول العالم. تتمثل بعض التحديات التي تواجه عملية قياس مُساهمات المُغتربين في التنمية في عوامل الافتقار إلى فهم مصادر البيانات المحتملة والتوافق على طرائق الوصول إلى الأدلة على الأرصدة المالية والتدفقات التي تتجاوز التحويلات المالية. إن إدخال التغييرات اللازمة ووضع الإجراءات المطلوبة الآن سوف يسمح بتصنيف الإحصاءات الوطنية والمحلية - ذات الصلة -؛ طبقاً لمُساهمات المُغتربين، وستدعم هذه البيانات بدورها السياسات والبرامج المستقبلية إلى حد كبير.

في ضوء ما سبق يهدف هذا الدليل بعنوان: "مساهمات تحويلات المُغتربين وكيفية الإحصاء:" إرشادات لكيفية قياس ما وراء الآثار الاقتصادية لتحويلات المُغتربين إلى بلدانهم (والذي يُشار إليه - فيما يلي - بـ "هذا الدليل") إلى تقديم الإرشادات للحكومات والسلطات الوطنية والمحلية التي ترغب في فهم وقياس تأثير المُساهمات الاقتصادية التي يقدمها المُغتربون إلى بلدانهم الأصلية - بخلاف التحويلات المالية.<sup>1</sup> تشمل هذه المُساهمات الاقتصادية عدة مجالات؛ منها: الاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال الخيرية، جنباً إلى جنب مع عدة مجالات أخرى. من المهم أيضاً ملاحظة أن مُساهمات المُغتربين قد تكون مُحسوسة بقوة على المستويات دون الوطنية، على سبيل المثال، من خلال المُساهمات في تنمية مجتمعاتهم الأصلية أو من خلال المشاركة في سياحة المُغتربين في المراكز الحضرية؛ حيث قد يكون لديهم عائلات وأصدقاء وروابط أخرى وغير ذلك. ومن هنا فإن قياس كل هذه الاستثمارات الاقتصادية على جميع المستويات وفي جميع المجتمعات في بلدانكم يُعدُّ أمراً بالغ الأهمية.

### 1-1-1 أهداف هذا الدليل الإرشادي

تقدم هذه الإرشادات للمستخدمين نهجاً منظماً للمساعدة في فهم أطر جمع البيانات الحالية (على سبيل المثال، الطرق المُستخدمة في تجميع الحسابات القومية وميزان المدفوعات، وكيف يُمكن تعديلها لعزل تدفقات رأس المال الأجنبي) (من خلال الاستثمار والتجارة والسياحة، من بين عدة أمور أخرى) والتي قام بها الأفراد المُغتربون. ستؤدي نتائج هذه العملية لإنشاء إطار لبيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين وخطة التنفيذ المرحلية المرتبطة بها، وتُتيح رؤية طويلة الأجل للحكومات تتعلق بكيفية جمع البيانات المتعلقة بالمُغتربين وكيفية استخدامها. من المُمكن استخدام البيانات التي أمكن إنشاؤها بمقتضى إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين وخطة التنفيذ المرحلية الخاصة بها؛ بهدف القيام بتدخلات بسياسات أكثر دقة، وتطوير سياسات وبرامج ذات فعالية أكبر لاشتراك المُغتربين كجهات فاعلة في التنمية. يهدف هذا الدليل إلى معالجة بعض النقاط المُحددة التي تتضمن ما يلي:

(أ) يعد هذا المجال من مجالات البحث الجديدة حتى الآن، حيث لا يوجد سوى عدد قليل من البلدان، إن وجدت حتى الآن، التي تجمع وتُنشر بانتظام البيانات الخاصة بالمُساهمات الاقتصادية لمواطنيها المُغتربين بصورة دورية.<sup>2</sup>

(ب) تختلف طرائق وأطر جمع البيانات من بلد إلى آخر؛ ومن ثم تُتيح لكم هذه الإرشادات إمكانية وضع خطة لجمع البيانات وإستراتيجية لتنفيذ هذه الخطة المُصممة خصوصاً للظروف والمتطلبات الخاصة ببلدانكم.

(ج) يعتمد مدى التعديلات المطلوبة لتصنيف مساهمات المُغتربين في البيانات على طرائق جمع البيانات المُطبقة في بلدانكم. قد يكون من الممكن، في بعض الحالات، مقارنة المعلومات المرغوبة من الوثائق الإدارية الموجودة بالفعل، وفي حالات أخرى، سيكون من الضروري إجراء تعديلات محدودة نسبياً على متطلبات إعداد التقارير، بينما في حالات أخرى، ستوجد حاجة مُلحة إلى إيجاد أنشطة أخرى مهمة مقابل تكلفة معينة.

<sup>1</sup> يجري بالفعل قياس قيمة تدفقات التحويلات السنوية الداخلة والخارجة من البلدان. كما يُبلغ عنها البنك الدولي في صفحة بيانات الهجرة والتحويلات، والمُتاحة على الموقع التالي: [www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data](http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data)

<sup>2</sup> بعض البلدان تُنشر بيانات مجالات محددة، على سبيل المثال، تُنشر دولة المغرب بيانات عن عائدات السياحة من جانب المواطنين المقيمين في الخارج في تقرير ميزان المدفوعات.



(د) يتعين أن نضع في اعتبارنا أن أي تعديل يجب النظر إليه من منظور الهدف من السياسات والفوائد المتوقعة من وراءه، ومدى دقة واستدامة جمع هذه البيانات فيما يتعلق بالتكلفة والأعباء الإضافية لوضع التقارير.

(هـ) يجب التغلب على التحديات القائمة التي تتمثل في قصور القدرات والموارد، ولكن من الممكن استخدام أحد الخيارات؛ لتبني نهج متعدد المراحل. من المحتمل أن يكون النهج متعدد المراحل أكثر الطُرق ملاءمة لتطبيق التغييرات المنشودة، مع توقع نتائج مثمرة في المراحل الأولى للتطبيق (أي: حيثما يكون من السهل تعديل الإستراتيجيات)، وحيثما أمكن، إدخال التعديلات التي تتوافق مع الخطط القائمة؛ بهدف مراجعة وتحسين طُرق جمع البيانات.

تهدف هذه الارشادات إلى مساعدة البلدان لتتفهم مدى المساهمات الاقتصادية لمواطنيها المغتربين خارج البلاد، وكيف يمكن استثمار هذا المورد المهم من موارد رأس المال لدعم وتسريع وتيرة التنمية المستدامة في البلاد؛ إن الإفادة من المساهمات الكاملة للمغتربين سوف تسهم بصورة مباشرة في وفاء الدول بالتزاماتها الدولية، ومنها على سبيل المثال الالتزام بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث تمثل هذه الإرشادات إحدى الخطوات لتحقيق هذه التوجهات. إن انتساب إحدى الظواهر المالية لمجتمعات المغتربين سوف تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة معينة (بمعنى: أي منها تعتمد على الأولويات والظروف المحلية) والتي تتوافق بصورة مباشرة مع هدف المنظمة السابع عشر، الذي ينص على تصنيف البيانات؛ طبقاً لحالات المهاجرين. كما ينص الهدفان السابع عشر والثامن عشر للمنظمة بصفة خاصة على دعوة الدول "للدعم بناء قدرات الدول النامية، ويشمل ذلك الدول الأقل نمواً ودول الجزر الصغيرة النامية بهدف العمل على تحقيق زيادة كبيرة في جودة تصنيف البيانات في التوقيت المناسب، على أن تكون البيانات دقيقة ويمكن الاعتماد عليها وتصنف؛ طبقاً لعناصر الدخل والنوع والعمر والعرق والعقيدة، فضلاً عن حالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي والخواص الأخرى التي تتصف بها الدول؛ طبقاً للظروف المحلية". (الأمم المتحدة، ٢٠١٧)

سوف يتوافق قياس مدى المساهمات المالية للمغتربين مع هدف المنظمة رقم ١٠،٧ والذي ينص على: "تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والآمن والمنتظم والمسؤول للأشخاص من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تُدار بشكل مسؤول" (الأمم المتحدة، ٢٠١٧)، بما أن مشاركة المغتربين والمهاجرين تُعد من أهم عناصر سياسات الهجرة؛ فمن الممكن تطبيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل هدف المنظمة رقم ٨،٩ والذي يتعلق بتحسين طُرق التنمية السياحية المستدامة (ويتضمن ذلك سياحة المغتربين والمهاجرين)، بالإضافة إلى العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، والتي تشير بصورة مباشرة إلى تعزيز الاستثمار المالي لحشد وتعبئة التنمية المستدامة في مجموعة مجالات متنوعة (مثل الأهداف: ١.١ - ١٠.ب - ١٧،٣)، من بين مجالات أخرى.<sup>٣</sup>

بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة إلى الدول التي تبنت الاتفاق العالمي للهجرة المنظمة والأمنة والمنتظمة سوف يتعين أن تقيس المدى الكامل للتأثير الاقتصادي لمساهمات المهاجرين والمغتربين بهدف العمل على ضمان أن الهجرة المنظمة بصورة جيدة سوف تساهم في تحقيق النتائج الإيجابية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن الاتفاق العالمي للهجرة والذي يرتبط بصورة وثيقة مع خطة ٢٠٣٠ وي طرح خارطة طريق تُساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تضمين أبعاد الهجرة والاعتراب؛ ومن ثم فإن قياس الآثار الاقتصادية لمساهمات

<sup>٣</sup> للحصول على تحليل كامل لجميع روابط أهداف التنمية المستدامة بالهجرة. بما في ذلك استثمارات المغتربين ومشاركاتهم، يُرجى الرجوع إلى: "دليل الهجرة وخطة عام ٢٠٣٠": وهو دليل للممارسين صادر عن كل من (المنظمة الدولية للهجرة ووكالة التنمية المستدامة، ٢٠١٨ أ) والكتيب المصاحب له. "الهجرة وخطة عام ٢٠٣٠": أهداف التنمية المستدامة الشاملة وارتباطها بالهجرة (المنظمة الدولية للهجرة ووكالة التنمية المستدامة، ٢٠١٨ ب).

المُغتربين والمهاجرين سوف يُسلط الضوء على كيفية تعزيز تحقيق التنمية المستدامة؛ وبالتالي سوف تساهم في تحقيق كل من أهداف الاتفاق العالمي وأهداف التنمية المستدامة أيضًا في آن واحد. سوف يُسهم هذا الدليل بصورة مباشرة لتحقيق الهدف رقم واحد من أهداف المنظمة، والذي ينص على ما يلي: ”جمع واستخدام وتصنيف البيانات الدقيقة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة“ كما ينص الهدف رقم ١٩ على ما يلي: ”تهيئة الظروف للمهاجرين والمُغتربين لإتاحة مساهمتهم الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان“. (الأمم المتحدة، ٢٠١٨)

للحصول على المزيد من المعلومات حول الكيفية التي تقدم بها منظمة الهجرة الدولية المساعدات للحكومات لإيجاد الظروف المواتية والملائمة؛ لضمان أنه يُمكن للهجرة أن تساهم في تحقيق نتائج التنمية المُستدامة والوفاء بأمال وطموحات المُغتربين والمهاجرين وكذلك المجتمعات التي ينضمون إليها، بالإضافة إلى الآخرين الذين لا يرغبون في الهجرة، يُرجى الرجوع إلى: الإستراتيجية المؤسسية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة والتنمية المستدامة (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠ أ). كما أطلقت المنظمة موقع (iDiaspora) الإلكتروني ([www.idiaspora.org](http://www.idiaspora.org))، وهو عبارة عن بوابة إلكترونية تهدف للعمل كمرکز للموارد والفرص وإتاحة التواصل لمجموعات المهاجرين والمُغتربين في جميع أنحاء العالم، ويهدف الموقع لتقديم المساعدة في ترابط الأفراد المهاجرين والمُغتربين مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. كما يعرض موقع iDiaspora بصفته مركزًا للموارد، الكثير من قصص نجاح المُغتربين وأفضل الممارسات والسياسات المتعلقة بالهجرة من جميع أنحاء حول العالم.

## ١-٢-١-٢ المستهدفون بهذا الدليل

وُضع هذا الدليل خصيصًا لكل شخص أو كيان لديه اهتمام بقياس ومراقبة تأثير المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين في بلدانهم ومجتمعاتهم الأصلية. يهتم هذا النوع من البيانات بشكل خاص بالأشخاص ذوي العلاقة الوثيقة بصانعي السياسات ومُطوري البرامج، والمهتمين بقياس مُساهمات المُغتربين ومدى تأثير تغيير السياسات و/أو البرامج على قيمة هذه المُساهمات. نعتقد أن هذا الدليل من المفترض أن تستخدمه الإدارات والوزارات الحكومية وكذلك المستويات دون الإقليمية، مثل:

- (أ) مكاتب / وحدات / شُعب شؤون المُغتربين.
- (ب) الوزارات أو الدوائر الخارجية.
- (ج) الوزارات أو دوائر الاستثمار والتجارة والعمل.
- (د) هيئة الإحصاء الوطنية.
- (هـ) البنك المركزي.
- (و) الوزارة أو دائرة التخطيط.
- (ز) السلطات المحلية والإقليمية.

٤ يوجد التزام محدد بموجب الهدف (١) الأول والذي ينص على «جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بأثار وفوائد الهجرة. فضلًا عن مُساهمات المهاجرين والمُغتربين في التنمية المستدامة؛ وذلك بهدف توجيه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. التنمية والإستراتيجيات والبرامج ذات الصلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية». (الأمم المتحدة، ٢٠١٨)



طبقاً لما ورد في هذا الدليل، فإن هذه العملية سوف تستلزم تنسيقاً كبيراً بين الوزارات والإدارات المختلفة على كافة مستويات الإدارات الحكومية (وتشمل السلطات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمجتمعي) بل وربما القطاع الخاص كذلك؛ وبالتالي توجد حاجة ماسة لدعم رفيع المستوى من الحكومة لتسهيل ذلك التنسيق، كما قد تتطلب هذه العملية الحصول على مدخلات الإحصائيين الحكوميين، بالإضافة إلى البيانات الواردة من جامعي الحسابات القومية وحسابات ميزان المدفوعات.

## ٢-١ مقدمة عن الهجرة والاعتراب

لا يوجد تعريف مُحدد مُعترف به عالمياً لمصطلح «الهجرة والاعتراب»؛ حيث إن بعض دول بعينها تضع تعريفاً لهذا المصطلح؛ طبقاً لأهدافها السياسية الموضوعية. يُستخدم هذا الدليل التعريف الذي أقرته المنظمة الدولية للهجرة والذي يشير إلى كما يلي: «المهاجرون أو أحفاد المهاجرين الذين تشكلت هويتهم وإحساسهم بالانتماء من خلال تجاربهم السابقة وخبراتهم بالهجرة» (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩).

بناءً على تعريف مركز تحليل بيانات الهجرة العالمي التابع للمنظمة الدولية للهجرة يُشير مصطلح المهاجرين والمُغتربين لاستخدام المصطلح بصورة أوسع من استخدام البيانات المخزونة عن المهاجرين أو بيانات «البلد الأم» (والتي تُستخدم في الكثير من الأبحاث الأكاديمية). لا يشمل تعريف مصطلح «الهجرة والاعتراب» الجيل الأول من المهاجرين فقط، ولكن أيضاً الأطفال المولودين في الخارج لهؤلاء الأفراد وأطفالهم، مادام أنهم يحتفظون ببعض الروابط مع أوطان آبائهم الأصلية. هذه الروابط - سواء أكانت ثقافية أم لغوية أم تاريخية أم دينية أم عاطفية - هي ما يميز مجموعات المهاجرين والمُغتربين عن المجتمعات الأخرى. (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠ ب)

اضطلعت الكثير من الدول بمهمة وضع وتنفيذ خرائط للمهاجرين والمُغتربين عن بلادهم لتحديد مواقعهم الجغرافية وأماكن تركزهم، بالإضافة إلى جمع البيانات الكمية والنوعية عنهم وعن شبكات المهاجرين والمُغتربين وروابطهم وجمعياتهم. عملت المنظمة الدولية للهجرة مع البلدان المختلفة لإجراء أكثر من ١٨٠ دراسة تهدف لرسم خرائط للمهاجرين والمُغتربين عن بلدانهم.

اهتمت الحكومات أيضاً بجمع المعلومات عن المهاجرين والمُغتربين عن بلدانهم كجزء من تطوير ما يُمكن أن نطلق عليه «ملف الهجرة». كان لدور منظمة الهجرة العالمية الرائد الفضل في وضع ملفات الهجرة في عام ٢٠٠٦ والاعتماد على كل من التقارير وأدوات بناء القدرات التي تعمل على جمع البيانات من عدة مصادر مُتاحة بصورة مُنظمة. يهدف «ملف الهجرة» لتقديم نبذة عامة وشاملة عن الهجرة الدولية الأساسية لإحدى البلدان واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## ١-٢-١ المستهدفون بهذا الدليل

توجد طُرُق عديدة تُمكن المهاجرين والمُغتربين من فرصة تقديم الدعم لاقتصادات بلدانهم الأصلية، ويُمكن تصنيف هذه المُساهمات إلى مجموعتين رئيسيتين:

(أ) المُساهمات المباشرة من خلال المدخرات؛ فعلى سبيل المثال شراء منتجات التأمين والاستثمار المباشر لرؤوس الأموال في السوق والأعمال الخيرية، والتجارة والسياحة المهاجرين والمُغتربين.

(ب) المُساهمات غير المباشرة؛ ومنها على سبيل المثال: من خلال نقل المهارات والمعارف إلى بلدانهم، وتعزيز التجارة وتحفيز ريادة الأعمال والابتكار، وعودة ذوي المواهب المتميزة (من بين مُساهمات أخرى) في حالة عودة المهاجرين إلى بلدانهم.<sup>٥</sup>

يُركز هذا الدليل على تقييم المُساهمات الاقتصادية للمهاجرين والمُغتربين فيما وراء التحويلات المالية التي يرسلونها إلى بلدانهم، ويوضح الشكل رقم ١ مدى ونوع المُساهمات الاقتصادية التي يقدمها مواطنو الدولة المهاجرون والمُغتربون؛ ومن هنا فإن التركيز لا يكون على تدفقات التحويلات وكيفية إنفاق الأسرة والأصدقاء المُستلمين لهذه التحويلات من ذويهم، بل يركز الأمر على دراسة صور المُساهمات الاقتصادية المباشرة كما يلي:

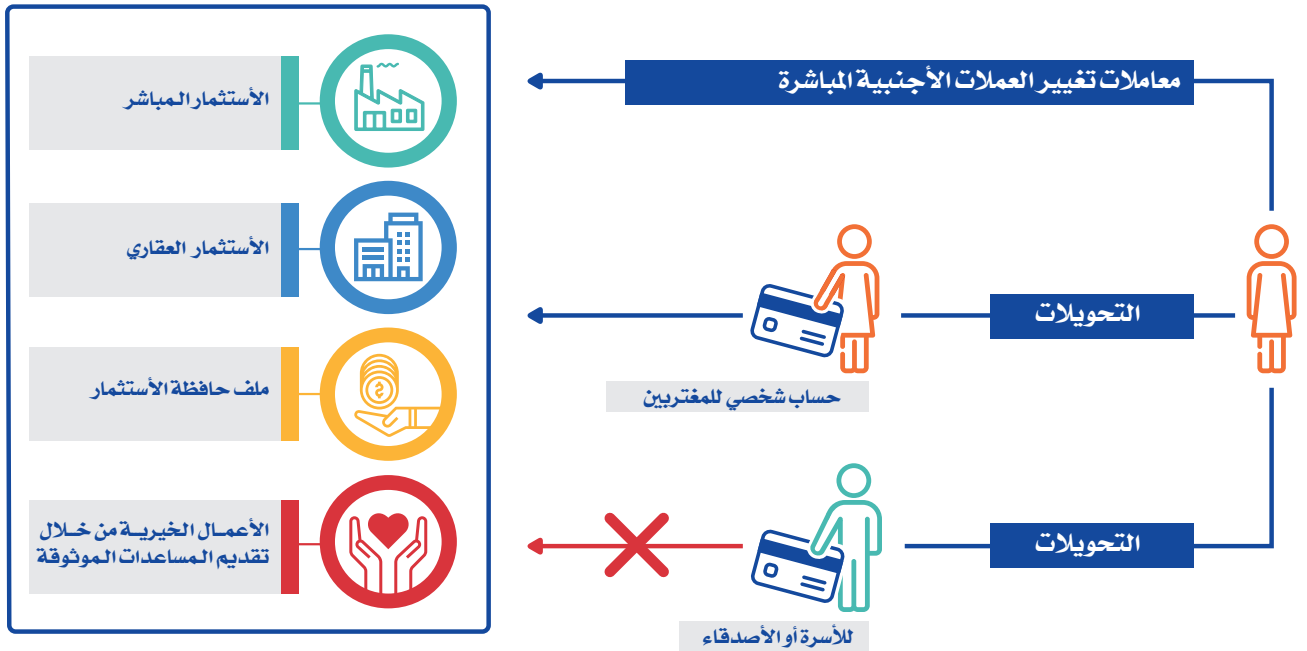
(أ) معاملات صرف العملات الأجنبية المباشرة من منظور الاستثمار والتجارة والأعمال الخيرية، من بين عدة أمور أخرى.

(ب) الأموال التي ينفقها المهاجرون والمغتربون على السياحة لدى زيارة بلدانهم الأصلية.

(ج) الأموال المُحوّلة إلى حسابات مملوكة أو مرتبطة بالمُغتربين والمهاجرين، والهدف من استخدام هذه الأموال.

## الشكل ١

### المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين



يُشير مصطلح «المساهمات الاقتصادية» في هذا الدليل إلى التحويلات المالية العابرة للحدود والمرسلة بصورة مباشرة للبلدان الأصلية؛ وتتمثل فيما يلي:

- (أ) الاستثمارات (مثل محافظ الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة، والاستثمارات العقارية).
- (ب) تجارة البضائع والخدمات.
- (ج) الإنفاق على السياحة.
- (د) الأعمال الخيرية.
- (هـ) مستحقات الموظفين.

للحصول على المزيد من المعلومات حول كل نوع من هذه المساهمات، بما في ذلك كيفية قياس كل منها - والتي تتوفر مع الأدوات المرفقة بالإضافة إلى دراسة الحالات لكل منها - يُرجى الاطلاع على القسم المُخصص لذلك في الفصل الثالث من هذا الدليل.

## ٣-١ كيفية استخدام هذا الدليل

إن عملية تغيير أو تعديل أو إيجاد أساليب جديدة لطرق الحصول على المعلومات قد تتطلب تكريس المزيد من الوقت والموارد، لكنها سوف تُتيح الفرصة لفهم أفضل لموارد المُغتربين ولتعزيز الاستثمارات في المستقبل. من المُخطط أن يُدمج إطار جمع وتحليل البيانات الخاصة بالمهاجرين والمُغتربين وكذلك تصنيف البيانات؛ طبقاً لحالات المُغتربين ودمجها في النهج المتبع حالياً كجزء من الجهود؛ لإتاحة تحديث البيانات ذات العلاقة بصورة دورية، مع توفير الرؤى الملائمة للمراقبة والرصد بمرور الوقت.

قُسمت الاجراءات التي تهدف لتبسيط عملية إعادة تنظيم أو تعديل نُظم البيانات الوطنية وتأسيس إطار لبيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين إلى ست خطوات سهلة التطبيق. وتشمل هذه الخطوات الست الأدوات اللازمة ودراسة الحالات - ذات الصلة - التي سوف تساعدك في تطبيق العمل المطلوب على مدار فترة أولية تستغرق ٢٤ شهراً.

لا توجد ضرورة لتطبيق جميع الخطوات في الحال، كما هو موضح في **القسم الرابع ٢,٤ فيما يلي بعنوان: (كيفية تطبيق خطة التنفيذ المرحلية)**، حيث يُمكنك أن تقرر - بناءً على أولويات الحكومة - أي من هذه الخطوات يمثل أكثرها أهمية، ويُمكن تطبيقها الآن وأي منها يُمكن تطبيقه في وقت لاحق. يجب أن تُوضع جميع المقترحات والخطوات والأنشطة والتعديلات بما يناسب ظروف بلد معين وأولوياته واحتياجاته؛ ومن ثمّ فلن تكون جميع الخطوات قابلة للتطبيق في جميع السياقات.

ومن هنا ينقسم هذا الدليل إلى ثلاثة فصول ويقدم دراسة للحالات والأدوات حيثما كان ذلك وثيق الصلة بالموضوع. وُضعت هذه الأدوات بصورة مُنظمة في «صندوق أدوات» مُفهرس في نهاية الدليل لسهولة الرجوع إليها.

وبالرغم من ذلك يُرجى ملاحظة أن تأجيل بعض الأنشطة قد يؤثر سلباً في مدى فائدة ودقة البيانات التي جُمعت بحلول نهاية عملية إعادة التنظيم (على سبيل المثال. في حالة عدم إجراء مسح للشركات المملوكة للمُغتربين في وقت مبكر بما فيه الكفاية خلال هذه العملية. فقد لا تتمكن من تحديد مساهمات المُغتربين بدقة و/أو بصورة كاملة).

## (أ) الفصل الأول: مقدمة

يقدم هذا الفصل بين أيدينا لمحة عامة عن هذا الدليل، ويهدف لتقديم أساساً منطقيًا لقياس المُساهمات الاقتصادية للمواطنين المهاجرين والمُغتربين وكيفية استخدام هذا الدليل لتنفيذ ذلك. كما سوف يساعدك هذا الفصل على فهم كيفية استخدام هذا الدليل حين تقوم بالحصول على الدعم السياسي رفيع المستوى وشحن الإرادة لتنفيذ هذه العملية، وسوف يرد وصفها في الفصول التالية.

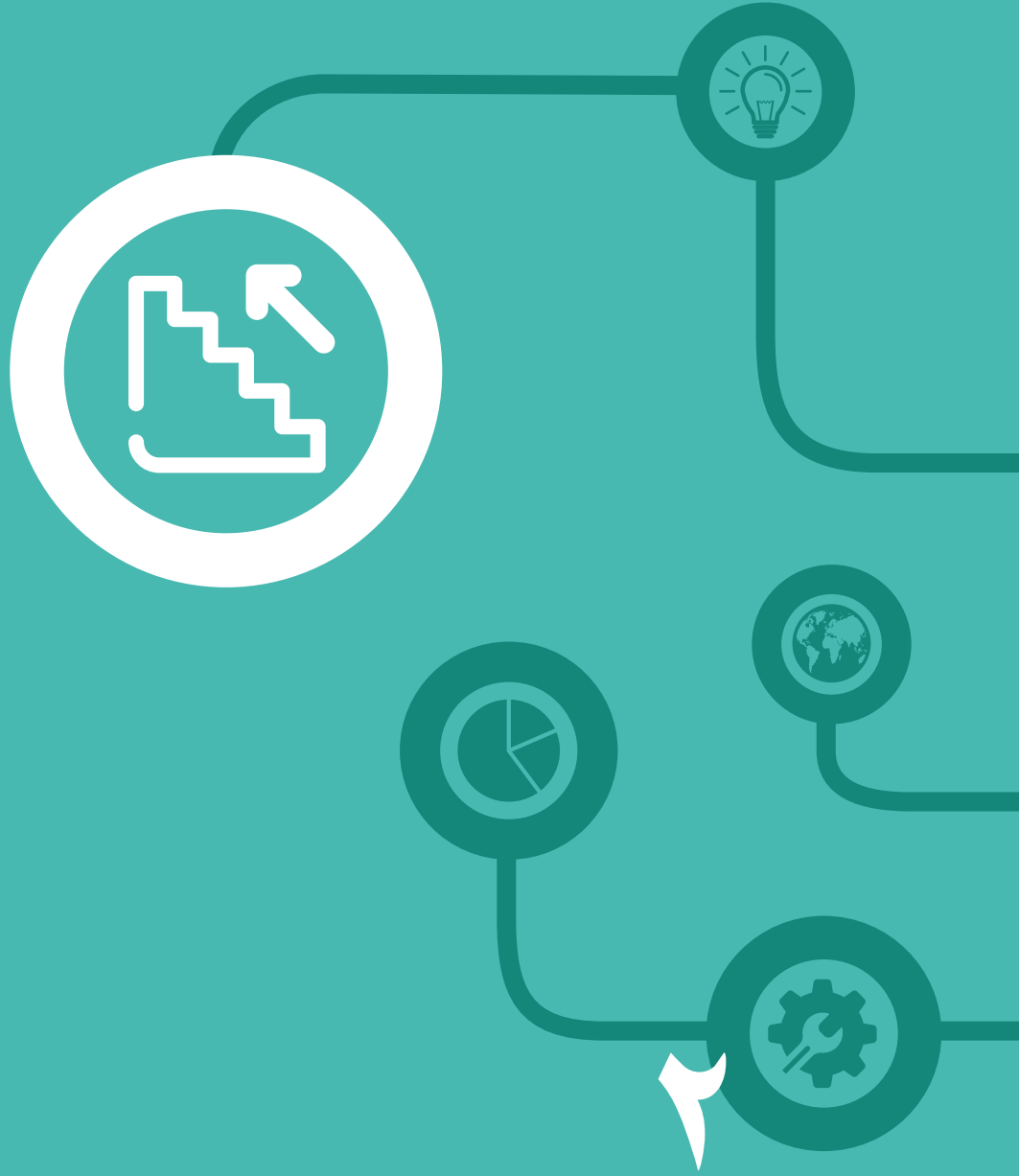
## (ب) الفصل الثاني: الخطوات الست لقياس المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين

يؤكد هذا الفصل الخطوات الست البسيطة المذكورة آنفًا لتعديل منهجية جمع البيانات الوطنية؛ بحيث تقدم وصفًا لمُساهمات المُغتربين الاقتصادية؛ لتحقيق الهدف الأساسي لتطوير وتطبيق إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين وخطة التطبيق المرحلية ذات الصلة. تنقسم كل خطوة إلى خطوات أصغر مصحوبة بمجموعة من الأدوات ودراسة الحالات لدعم تطبيقها. سوف يُساعدك هذا الفصل على تحديد الخطوات التي سوف تستطيع بلدانكم استكمالها في الوقت الحالي، كما سوف تساعد في اتخاذ القرار وكيفية تنفيذ هذا المُخطط. يُمكنكم اتخاذ القرار بشأن تنفيذ العملية برمتها في وقت واحد (والتي يُقدر أنها سوف تستغرق ٢٤ شهرًا) كما يجب أن نتذكر أنه من المُمكن تعديل جميع الخطوات؛ لتتوافق مع سياقات الظروف الخاصة بكل دولة على حدة.

## (ج) الفصل الثالث: خيارات جمع البيانات

خلال تطبيق الخطوة الثالثة لهذه العملية، سوف تعمل على مراجعة واختيار الحلول التي قد يكون لها تأثير أفضل بالنسبة لظروف بلدانكم أو سياقات مواطنيكم المُغتربين، كما يُحدد الفصل الثالث الحلول المُمكنة لتحديد مُساهمات المُغتربين باستخدام أدوات جمع البيانات المُتاحة في ستة مجالات مختلفة. يُرجى ملاحظة أن هذا الدليل يسمح بجمع جميع البيانات من بلدانكم؛ ومن ثمّ لا يتطلب الأمر إدخال أي تغييرات على طُرق جمع البيانات العالمية أو الأجنبية.

نحن نشجعكم على قراءة جميع الفصول الواردة في هذا الدليل أو الفصول التي تتعلق ببلدانكم أو ما يتوافق مع ظروف المُغتربين عن أوطانكم. يقدم كل قسم من هذا الدليل الإجراءات المطلوبة لتعديل أدوات جمع المعلومات القائمة حاليًا، أو في حالات أخرى، يوجد خيار لإيجاد نظام جديد إذا



# الخطوات الست لقياس المساهمات الاقتصادية للمواطنين المغتربين





## الخطوات السبب لقياس المساهمات الاقتصادية للمواطنين المغتربين

يُحدد هذا الفصل الأنشطة الرئيسية المُتضمنة في تطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين، ويتضمن طُرُق جمع البيانات القائمة وإجراءات قياس المساهمات الاقتصادية للمواطنين المهاجرين والمُغتربين عن أوطانهم. تهدف خطة التطبيق المرحلية لتغيير هذه الطُرُق بصورة تدريجية وتطبيق إجراءات تصنيف بيانات المُغتربين والمهاجرين على أساس مُتاح عند الضرورة. تتمثل هذه الفكرة في إنشاء رؤية موحدة مُتفق عليها للمجالات ذات الأولوية؛ حيث يُمكن تصنيف البيانات طبقاً لحالة المُغتربين، وستُساهم في مساعدة الدول على تصميم السياسات والبرامج لتمكين المُغتربين؛ كي يُصبح لهم دور فعال في تنمية بلدانهم. يوجد بالعديد من دول الجزر الصغيرة عدد لا يُستهان به من المُغتربين كما تعتمد اقتصادياتهم بشكل كبير على السياحة؛ ومن هنا ربما يتركز إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين على الحصول على المساهمات الاقتصادية من المُغتربين القادمين لبلدانهم الأصلية بهدف السياحة، أو بدلاً من ذلك؛ فقد يقوم المغتربون بالاستثمار في قطاع السياحة أو ربما يساهمون في القطاعين معاً.

يجب ألا يركز إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين فقط على الحالة الراهنة لبلادكم، ولكنه يجب أن يُستخدم كوثيقة للتخطيط، تُساعد على توقع وفهم البيانات على مدى الخمس حتى العشر سنوات القادمة، بينما يُمكن التعرف على حقيقة أن إدخال بعض التغييرات على طُرُق جمع البيانات قد تتطلب بعض الوقت حتى يُمكن تطبيقها. وبالتوازي مع ذلك، فإن إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين يجب أن يقدم لنا السيناريو الأفضل لطرُق جمع بيانات المُغتربين؛ طبقاً لأولويات البلدان الإستراتيجية، في حين أن خطة التطبيق المرحلية المُصاحبة لها يجب أن تُحدد بوضوح التعديلات الجوهرية التي ادخلت على طُرُق جمع البيانات التي يُمكن تنفيذها -على الفور-، وعلى المدى المتوسط الطويل.

يضع هذا الفصل الخطوات الأولى لإطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين وإطلاق خطة التطبيق المرحلية المُصاحبة له (يوجد نموذج لخطة عمل تحت اسم «الأداة رقم ١» في ملحق هذا الدليل). سوف تعتمد الخطوات الفعلية والعمليات على اعتبارات الظروف الراهنة، مثل: الإطار المؤسسي لاشترك المُغتربين، وتحليل البيانات في بلادكم، وطُرُق جمع البيانات التي يجري تطبيقها في الوقت الحالي، بالإضافة إلى الخبرات السابقة في مجال جمع بيانات المُغتربين وبرنامج تطوير مشاركة المُغتربين.

## نموذج خطة عمل

يوضح نموذج خطة العمل هذا تصورات الإطار الزمني لكل إجراء ولكل خطوة في هذه العملية. تُساعد خطة العمل المُنسق ( الذي يضطلع بتنفيذ المهام والوظائف المُشار إليها في **الخطوة الثانية -الإجراء الأول**) أن يضع نصب عينيه العمليات المطلوبة وتسهيل إدارة وتدفق العمل، ورصد ومراقبة مدى التقدم خلال مراحل التطبيق المختلفة.



يقدم لنا الشكل رقم ٢ لمحة عامة عن الخطوات الست والإجراءات المطلوبة؛ لتنفيذ التخطيط لإطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين وإطلاق خطة التنفيذ المرحلية - بدءاً من البحوث التمهيدية وحتى مراحل الرصد والتقييم. تُقدم أقسام هذا الفصل دراسة عميقة ومُفصلة لهذه الخطوات؛ لتوضيح ما يستلزم تنفيذه وكيف يُمكن أن يُنفذ؟ بما في ذلك الإجراءات المطلوبة لاستكمال هذه الخطوات، وأي أدوات ونماذج يُمكن استخدامها؛ وأي من دراسة الحالات يُمكن الرجوع إليها، إن وُجدت.

## الشكل رقم ٢:

لمحة عامة عن الخطوات الست



## ٢-١ الخطوة الأولى:



### إنشاء منظومة التنسيق

يجب تنفيذ الخطوتين الأولى والثانية معاً في آن واحد؛ لأن الكثير من البحوث الأساسية سوف تتطلب التنسيق مع العديد من الأطراف المعنية، وفي واقع الأمر يستلزم تحديد واختيار الأطراف المعنية الذين يجب التنسيق معهم القيام بالبحوث الأساسية.

## ٢-١-١ الإجراء الأول:

### ضمان الحصول على دعم سياسي رفيع المستوى

بما أن المساهمات الاقتصادية للمُتبرين التي يقدمونها إلى موطنهم أو مجتمعاتهم الأصلية تمتد عبر العديد من القنوات المتعددة، مثل: (الاستيراد، والاستثمار، والسياحة، وما شابه ذلك) وعبر بعض القطاعات مثل (العقارات، والصناعة، والزراعة، وغيرها)، وجميعها يُمكن قياسها باستخدام عدد من طُرُق جمع البيانات، مثل (البحوث، وأنظمة وضع تقارير المعاملات أو السجلات، وغير ذلك) سوف يكون من الضروري التنسيق بين الوزارات والإدارات والقطاع الخاص وأطُر جمع البيانات؛ كي يُمكن وضع جميع البيانات وتنسيقها مع بعضها ببعض. سوف يستلزم ذلك تبني درجة عالية من التنسيق بين جميع هذه الجهات، مع قدر عالٍ من الدعم والتأييد السياسي والإرادة والقيادة الفعالة.

من العوامل الأساسية لنجاح تطبيق وتطوير الخطة ضمان وجود التنسيق بين الوزارات الحكومية والإدارات والحصول على الدعم السياسي من ممثلين حكوميين على مستوى عالٍ. تستخدم الوزارات والإدارات والوكالات على المستوى القومي عدة طُرُق للبحث؛ وذلك لجمع البيانات الوطنية للاعتماد عليها محلياً، ومنها على سبيل المثال ميزان المدفوعات ووضع الاستثمارات الدولية، من بين أمور أخرى. تُجمع البيانات كالعادة من عدة مصادر، مثل: الوزارات، والإدارات، والوكالات، أو من خلال هذه المصادر، ويشمل ذلك المستويات المختلفة من الحكومة بهدف تحسين جودة النتائج. نظراً لوجود عدة إدارات مختلفة منوطة بالأمر، فمن الضروري الحصول على الدعم والتأييد السياسي على أعلى المستويات. قد لا يكون من الممكن التنسيق بين جميع هؤلاء الشركاء ذوي الصلة وتطبيق التغييرات دون وجود درجة كبيرة من الإرادة السياسية تُساعد على تقدم هذه العملية عبر الإدارات الحكومية؛ بالتالي يجب تقديم هذه المبادرة لأعلى مستويات دوائر صنع القرار السياسي؛ لضمان أنهم يتفهمون جيداً أهمية دعم هذه العملية قبل البدء في اتخاذ إجراءات التطبيق الفعلي.

## ٢-١-٢ الإجراء الثاني:

### تحديد المُنسق

يحتاج الأمر لتحديد المُنسق المسؤول ليضطلع بالإدارة والإشراف على العمل عبر العديد من الإدارات. سوف يعمل المُنسق مع مجموعة العمل الفنية، المُزَمع إنشاؤها، ومع الأطراف المعنية الأساسيين الآخرين؛ لتيسير عملية المشاركة الكاملة والشاملة لضمان نهج تتعاون فيه جميع المنظمات الحكومية. من الممكن اختيار المُنسق من وزارة التخطيط أو وزارة الشؤون الخارجية أو مكتب شؤون المُغتربين. سوف يحتاج المُنسق أن تتوفر لديه البيانات والإحصاءات، وأن يترأس مجموعة عمل بين الإدارات المختلفة وتنسيق الأنشطة فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتمتع المُنسق بالمصداقية وبدعم الحكومة أيضاً.

من الناحية المثلى يجب أن تُبنى وظيفة المُنسق على آليات التنسيق بين الإدارات، مثل: لجان الهجرة الوطنية، ومجموعة العمل على ملف الهجرة، والكيانات المشابهة.

### الأداة رقم ٢:

#### نموذج للشروط المرجعية وقائمة مهام المُنسق

يُمكن تعديل الشروط المرجعية وقائمة المهام للتوافق مع ظروف البلدان لتوجيه المُنسق خلال اختيار العمليات.

## ٢-١-٣ الإجراء الثالث:

### تحديد الوزارات والكيانات الحكومية الأخرى المُزَمع أن تكون جزءاً من العملية وإنشاء مجموعة عمل فنية للأطراف المعنية

لكل دولة أُطر خاصة بها لجمع المعلومات، ولديها - كذلك - الإدارات المسؤولة عن جمع الإحصاءات الوطنية والمحلية (انظر لدراسة الحالة): طرائق جمع البيانات في الفلبين على المستوى الوطني والمستويات دون ذلك. من المألوف أن يقوم البنك الدولي بجمع البيانات عن الحسابات الوطنية وميزان المدفوعات، وكذلك مكتب النقد الأجنبي ومكتب الإحصاء الوطني. من الممكن أن تكون السلطات المحلية جزءاً لا يتجزأ كشركاء في هذه العملية؛ حيث إن العديد من الحكومات المحلية والمؤسسات تضطلع بجمع البيانات المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك: بيانات الوصول، والمغادرة، ومساهمات المُغتربين لتنمية مسقط رأسهم. في ضوء العقبات التي تعرقل الموارد في معظم السلطات المحلية، فقد لا يُتاح جمع البيانات في جميع الظروف، وعلى أي حال يجب على المُنسق أن يُخطط بدقة لأماكن وجود أوجه القصور، ثم يجب عليه محاولة اشتراك السلطات المحلية والإقليمية في الهياكل التنسيقية.<sup>٨</sup>

قد توجد العديد من الوكالات المنوطة بجمع البيانات التي تستخدمها أثناء عملية الجمع، بما في ذلك: دليل موقف الاستثمار الدولي التالي (٢٠١٤، ص ٨٣):

<sup>٨</sup> للحصول على المزيد من المعلومات حول السلطات المحلية وجمع بيانات الهجرة، يُرجى الرجوع إلى: الوحدة رقم ١، الموضوع رقم ٣ من صندوق أدوات مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة (JMDI) والدورة التدريبية الإلكترونية حول الهجرة والتنمية المحلية (٢٠١٥).

- (أ) سلطات الجمارك؛ لجمع الإحصاءات التجارية الدولية للبضائع، ويُمكن استخدامها كأساس لتجارة السلع والخدمات.
- (ب) الوكالات الإحصائية (مثل: مكتب الإحصاءات الوطنية)، وجمع البيانات من خلال التقديرات والاستقصاءات الإحصائية (على سبيل المثال: الاستقصاءات الأسرية؛ والاستقصاءات الخاصة بالمؤسسات؛ واستقصاءات الخدمات).
- (ج) سلطات الموانئ؛ للحصول على المعلومات عما يُمكن استخدامه كمؤشر عندما تُجمع المعلومات من قطاع خدمات النقل.
- (د) سلطات الهجرة؛ للحصول على أعداد المهاجرين على المديين الطويل والقصير.
- (هـ) سلطات السياحة؛ وقد تجمع المعلومات عن مدى إنفاق الزوار غير المقيمين.
- (و) تنظيم البنوك والتأمين، وغيرها من الوكالات الرقابية، بما في ذلك: تنظيم التأمين والشركات غير المالية، والمنوطين بجمع الإحصائيات المالية والنقد، للبيانات التي يُمكن أن تُستخدم في عملية الجمع أو للموازنة بينها، مقابل البيانات التي أمكن الحصول عليها في مكان آخر.
- (ز) وزارة / دائرة الشؤون الخارجية؛ للحصول على البيانات الخاصة بالعمليات الخاصة بالسفارات.
- (ح) سلطات الضرائب؛ للحصول على المعلومات بشأن الضرائب المُستقطعة من المنبع والضرائب الأخرى، وكذلك لتحديد الأفراد والأعمال التي يُمكن أن يكون لها دورٌ في المعاملات الدولية أو لديهم أصول أو التزامات بالخارج.
- (ط) تجميع البيانات من نظام رفع التقارير عن المعاملات الدولية،<sup>٩</sup> إن وُجد.
- (ي) السلطات المحلية والإقليمية، وتشمل مراكز جمع البيانات المحلية أو الإقليمية.
- (ك) البنك المركزي للمعلومات عن قطاع البنوك والأصول الاحتياطية.
- اعتماداً على المعلومات التي تُجمع بواسطة «أداة تحديد الأطراف المعنية»، فإنه يُفضل أن يُحدد

## الأداة رقم ٢:

### أداة تحديد الأطراف المعنية

لتحديد أي من المؤسسات ونقاط الاتصال ذات صلة بالعملية، وللتأكد من أنه يُمكن الحصول على الاستشارات من هذه الهيئات ومشاركتهم وتشجيعهم على المشاركة في مجموعة العمل الفنية؛ حيث يُمكنهم تقديم إضافاتهم على العملية بصورة منتظمة، حيث يجب وضع خارطة شاملة للأطراف المعنية. تُفيد هذه الأداة لدى استخدامها كدليل ونموذج يُمكن تعديله؛ ليتوافق مع الظروف المحلية، وذلك لدى وضع خارطة للأطراف المعنية.



<sup>٩</sup> تُسجل لوائح الاتصالات الدولية جميع المعاملات التي تجري بين المُقيمين وغير المُقيمين. من المحتمل أن يكون مثل هذا النظام قائم؛ نتيجة لضوابط الصرف الحالية أو السابقة، أو قد يكون موجوداً بشكل منفصل عنها. تُسجل البنوك التجارية في العديد من البلدان جميع المعاملات التي تحدث من خلال أنظمتها وترفع التقارير عنها (إما بصورة فردية أو في بصورة مجمعة) إلى ميزان المدفوعات المجمع. في الحالات التي يكون فيها المقيمون قادرين على إجراء معاملات خارج النظام المصرفي المحلي، يُمكن تضمين الجزء ذي الصلة في لوائح الاتصالات الدولية. يشمل هذا القطاع عادة البيانات المتعلقة بالمعاملات من خلال الحسابات المصرفية التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج. (الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA)، ٢٠١١، ص ٨٤).

المُنسق الأشخاص الأساسيين من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية - ذات الصلة -، وسوف يُشرفون على جمع البيانات المستهدفة من خلال قنوات مختلفة، وكذلك الذين يُمكنهم الانضمام إلى مجموعة العمل الفنية. ونود التأكيد أنه سيكون الوضع مثاليًا في حالة دمج مثل هذه المجموعة في آليات التنسيق القائمة حاليًا.

تهدف مجموعة العمل الفنية لعقد اجتماعاتها بصورة دورية، ووضع الأهداف وتقديم إضافاتها لتطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين وخطة التطبيق المرحلية، كما تظطلع بتوجيه الاختبارات والتطبيق والرصد والتقويم. كما تقع مسؤولية مناقشة الأولويات على عاتق مجموعة العمل الفنية من حيث نوع المساهمات ذات الأهمية الكبيرة التي تغذي بدورها خطة التطبيق المرحلية.

من المتوقع أن مجموعة العمل الفنية سوف تضم المؤسسات التالية:

- (أ) جامعو بيانات ميزان المدفوعات.
- (ب) جامعو الإحصاءات المالية الحكومية.
- (ج) مديرو البيانات والإحصائيون المشاركون في تجميع البيانات ومعالجتها والتحقق منها، بما في ذلك وزارات السياحة والجمارك والاستثمارات، من بين جهات عديدة أخرى.
- (د) مكتب شؤون المُغتربين و/ أو وزارة الخارجية.
- (هـ) البنك المركزي.
- (و) مكتب الإحصاء الوطني.
- (ز) أي سلطات محلية أو إقليمية ذات علاقة بالأمر.

يجب الموافقة والتوقيع على الشروط المرجعية المُحددة بوضوح للمجموعة من أعلى المستويات الحكومية المُمكنة؛ بهدف إتاحة التفاهم المتبادل لكل دور من الأدوار والتوقعات وأهداف المجموعة الجديدة، بالإضافة إلى تيسير مشاركة الخبراء الضرورية للمجموعة. انظر لبعض النقاط الأخرى التي يجب وضعها في الاعتبار فيما يرد أدناه.

#### الأداة رقم ٤:

#### نماذج للشروط المرجعية وقائمة مهام مجموعة العمل الفني

نماذج الشروط المرجعية وقائمة المهام لمجموعة العمل الفني التي يُمكن تعديلها؛ لتتوافق مع الظروف المحلية للبلدان لتقديم التوجيهات التي تتعلق بكيفية اختيار العملية، والحصول على دعم وتأييد الأطراف المعنية.



## ٢-١-٢ الإجراء الرابع:

### تنظيم حفل لإطلاق العمل والتعريف به

سيكون من المفيد عقد ورشة عمل بين الأقسام المختصة وذوي العلاقة؛ لشرح أهداف جمع البيانات عن مدى المساهمات الاقتصادية للمغتربين في تعزيز تنمية بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى الأنشطة المحددة التي سوف يتضمنها هذا العمل، كما أن حضور أطراف من المستويات الحكومية الرفيعة لهذه الورشة سيمثل دعم الإرادة السياسية لهذه العملية.

## ٢-١ الخطوة الثانية:

### إجراء البحوث الأساسية

يجب تنفيذ الخطوتين الأولى والثانية معاً في آن واحد؛ وذلك لأن الكثير من البحوث الأساسية سوف تتضمن التنسيق بين العديد من الأطراف المعنية؛ وكذلك بهدف تحديد أي من الأطراف المعنية سوف يضطلع بالتنسيق؛ ولذا من الضروري إجراء البحوث الأساسية.

## ٢-٢-١ الإجراء الأول:

### إجراء المراجعات المكتبية

يجب القيام ببحث المراجعات المكتبية على الدراسات الحالية والاستقصاءات والتقارير التي تتعلق بأبناء الوطن المهاجرين والمغتربين، وكذلك دراسة اهتماماتهم وقنوات اتصالهم ببلدانهم الأصلية، فضلاً عن مصادر الاتصال والتواصل ومدى اهتمامهم بالاستثمار والتجارة، وذلك من بين الكثير من الجوانب الأخرى. تتمثل واحدة من أهم الخطوات الأولية التي يجب القيام بها في تحديد أكان بلدك قد أجرى تمريناً لرسم خارطة للمغتربين والمهاجرين أم قد طورت أي ملفات للتعريف بالهجرة فيما سبق؛ بحيث يُمكنك البناء على هذه الجهود.

يجب أن تتضمن هذه الخطوة أيضاً مراجعة للتشريعات الوطنية في بلدانكم التي تتعلق بالمهاجرين والمغتربين. يجب الانتباه بصفة خاصة للقوانين أو السياسات التي تقدم تعريفاً وطنياً للمهاجرين والمغتربين؛ حيث إن هذه التعريفات، كما أشرنا فيما سبق، تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر؛ حيث إن بعضاً منها شامل وفضفاض جداً (على سبيل المثال تعريف دولة أيرلندا للمهاجرين والمغتربين)<sup>١١</sup> ومنها تعريفات أخرى أكثر تنظيمًا؛ بحيث تشمل الكثير من الحقوق والمسؤوليات المحددة والمعرفة بوضوح للفئات المختلفة من المهاجرين والمغتربين مثل دولة الهند.<sup>١٢</sup> ثانياً: قد توجد حاجة ماسة لفهم ما إذا كانت توجد أي برامج أو حوافز لمشاركات المغتربين وأي نوع من المعلومات يُمكن استخلاصها. على سبيل المثال، تمنح العديد من حكومات البلدان بطاقات هوية للمغتربين بهدف تقديم المساعدة في تحديد معاملات معينة تتعلق بالمغتربين، كما هو مذكور في الفصل الثالث من هذا الدليل. على العكس من ذلك، من المهم جداً تحديد السياسات واللوائح التي

<sup>١٠</sup> حددت حكومة الهند حتى عام ٢٠١٥ وجود ثلاث فئات من المهاجرين والمغتربين من البلاد وهم: الهند غير المقيمين، والأشخاص من الأصول الهندية، ومواطني الهند في الخارج؛ ولكل منها حقوق ومسؤوليات مختلفة.

<sup>١١</sup> ميزان المدفوعات عبارة عن بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية للمقيمين مع غير المقيمين خلال فترة معينة. يصف ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس) - صندوق النقد الدولي (BPM6)) المفاهيم التي تتمثل فيما وراء أوضاع الاستثمارات الدولية وميزان المدفوعات والتغيرات الأخرى في حساب الأصول والخصوم. كما يُتيح دليل تجميع موقف الاستثمار الدولي المعلومات التفصيلية حول كيفية جمع البيانات وتصنيفها على المستوى الوطني. يُتيح ميزان المدفوعات هذه المعلومات حسب البنود المختلفة.



قد تؤدي لعرقلة مشاركة المُغتربين والمهاجرين والاستثمارات و/ أو التجارة مع الكيانات الأجنبية، حيث إنه لا تتوفر لجميع المُغتربين الوثائق التي تُثبت انتماءهم لبلدانهم الأصلية؛ ولذا سوف يُعاملون كأجانب؛ طبقاً للتشريعات القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التواصل مع الهيئة المسؤولة عن العلاقات مع المُغتربين في بلدانكم (إن وجدت)، والوزارات ذات الصلة (مثل وزارة الخارجية)، والسلطات المحلية والإقليمية، وممثلي السفارات التي يُعرف عنها وجود عدد كبير من المُغتربين في مجتمعاتهم لتحديد أكان المُغتربون يشاركون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلدانكم والكيفية التي يشاركون بها ومستويات هذه المشاركات؟ كما يجب العمل على جمع أكبر قدر ممكن من الرؤى والمعلومات. من المهم أيضاً الاستفسار عن مدى فهم ممثلي السفارات لمُساهمات المُغتربين (على سبيل المثال، ما قنوات مساهمة المُغتربين التي يمكن تحديدها بالفعل وإقرار الممثلين المعنيين بذلك؟)؛ لأن هذا من المحتمل أن يقدم التوجيهات اللازمة خلال مراحل التنفيذ.

توجد خطوة أولية مهمة أخرى تتمثل في البحث عما إذا كانت بلدانكم قد وضعت بالفعل خارطة للمُغتربين فيما سبق أو ما إذا كان يجري وضعها في الوقت الحالي أو إذا كان من المُخطط وضعها في المستقبل. من المهم التواصل مع موظفي الحكومة المسؤولين ومع المعاهد الأكاديمية أو مكتب منظمة الهجرة الدولية للتحقق من حالة خارطة المُغتربين الراهنة. في حالة عدم وجود مثل هذه الخارطة حتى الوقت الراهن، فمن المهم الشروع في وضع هذه الخارطة في أقرب وقت؛ باعتبارها جزءاً من الأنشطة التي تستهدف مشاركة أوسع للمُغتربين.

## ٢-٢-٢ الإجراء الثاني:

### تخطيط كيفية جمع البيانات في الوقت الحالي

من الضروري مواصلة التنسيق مع الأطراف المعنية المُشار إليها في القائمة آنفاً للعمل على استكمال وضع هذه الخارطة بالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل الفنية. يجب أن تتوفر الرؤى الجيدة بعمليات جمع البيانات ذات الصلة لدى كل من الوكالات الحكومية والهيئات أو المسؤولين المنوطين برصد معلومات ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية الحكومية؛ بهدف التمهيد لإطلاق خارطة المُغتربين.

توجد بعض الطُرق المحدودة الرئيسية لجمع المعلومات من خلال عدة قنوات مختلفة. من الناحية العملية، سوف يضطلع العديد من مسؤولي جمع البيانات باستخدام العديد من مصادر البيانات المختلفة والعمل على التحقق منها وإثباتها وبرهنتها باستخدام عدة وسائل.

بينما تتوفر لدى كل دولة أنظمة المحاسبة الحكومية الخاصة بها، توجد أمور مشتركة بين الدول؛ حيث إن معظم الدول تتبع توجيهات دولية متشابهة. تشمل هذه التوجيهات ما يلي:

(أ) دليل ميزان المدفوعات ودليل وضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩) والدليل المجمع (BPM6 صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤).<sup>١٢</sup>

١٢ الأيرلندية العالمية: تنص السياسات الخاصة بالمُغتربين الأيرلنديين على ما يلي: «تعتمد أيرلندا تعريفاً واسعاً للمُغتربين، ويشمل ذلك المهاجرين الأيرلنديين السابقين والحاليين في الخارج وأحاديهم في الخارج. يعد الكثيرون أن الروابط مع أيرلندا تمثل عنصراً مهماً في هويتهم الشخصية، بغض النظر عن عدد الأجيال من عائلاتهم التي عاشت خارج أيرلندا،»

(ب) دليل لتجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع الصادر عن الأمم المتحدة (المنقح ١) (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٣).<sup>١٣</sup>

(ج) نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ٢٠٠٩).<sup>١٤</sup>

(د) التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة لعام ٢٠٠٨ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠ أ) والملاحظات المنهجية لقاعدة بيانات الإحصاءات السياحية (إصدار ٢٠٢٠) (منظمة السياحة العالمية، ٢٠٢٠).<sup>١٥</sup>

(هـ) دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١١).<sup>١٦</sup>

يجب أن يُحدد المُنسق الأطراف المعنية ويَعقد المقابلات معهم للعمل على استكمال المصفوفة الواردة في (الأداة الخامسة) التي تتعلق بكيفية جمع البيانات من خلال العديد من القنوات، مع وجوب التأكد من أي من السلطات المحلية والأقاليم سوف تضطلع بجمع هذه البيانات عن المهاجرين والمُغتربين. عند البدء في تنفيذ هذه الخطوة يجب على المُنسق أن يقوم بما يلي:

(أ) الحصول على نسخ من الاستقصاءات والوثائق والإجراءات التي تتعلق بكيفية جمع البيانات في الوقت الراهن (على سبيل المثال، رموز نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ووثائق الجمارك واستقصاءات المؤسسات ومُتطلبات إعداد التقارير الأخرى) التي تُعد جميعها على قدر كبير من الأهمية؛ حيث إنها ستخضع للتحليل فيما بعد لتقييم مدى قابليتها للتطبيق وإمكانية إدخال التعديلات على إجراءات جمع البيانات التي سوف تتيح الفرصة لتحليل هذه البيانات للكشف عن مدى مساهمات المُغتربين في تنمية بلدانهم الأصلية.

(ب) وضع الملاحظات عن الخطط المتعلقة بطُرق جمع البيانات الوطنية و/ أو الخطط لإدخال التغييرات عليها. سوف تُسهّم هذه البيانات في تنسيق التغييرات المطلوبة؛ للحصول على المعلومات عن مدى مساهمات المُغتربين بالتزامن مع التغييرات الأخرى المُزمع إدراجها.

## الأداة رقم ٥:

### نموذج للتخطيط لطُرق جمع البيانات

يقدم هذا الجدول/ النموذج بعض الأسئلة ومجالات التحليل المحتملة لتقديم التوجيهات للحكومات، أثناء التخطيط لطُرق وإجراءات جمع البيانات الحالية.



١٣ يحتوي الدليل على تفسيرات بشكل أكثر تفصيلاً لبعض التوصيات ويقدم إرشادات عملية لمجمعي البيانات، من خلال وصف الممارسات الجيدة أو الأفضل والمطبقة في ظل ظروف مختلفة. يشجع الدليل على الالتزام بالممارسات الجيدة، كما يوصي بحلول مُعدة لقضايا التجميع المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع.

١٤ يشير هذا الدليل إلى العديد من الإرشادات التي تتعلق بمعالجة البيانات الاقتصادية المختلفة.

١٥ تقدم التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة لعام ٢٠٠٨ (IRTS) إطاراً منهجياً شاملاً لجمع وتصنيف الإحصاءات السياحية التي يجب اعتبارها أساساً مهماً لنظام الإحصاءات السياحية.

١٦ حدد دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ٢٠١٠ (MSITS) إطاراً متفقاً عليه دولياً لتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ورفع التقارير عنها بمفهومها الواسع الذي يلبي الاحتياجات، بما في ذلك احتياجات المفاوضات والاتفاقات التجارية الدولية للحصول على إحصاءات أكثر تفصيلاً وقابلية للمقارنة وأكثر شمولاً حول هذا النوع من التجارة بأشكالها المختلفة. (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، UN DESA، ٢٠١١، ص ٣).

## الأداة رقم ٦:

### أكواد لنماذج نظام رفع التقارير عن المعاملات الدولية

يُعد نظام رفع التقارير عن المعاملات الدولية إحدى الطُرق التي من المحتمل أن يكون مُطبّقاً في بلدانكم بهدف جمع وتصنيف البيانات. توضح أكواد نموذج رفع التقارير عن المعاملات المالية أمثلة لبعض الفئات التي يُمكن أن تستخدم عند جمع البيانات من خلال أحد الأكواد هذه.

## ٢-٢-٣ الإجراء الثالث:

### تخطيط كيفية جمع البيانات في الوقت الحالي

تتمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مهمة قياس المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين في بلدانهم الأصلية في أن هذه المُساهمات لا يقدمها الأفراد المُغتربون غالباً بصورة مباشرة، ولكن من خلال الأعمال التي يمتلكونها أو من خلال الجمعيات أو المؤسسات الإنسانية والخيرية. عُقدت بعض المقابلات الخاصة قبل صدور هذا الدليل، حيث أفاد خبراء دوليون من كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي إلى أن هذا هو واقع الحال بصفة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية؛ حيث يقدم الكثير من المُغتربين مُساهماتهم من خلال الشركات وليس الأفراد.

في حالة استخدام طُرق جمع المعلومات الحالية لتحديد ما إذا كانت إحدى الشركات الاستثمارية أو التجارية مملوكة لأحد المُغتربين، يتطلب الأمر توفير المعلومات عن جنسيات المساهمين. إن إضافة مثل هذه المعلومات المُفصلة سوف تؤدي لتعقيدات كبيرة وتزيد العبء الحالي على المؤسسات والجهات التي تضع التقارير التي تشمل البنوك وسجلات الشركات والشركات نفسها (من خلال النماذج الإدارية التي تطلبها السلطات الجمركية على سبيل المثال). وبالتوازي مع ذلك، فإن المُغتربين لا يقدمون التبرعات دائماً كأفراد، ولكن غالباً من خلال الجمعيات الإنسانية والخيرية والمؤسسات والجمعيات التي أنشئت لتقديم الخدمات الاجتماعية أو التنموية (مثل دعم سُبل كسب العيش) في بلدانهم الأصلية.

لمواجهة هذه التحديات من المفترض أنه من الضروري القيام بتنفيذ ما يُمكن تسميته «بخارطة شركات المُغتربين» باعتبارها أحد العناصر المهمة للحصول على رؤية واضحة للمُساهمات الاقتصادية للمُغتربين لمسقط رؤوسهم. في حالة عدم الحصول على المعلومات بشأن الشركات المملوكة للمُغتربين فإن قدرًا كبيراً من مُساهمات المُغتربين الاقتصادية قد تغفل عنها البيانات ذات الصلة. إن وضع خارطة الشركات المملوكة للمُغتربين سوف يسمح بتحديدتها بصورة مُسبقة، كما يُمكن رصد أنشطتهم ومُساهماتهم الاقتصادية من خلال العديد من طُرق جمع البيانات (انظر الفصل ٣ لمزيد من المعلومات).

لكي يكون الأمر مثالياً، يجب وضع الخارطة وإنشاء سجل لشركات المُغتربين بالتوازي مع عمليات استكمال وضع خارطة المُغتربين الحالية. سيكون من الضروري وضع تعريف لـ«شركة مملوكة لمُغترب». طبقاً لميزان المدفوعات، حيث يُقال إن المساهم الذي يملك أكثر من ١٠ في المائة من أسهم الشركة لديه حصة مُسيطر، أي النسبة التي تؤهله للرقابة على الشركة. يُمكن توسعة هذا التعريف ليشمل الشركات المملوكة للمُغتربين على أنها الشركات التي يمتلك فيها أحد المُغتربين حصة مُسيطرة تزيد عن ١٠ في المائة من الأسهم. من المُمكن أن تقوم غرفة التجارة القائمة، بالإضافة إلى السفارات والتقنيليات بوضع خارطة لشركات المُغتربين.

إن وضع خارطة للجمعيات الخيرية للمُغتربين وإنشاء السجلات الخاصة بها سوف يسمح لجامعي البيانات برصد ومراقبة المُساهمات الاقتصادية التي يقدمها المغتربون من خلال هذه المنظمات (انظر الفصل ٣: العمل الخيري)؛ لذا يتعين على المُنسق أن يبحث ويخطط كيف ومتى يضع خارطة لشركات المُغتربين؟ (إذا لم يكن قد بدأ ذلك بالفعل)، على أن يضع في اعتباره قنوات الاتصال الملائمة لتيسير اتصاله بالمُغتربين والقدرات والميزانيات المتوافرة.

الطُرق التي يُمكن استخدامها لوضع خارطة بالشركات المملوكة للمُغتربين، بما في ذلك الخيارات التالية:

### الخيار الأول: التعريف الذاتي بالنفس من خلال المراسلات مع المُغتربين

التواصل مع المُغتربين من خلال السفارات المعنية وشبكات المُغتربين أو بأي من الطُرق المُمكنة وحَثهم على تسجيل شركاتهم بصورة طوعية؛ بصفتها شركات مملوكة أو يسيطر عليها المغتربون.

من المُمكن تشجيع أصحاب الأعمال المُغتربين وتقديم الدعم لهم بهدف تشكيل جمعيات أو شبكات أعمال خاصة بهم. لن يؤدي هذا لتحديد الشركات المملوكة للمُغتربين أبداً، بل سوف يُيسر أيضاً التعاون في هذا الصدد من خلال إنشاء قنوات اتصال واضحة بين الحكومات والشركات المملوكة للمُغتربين. تدعم هذه المنظمات أيضاً العلاقات المتبادلة بين الشركات المملوكة للمُغتربين؛ وذلك بإتاحة الفرصة لتبادل المساعدات فيما بينها، ومنها على سبيل المثال الحصول على المنتجات والخدمات المختلفة من بعضهم ببعض، وإجراء العمليات المشتركة لمشتريات المواد بالجملة والحصول على الدعم المشترك.

إن مقترح منح بطاقات تحت مُسمى «بطاقة شركة مملوكة للمُغتربين» سوف يتيح الفرصة لتحفيز الشركات المملوكة للمُغتربين و/ أو التي يسيطرون على غالبية أسهمها؛ بحيث يُمكن استخدام هذه البطاقات لتسجيل ومتابعة أنشطتهم. ثم إنه من المُمكن منح الشركات المملوكة للمُغتربين مزايا خاصة لتشجيع إقامة الأنشطة الاقتصادية في مسقط رؤوسهم. (انظر الخطوة ٣ الإجراء ١ الخيار ٢: التعريف الذاتي للمُغتربين بالنفس من خلال بطاقات المُغتربين للحصول على المعلومات الخاصة باستخدام هذا النظام من جانب الأفراد المُغتربين).

### الخيار الثاني: بيانات الشركات حول العالم (أوريس)

تغطي شبكة بيانات (أوريس) الدولية حوالي ١٣٦ مليون شركة نشطة موزعة في أكثر من ٢٠٠ دولة، تحتوي على البيانات على مستوى الشركة الواحدة ويمكن الحصول عليها من سجلات الأعمال الوطنية ومن الغرف التجارية ومن مختلف المصادر الرسمية الأخرى. يُمكن استخدام هذه الخدمة مدفوعة الثمن؛ لتتبع مكان تسجيل أي من الشركات والتعرف على جنسيات المساهمين فيها.

### الخيار الثالث: إجراء استقصاءات للمُغتربين

قُم بإجراء مسح استقصائي للمُغتربين مع الاستفادة من الفرصة؛ للحصول على المعلومات الخاصة بأسماء الشركات المملوكة للمُغتربين أو التي يسيطرون على معظم أسهمها ونطاق أنشطتها في مسقط رأسهم - إن وُجدت -؛ بهدف الحصول على بعض البيانات.

## الخيار الرابع: الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار

يُمكنك استخدام المعلومات المتوفرة من وكالة تشجيع الاستثمار الوطنية أو مجلس التنمية الاقتصادية، ومن المحتمل أن تحتوي على معلومات عن هذه الشركات والمساهمين فيها؛ وهذا بدوره سيحدد فقط الشركات المملوكة للمُغتربين وستستثمر أموالها بالفعل في مسقط رأسهم.

يجب تطبيق نفس عملية وضع الخارطة المذكورة آنفاً على جمعيات المُغتربين والجمعيات الخيرية؛ لأن عملية وضع خرائط لشركات ومؤسسات المُغتربين/ المؤسسات الخيرية يُمكن أن تكون عملية تستغرق الكثير من الوقت؛ لذلك من المُهم مناقشة الأمر في هذه المرحلة (كما يُمكن تنفيذ الأنشطة في مراحل لاحقة).

### الأداة رقم ٧:

#### أسئلة توجيهية لوضع خارطة لشركات المُغتربين

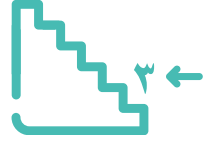
بمجرد أن يقع اختيار مجموعة العمل الفنية على الطريقة أو الطُرق التي سوف تستخدمها للبدء في وضع خارطة لشركات أبناء الوطن المُغتربين، توفر هذه القائمة من الأسئلة التوجيهية للمحللين التهيئة والتعريف الأساسي بكيفية وضع هذه الخارطة، كما يُمكن استخدام هذه الأسئلة لتطوير أداة مُفصلة ونماذج تتوافق مع الظروف والسياقات الخاصة ببلدناكم.

### دراسة حالة ١

#### (Kea) - شبكة أعمال المُغتربين النيوزيلندية

يُعد الموقع الإلكتروني والمُسمى (Kea) [www.keanewzealand.com](http://www.keanewzealand.com) نوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقد أنشأت شبكة عالمية تربط النيوزيلنديين بالخارج بعضهم ببعض، ومع الأشخاص الآخرين في الوطن الأم؛ وذلك بهدف واضح يتمثل في دعم التطوير المهني للأعضاء من خلال تسهيل الروابط المهنية والتجارية، وتعزيز فرص العمل لمواطنيهم، من بين أمور أخرى كثيرة. من بين مليون مواطن نيوزيلاندي يعيشون خارج بلادهم، سجل حوالي ربع مليون شخص منهم كأعضاء في هذه الشبكة ويشاركون في أنشطتها المترابطة والمختلفة في جميع أنحاء العالم.

## ٢-٣ الخطوة الثالثة:



اختيار أفضل طُرق جمع البيانات التي تتوافق مع السياقات المحلية

### ٢-٣-١ الإجراء الأول:

اختيار كيفية تحديد أحد الأفراد المغتربين من خلال طُرق جمع البيانات

#### الوطنية

عند البدء في تخطيط أو إعادة تنظيم طُرق جمع البيانات التي تتناسب مع السياقات المحلية، يجب أن تكون الخطوة الأولى هي اختيار كيفية تحديد الأفراد المغتربين. سيؤثر هذا الاختيار بصورة كبيرة في تشكيل إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين وعلى جميع التغييرات المقترحة في هذا الصدد، كما أنه من المحتمل أن يكون لها آثار تتجاوز جمع البيانات أيضاً، كما هو الحال في حالة إصدار بطاقات للمغتربين. وبالرغم من ذلك، يجب من حيث المبدأ أن يتضمن إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين لهذه الطُرق بشكل عام في إستراتيجيات مشاركة المغتربين على نطاق واسع في بلدانهم الأصلية.

نظراً للتعريف الواسع للمغترب، فقد يكون من الصعب من الناحية الإحصائية تحديد الأشخاص المغتربين باستخدام طُرق جمع البيانات القائمة حالياً. يوجد عدد قليل من الطُرق المختلفة التي يُمكن استخدامها؛ حيث إن الخيارات الرئيسية الأربع مُحددة بصورة واضحة في هذا القسم من الدليل. وبشكل عام، لوحظ أنه كلما أُستخدِمَت الطُرق والمنهجيات الأكثر دقة كانت تكلفة تطبيقها أعلى. توضح لنا الخيارات الأربعة أنه ليس من السهل تحديد الأشخاص المغتربين؛ اعتماداً على الإحصائيات.

بينما تُعد طريقة التعريف الذاتي بالنفس هي الأداة الأكثر دقة في تحديد الأشخاص المغتربين؛ إذ قد تكون مُكلفة وتنتوي على تحديات أخرى لدى تطبيقها، بما أنها تعتمد على البيانات التي تُجمع في البلدان المضيفة للمغتربين بصورة مباشرة من المغتربين أنفسهم. يستلزم هذا الأمر أحد أمرين؛ إما إدخال تعديلات جوهرية للنماذج الإدارية وإجراءات رفع التقارير للبنوك، وإما ربما يُطبق فقط على الاستقصاءات التي تتعلق بالمغتربين وتتكلف الكثير حال تطبيقها، كما أنه في أفضل الأحوال سوف تغطي عينة بسيطة فقط من المغتربين.

إن أسهل الطُرق التي يُمكن تطبيقها تتمثل في الخيار الثالث، بما أنه يعتمد على المعلومات عن جنسية الأفراد ودولة الإقامة والدولة المضيفة ومجتمعات البلدان الأصلية. وعلى أي حال، فإن هذا الخيار يُعد الخيار الأضعف من حيث مدى الدقة والشمولية. نظراً للمراحل الناشئة لهذا النوع من البحوث، غير أن التعريف المختصر للمغترب الذي يعتمد على الخيار الثالث والموصى به كخطوة أولى لجمع البيانات باستخدام طُرق جمع البيانات الوطنية القائمة حالياً.

ضع في اعتبارك تصنيف البيانات حيثما أمكن ذلك، على سبيل المثال أثناء تسجيل المغتربين للحصول على البطاقات الخاصة بهم؛ وذلك بهدف معرفة البلدان الأصلية لبعض المجتمعات على المستوى المحلي (على سبيل المثال: تورينو، إيطاليا - كالابارزون، الفلبين)؛ حيث إن الأشخاص المهاجرين غالباً ما يفضلون دعم الأنشطة على المستوى المحلي في مجتمعاتهم الأصلية، ويُمكن أن يعكس نتائج إيجابية واضحة بدلاً من بذل الجهود بصورة عامة على مستوى البلدان.

## خيارات لتحديد الأشخاص المُغتربين

### الخيار الأول: التعريف الذاتي بالنفس كمغترب

يُمكن للأشخاص تعريف أنفسهم بأنهم مغتربون، على سبيل المثال، في الوثائق الإدارية (مثل: الإفصاح عن البيانات الجمركية وتسجيل الأراضي، وما شابه ذلك) أو عند القيام بالمعاملات المالية.

### أوجه القوة

يعد هذا الخيار هو الأفضل؛ حيث إنه أكثر شمولاً، كما يُمكن من خلاله تسجيل الجيل الأول والثاني والثالث من المُغتربين، كما يُمكن من خلال تطبيقه التفرقة بين هؤلاء الذين يُمكن تحديدهم كمغتربين وبين الآخرين الذين ليسوا كذلك.

### أوجه الضعف:

تحدد عدة مواطن ضعف بهذا الخيار، ومنها على سبيل المثال:

- يستلزم هذا الخيار من الأفراد تقديم المعلومات بشكل مباشر؛ ومن هنا قد يتضمن تغييرات جوهرية في متطلبات التقارير الحالية.
- قد يتطلب تطبيق هذا الخيار إدخال بعض التغييرات على المتطلبات الإدارية في البلدان المُضيفة (بما أن المغترب ليس موجوداً في موطنه الأصلي).
- قد يتطلب الأمر وضع اعتبارات أخرى في الحُسيان، مثل مراعاة الخصوصية وجمع البيانات؛ نظراً لطبيعة البيانات المالية التي يتم جمعها. (سكوب، ٢٠٠٦).

### الممارسات الجيدة

- يُعرّف الأشخاص أنفسهم بأنهم مغتربون عند انضمامهم لمؤسسات المُغتربين أو لدى تسجيل أنفسهم في سفارات بلادهم.
- تعتمد استقصاءات المُغتربين على تعريف أنفسهم بأنهم من الأشخاص المُغتربين.
- يتبنى التعداد العالمي في نيوزيلاندا شعار «كل فرد مُهم» وقد كان في صورة استقصاء بالإنترنت؛ للتعرف والتواصل مع الأشخاص المُغتربين. خلال الأسبوع الأول من إطلاق الاستقصاء بالإنترنت، استكمل أكثر من ١٨ ألفاً من الأشخاص المُغتربين بيانات التسجيل؛ وذلك بالاستقصاء من المواطنين المُغتربين الذين يعيشون في ١٤٨ دولة حول العالم.



## الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُغتربين

تعتمد فكرة إصدار بطاقات المُغتربين التي تُصدرها الدولة الأم على أنها تُحدد بصورة رسمية أحد الأشخاص بأنه من المُغتربين. بما أن هذه البطاقة تمنح الأشخاص حقوقاً ومزايا تتعلق بما تمنحه هذه البطاقة لحاملها، بينما يحتمل أن المهاجرين يُعرفون أنفسهم بصورة أكبر، خصوصاً أولئك المهتمين بالمشاركة في أنواع الأنشطة الوطنية التي تحفز الحقوق والمزايا المرتبطة بها؛ ومن هنا فإن إصدار بطاقات المُغتربين سوف يُلائم بصورة طبيعية القطاع المستهدف من المواطنين المُغتربين. يقدم المُغتربون بطاقات الاغتراب التي يجري توثيقها عند التعامل في أنشطة الأعمال والتجارة والاستثمارات والسياحة، من بين العديد من الأنشطة الأخرى في البلد الأم. في حالة تطبيق استخدام بطاقات الاغتراب سوف يُسمح للسلطات بتتبع أنشطة وزمان ومكان مزاولة المُغتربين لأعمال تجارية معينة. عندما تضطلع الحكومات بتطوير سياسات وبرامج موسعة لاشتراك المُغتربين، يتعين اعتبار بطاقة المُغتربين إحدى الأدوات المهمة لرصد وتقييم تأثيرها، مع تيسير الكثير من الحلول لجمع البيانات المُوضحة في الفصل الثالث.

### أوجه القوة

يُمكن الاستفادة من بطاقات المُغتربين في تحقيق الأمور التالية:

- (أ) السماح بالتعريف الذاتي بالنفس للأشخاص المُغتربين، ويُمكن استخدامه في تتبع أنشطتهم.
- (ب) تحديد أفراد من الجيلين الثاني والثالث من المُغتربين في حالة رغبتهم في التعريف الذاتي بأنفسهم.
- (ج) تسهيل الارتباط بسياسات وبرامج المُغتربين على نطاق أوسع، ولا تسجل مساهماتهم فقط، بل تعززها بفعالية من خلال تيسير الإجراءات الإدارية و/ أو تقديم الحوافز الملموسة.



### أوجه الضعف:

يتضمن هذا الخيار عدة أوجه قصور، ومنها ما يلي:

- (أ) قد تستلزم برامج تحفيز المهاجرين تقديم الطلبات؛ للحصول على بطاقات المُغتربين واستخدامها، وسوف تتطلب موارد قد تكون لها تداعيات على الميزانية.
- (ب) يتطلب نظام بطاقات المُغتربين وجود استثمارات مُتاحة في البنية التحتية (أي متطلبات إنتاج النظام وإدارته)، وحينما يتوفر هذا النظام ويدخل حيز التنفيذ من المتوقع أن يُحد بصورة كبيرة من أعباء إعداد التقارير.
- (ج) يتعين استخدام هذه الطريقة بالتزامن مع الطُرق الأخرى لجمع البيانات في حالة عدم وجود حوافز لمن يمتلكون بالفعل بطاقة هوية وطنية.





## الممارسات الجيدة

تصدر دولة إثيوبيا بطاقات تعريف إثيوبية المنشأ («البطاقات الصفراء») للأشخاص المُغتربين من الجيلين الثاني والثالث الذين لا يحملون الجنسية الإثيوبية (ملاحظة: لا تسمح إثيوبيا بحمل الجنسيات المزدوجة). تمنح البطاقات الصفراء للمُغتربين نفس حوافز وحقوق الاستثمار التي يتمتع بها المواطنون الإثيوبيون. ومن ثم؛ فإن البطاقات الصفراء لا تُمنح للأشخاص الذين لديهم بالفعل الجنسية الإثيوبية؛ لأنهم يحصلون بالفعل على هذه المزايا.



## الخيار الثالث: استخدام «الرعايا الأجانب المقيمين في الخارج» كوكلاء

تتطلب هذه الطريقة التحقق من جنسية الأشخاص (من خلال جواز السفر) وبلدان إقامتهم.



## أوجه القوة

من الناحية الإحصائية، من السهل الحصول على البيانات المطلوبة باستخدام المعلومات التي قد تكون متاحة بالفعل. غالبًا ما تجمع البلدان المضيفة المعلومات المتعلقة بالجنسية بالفعل، ويُمكن التعرف على بلد الإقامة من خلال البلد الذي بدأت فيه المعاملات أو العملة المستخدمة في إجراء هذه المعاملة.



## أوجه الضعف:

تتسم هذه الطريقة ببعض أوجه القصور، على سبيل المثال:

(أ) لا تُتيح هذه الطريقة إمكانية تغطية الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين والمُغتربين الذين تنسوا جنسيات أخرى، والذين يحملون جوازات البلدان المُضيفة؛ لذا فلن تُتيح الفرصة للحصول على الصورة المتكاملة لمُساهمات المُغتربين.



(ب) إن نسبة المُغتربين الذين يحملون جوازات سفر صادرة لهم من بلدانهم المُضيفة غير معروفة؛ ومن هنا فلا يُمكن تقدير العدد الحقيقي لهؤلاء (انظر الشكل ٣ الوارد أدناه).

(ج) لن تنجح هذه الطريقة في التعرف على عدد الأشخاص ذوي الجنسيات المزدوجة، الذين يحملون جوازات سفر صادرة لهم من بلدانهم المُضيفة التي يستخدمونها في تعاملاتهم، ويشمل ذلك الأشخاص المُغتربين الذين حصلوا على جنسيات بلدانهم المُضيفة.



### الممارسات الجيدة

يُستخدم تعبير «المغاربة الذين يعيشون في الخارج» للتعريف بالأشخاص المغتربين ويُستخدم في المغرب لجمع المعلومات عن أنشطتهم في البلدان المضيفة؛ حيث إن المغاربة المقيمين في الخارج هم مغاربة يستخدمون جوازات السفر المغربية أثناء إقامتهم (والذين يُمكن تحديدهم من خلال معايير معينة، مثل امتلاك الحسابات المصرفية) في بلدان أجنبية.



### الخيار الرابع: استخدام الأسماء لتحديد المغتربين

تُستخدم الأسماء في تحديد المغتربين وذلك من خلال (دراسة تاريخ وأصل الأسماء الصحيحة، وبصفة خاصة الأسماء الشخصية) لتحديد ما إذا كان الشخص الذي يقوم بإجراء المعاملات من المغتربين؛ بناءً على اسمه الأول و/ أو اسم العائلة.



## أوجه القوة

تتميز هذه التقنية بميزتين رئيسيتين:

- (أ) تسمح هذه التقنية للأشخاص المهاجرين بإجراء التعاملات دون مشقة كبيرة من جانب المغترب المحتمل.
- (ب) من المحتمل أن تشمل هذه التقنية الجيل الثاني والثالث من الأشخاص المُغتربين إذا كان اسم العائلة أو الاسم الأول يتوافق مع المعايير.

## أوجه الضعف:

تتلخص أوجه الضعف لهذه الطريقة فيما يلي:

- (أ) يحتاج تطبيق هذه الطريقة إلى تكثيف العمالة نسبياً؛ ومن هنا سوف تؤدي لرفع التكلفة، حيث سوف يستلزم تطبيق هذا الحل ضمان توفر قواعد البيانات الضخمة عند النظر في الاستثمارات الأجنبية للبلاد والتجارة والسياحة، بالإضافة إلى عدة أمور أخرى.
- (ب) لن ينجح تطبيق هذه الطريقة إذا لم يكن للشخص المغترب اسم ينتسب لبلده الأصلي (كما هو الحال أحياناً مع الأسماء التي تُنطق بالإنجليزية)، أو في حالة تغيير اسم العائلة (مثل النساء اللاتي تحملن ألقاب أزواجهن).
- (ج) يُمكن تطبيق هذه الطريقة فقط عندما تكون الأسماء متميزة بدرجة واضحة تكفي لتمييزها عن الأسماء الموجودة في الدول المجاورة، ومن ثمّ فلن تنجح هذه الطريقة في التفرقة بين دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال؛ لأنها تشترك في اللغة والتراث الثقافي.

## الممارسات الجيدة

- استخدمت المنظمة الدولية للهجرة تحليلات دراسة أسماء الأعلام في قواعد بيانات الشركات (في المملكة المتحدة والاتحاد الروسي) لتحديد الأعمال التي يفترض أنها منسوبة للمهاجرين من الجورجيين والأرمنيين والأذربيجانيين. (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٢).
- يحدد بنك «إيكويتي» في كينيا أصول الأسماء لدى تحليل التحويلات من شخص إلى شخص آخر، ولا تشمل سوى تحويلات الأسماء التي ترجع لأصول كينية.

عندما تقرر اختيار أفضل الخيارات الأربعة التي تتوافق مع السياقات المحلية لبلدناكم، يُمكنك اختيار الحلول والتدخلات المناسبة لإعادة تنظيم طُرُق جمع البيانات الخاصة التي تتوافق مع بلدانكم.

## الأداة رقم ٨:

### حماية البيانات

عند البدء في جمع البيانات حول الأفراد أو المجموعات، بما في ذلك الأشخاص المغتربين والشركات المملوكة للمغتربين ومنظماتهم، من الضروري تطبيق مبادئ صارمة لحماية هذه البيانات؛ حيث تُعد حماية البيانات أمراً بالغ الأهمية عند التبادل الآمن والتخزين الآمن والمعالجة السرية للبيانات الشخصية. توفر أداة حماية البيانات هذه المزيد من المعلومات والمصادر المرجعية لضمان سلامة عملية جمع البيانات الآمنة والمسؤولية التي تحترم المبادئ الأساسية لحماية البيانات، ويجب الرجوع إليها ودمجها في إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين وعمليات جمع البيانات المرتبطة بها.



## ٢-٣-٢ الإجراء الثاني:

### حدد مساهمات المغتربين في إطار جمع البيانات الحالي

قبل تحديد التغييرات التي يجب إدخالها، ينبغي مراجعة طُرُق جمع البيانات الواردة في الخطوة رقم ٢ لتحديد أين تُجمع البيانات الخاصة بالمغتربين بالفعل؟ وأين تُوجد الثغرات والكيفية التي يُمكن بها تعديل وتغيير ذلك؟ من المحتمل أن يكون جمع البيانات يجري بالفعل على المستوى الوطني وعلى المستويات دون الوطنية. على سبيل المثال، وكما هو موضح في دراسة الحالة ٢ في الفلبين، أن بعض الأقاليم قد نفذت استقصاءات للمهاجرين من مواطنيها. من الأفضل أن تعمل على الاستفادة من النماذج الحالية لجمع البيانات على المستوى المحلي، كما يجب أيضاً تضمين هذه النماذج وإعادة تنظيمها بالتوازي مع الجهود على المستوى الوطني. كما يجب إدراك أن استخدام بعض طُرُق جمع البيانات قد تكون أسهل من غيرها، كما أنه قد يكون من السهل جمع البيانات عن بعض مجالات مُحددة من مساهمات المغتربين عن مجالات أخرى (انظر الجدول أدناه).

## الجدول رقم ١:

مدى سهولة جمع المعلومات عن المساهمات الاقتصادية للمغتربين

أسهل مجالات جمع المعلومات	أكثر المجالات صعوبة في جمع المعلومات
<p>عندما تقدم الحكومة الدعم لإضافة أكواد ورموز إلى نظام التقارير الخاصة بالمعاملات الدولية التي سوف تسمح بوضع إشارات أو عزل (تحويلات) المدفوعات التي يقوم بها المواطنون المقيمون في الخارج - والتي تُرسل بشكل أساسي لتغذية استثمارات المغتربين حتى حد معين، من خلال تجارة المغتربين للسلع والخدمات. سيمثل هذا الدعم قدرًا كبيرًا من الأهمية عندما يجري الإعلان عن الغرض من التحويلات لجميع المعاملات (وليس فقط فوق مستويات معينة).</p>	<p>مجالات التجارة، بصفة خاصة عندما تكون سجلات الشركات المملوكة للمغترب ضعيفة، وعندما لا تتوفر قاعدة بيانات جمركية رقمية.</p>
<p>حيثما أمكن تطبيق الضوابط على الصرف، ومن شأنها تقييد تدفق الأموال داخل وخارج البلاد. وعادة ما سوف يُترجم هذا إلى المزيد من التقارير حول تدفق الأموال وإتاحة المزيد من الفرص لإجراء التعديلات على الوثائق التي سوف تسمح بتحديد أو عزل مدفوعات المواطنين المقيمين في الخارج. على سبيل المثال في البلدان التي توجد فيها قواعد حول إعادة الأرباح / الدخل للوطن الأم من جانب الأجانب والمغتربين؛ ولذا فمن المحتمل أن تُتاح إمكانية تسجيل استثماراتهم.</p>	<p>الأعمال الخيرية، خاصة في حالة عدم إنشاء خارطة لمؤسسات المغتربين والجمعيات الخيرية في الخارج، أو بدون العمل مع البنوك التجارية في بلدانكم؛ لتتبع مدفوعات المغتربين للجمعيات الخيرية المحلية.</p>
<p>يسهل جمع المعلومات حيثما يتوفر الدعم من البنوك التجارية؛ كي تُجري استفسارات محددة عن حسابات المغتربين على أساس دوري بهدف دعم هذه المبادرة.</p>	<p>استثمارات المحافظ المالية، بما أنه ليس من الواضح في الوقت الحالي ما إذا كان من الممكن تحديد جنسية وبلد إقامة مستثمرو المحافظ المالية؛ لأن الاستثمارات للأوراق المالية والأسهم في البلدان المضيفة تجري من خلال وسطاء من بلدانهم الأصلية في البلدان المضيفة، ونعتقد أن متطلبات السرية ورفع التقارير الحالية ستؤدي لعدم إتاحة هذه البيانات.</p>
<p>عندما تكون البيانات التي تتعلق بالسياحة واضحة المعالم نسبيًا بحيث يكون من الممكن تعديلها - على سبيل المثال، قد يكون من الممكن بالفعل تحديد نفقات المواطنين المقيمين في الخارج عند قضاء إجازاتهم في بلدانهم الأصلية من خلال البيانات التي يمكن جمعها؛ لأن البيانات التي قد يمكن جمعها من خلال الاستقصاءات سوف تُتيح الفرصة أيضًا لجمع المعلومات عن الجيلين الثاني والثالث. بالرغم من ذلك من المهم ملاحظة أن هذه المعلومات ستظل دوماً وفي أفضل الأحوال - مجرد تقديرات.</p>	<p>في الاستثمار المباشر، حيث تقوم إحدى الوكالات الحكومية بجمع المعلومات عن جميع الاستثمارات التي تحدث داخل الدولة، وتجمع معلومات عن جنسيات جميع المساهمين.</p>

## دراسة حالة ٢

### كيفية استخدام الفلبين لطرق جمع البيانات على المستوى الوطني والمحلي

نظرًا لعدم وجود نظام وطني في الفلبين لتحديد مواطنيها في الخارج مع عدم وجود نهج أو قواعد بيانات منسقة يُمكن للوكالات الحكومية المختلفة استخدامها بالإضافة لعدم التحديد الدقيق للمصطلحات الشائعة (على سبيل المثال: «مهاجرون» مقابل «المواطنون في الخارج»)، وقد شجع هذا التنوع في السياقات الزمنية في الحصول على البيانات، شجع الجهات الفاعلة المحلية على تطبيق تقنيات مبتكرة على المستوى المحلي للحصول على البيانات المتعلقة بالهجرة.

بما أنه لم تتوفر أي عملية أو أداة واحدة لجمع وتحليل البيانات على المستوى المحلي بما يُمكنها من إتاحة المعلومات الملخصة المفيدة والمفصلة لإنشاء ملف للهجرة، حيث يمكن الاستفادة من مختلف الطرق والإستراتيجيات؛ لإضفاء الصبغة المؤسسية على طريقة النموذج المختلط؛ بهدف تطوير تحليلات أكثر شمولية. وقد يمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) تنفيذ تحليلات أكثر شمولاً وعمقاً على مستوى المدينة/ البلدية من خلال استخلاص النتائج ذات الصلة من خلال أربعة تعدادات/ استقصاءات.

(ب) تنفيذ استبيان خاص بالهجرة من خلال نظام الرصد والمراقبة المجتمعية.

(ج) تنفيذ استقصاء بين المهاجرين الفلبينيين.

(د) تنفيذ استقصاء خاص بأبناء المهاجرين.

يُمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن هذه الأنشطة في دراسة الحالة رقم ٢٠ بعنوان «مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة» (JMDI, n.d). بالإضافة إلى ذلك، طُوِّرت مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة «دليل الحصول على بيانات الهجرة المحلية» (Siar, n.d) لدعم ومؤازرة إقليم (كالابارزون) للاستمرار في تنفيذ هذه العمليات وتوفير البيانات للجهود الإقليمية الأخرى - وربما الوطنية - كيفية جمع البيانات عن الهجرة، بما في ذلك المساهمات الاقتصادية للمغتربين.



## ٣-٣-٢ الإجراء الثالث:

### تحديد الحلول الموصى بها؛ بناءً على الخيارات المطروحة في الفصل الثالث

قدم الفصل الثالث رؤية لمختلف طُرُق جمع البيانات عن طريق القنوات ومن خلال بعض الحلول الأخرى عن كيفية تحديد مساهمات المُغتربين في تنمية بلدانهم. بناءً على تحديد الاحتياجات والأولويات أثناء مرحلتي إجراء البحث والتخطيط، يجب على المُنسق ولجنة العمل الفنية مراجعة الأقسام الملائمة من **الفصل الثالث** التي تبدو ذات جدوى بمقتضى السياقات المحلية لبلدانهم وكذلك اختيار الطُرُق القابلة للتطبيق، مع مراعاة الاستفادة من الأدوات المناسبة ودراسة الحالات المتاحة؛ وذلك بالنسبة لجميع الخيارات المطروحة. من المهم أيضاً أن نفهم بوضوح وبصورة تفصيلية الغرض من جمع أنواع محددة من البيانات - بما أن هذه البيانات سوف تقدم التوجيهات لتطبيق نظام الخطة المرحلية، وهنا يُمكن اختيار بعض القنوات المهمة - أولاً - للتركيز عليها، أي حيثما يُمكن تحديد عدد قليل من القنوات ذات الأهمية للتركيز عليها - أولاً-. يجب تقييم وقياس الطلب لتنفيذ هذا العمل، بالإضافة لتقدير الميزانية الخاصة بذلك ومدى الاستدامة والأطر الزمنية، بما في ذلك ما يتعلق باستقصاءات المُغتربين.

بناءً على هذه المراجعات، وأيضاً على ردود أفعال ورؤى فريق العمل الفني، يجب على المُنسق أن يضع قائمة أولية من مجموعة توصيات تتعلق بتحديد ماهية التغييرات المطلوبة لكل من القنوات؛ من أجل الحصول على المعلومات عن مساهمات المُغتربين، وسوف تُمثل الأساس لإنشاء إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين.

يطرح الشكل الرابع لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية والتعديلات التي يُمكن تطبيقها على طُرُق جمع المعلومات الحالية، ومن المُحتمل أن يحتاج الأمر إليها عند جمع البيانات عن مساهمات





مراجعة الوزارات والإدارات المسؤولة عن جمع البيانات

## ٢-٣-٤ الإجراء الرابع:

### استشارة الوزارات والهيئات والوكالات المعنية وجامعي البيانات لمراجعة الحلول المُختارة

بعد الإفادة من التوصيات الواردة بالإجراء الثالث، يجب على المُنسق المبادرة بتنفيذ المراجعات الدورية مع الوزارات والهيئات والوكالات المعنية وجامعي بيانات ميزان المدفوعات وبيانات الإحصاءات المالية الحكومية. تهدف هذه المشاورات لتوضيح وفهم النقاط التالية:

(أ) جدوى إدخال هذه التغييرات.

(ب) أوجه القوة والضعف، وإذا ما كانت التعديلات المُقترحة سوف تؤدي للحصول على بيانات ذات مغزى وتعمل على حل التحديات المُحتملة.

(ج) توقيت تطبيق هذه التغييرات والموارد والتكلفة.

(د) التكلفة ومتطلبات الموارد مقابل مدى الفائدة ودقة البيانات.

(هـ) التكلفة ومدى الفائدة وجدوى الاستقصاءات الخاصة بالمُغتربين.

سيحتاج الأمر إلى الحصول على الدعم والمدخلات من الإحصائيين، كما يجب الاهتمام بصورة خاصة بالأمر؛ لتجنب ازدواج الحسابات لبيانات التحويلات.<sup>١٧</sup> بمجرد الموافقة النهائية على التغييرات التي يجب إدخالها يُمكن البدء في وضع وصياغة خطة التطبيق المرحلية.

## ٢-٤ الخطوة الرابعة:

### تطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين (وخطة التنفيذ المرحلية ذات الصلة)

## ٢-٤-١ الإجراء الأول:

### تطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين

يجب على المُنسق، بمشاركة مجموعة العمل الفنية، مراجعة المعلومات التي يمكن جمعها من الخطوة الثانية (إجراء البحوث الأساسية) والخطوة الثالثة (تحديد أفضل طرق جمع البيانات التي تتوافق مع سياقاتكم المحلية)؛ وذلك لتطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين، والذي يُصنف البيانات طبقاً للقنوات المختلفة بهدف جمع البيانات المطلوبة. يجب أن يقدم إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين رؤى طويلة الأجل للحكومات عن أي من البيانات التي تتعلق بالمُغتربين تُعد ذات أهمية كبيرة بحيث تُساهم في تطوير السياسات والبرامج وتحديد كيفية تغيير طرق جمع البيانات القائمة بصورة تدريجية؛ كي يُمكن تحقيق هذه الرؤية. تحتاج كل من عناصر التغييرات المُحتملة للتقييم في مقابل التكلفة والفوائد والبدائل الممكنة، مثل الاستقصاءات الخاصة بالمُغتربين مع تضمين آراء الخبراء الإحصائيين. يجب أن يحدد إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين نوعية البيانات التي يجب توفيرها، بما في ذلك الكيفية

<sup>١٧</sup> يُعد هذا هو السبب في أن فهم كيفية جمع بيانات التحويلات حالياً، وما البيانات المتضمنة في جزء من الخطوة ٢ (إجراء البحوث الأساسية)؟

التي يجب تقديمها من خلالها والمدة الزمنية ومدى تكرار تقديمها، وأي متطلبات أخرى قد يحتاج الأمر إليها على سبيل المثال، ما يتعلق بالأمن ومتطلبات حماية سرية البيانات والتي يُمكن التعرف عليها بصورة فردية).

يجب أن يعتمد إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغترِبين على ما يلي:

(أ) أولويات الحكومة كما تحددها مجموعة العمل الدولية.

(ب) النتائج من الخطوة الثالثة عند تقييم التغييرات التي يجب اعتمادها لجمع البيانات عن مساهمات المُغترِبين والموارد والقدرات المطلوبة.

(ج) الخطط القائمة لمراجعة أو تعديل بعض الطُرق المُحددة لجمع المعلومات؛ طبقاً للمصفوفة المذكورة في الأداة الخامسة (نموذج تخطيط طُرق جمع البيانات).

من المحتمل أن يتطلب تطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغترِبين ويستلزم عقد ورشة عمل أو أكثر للتخطيط مع مجموعة العمل الفنية والأطراف المعنية الأخرى الأساسيين؛ لمعالجة المعلومات من الخطوات السابقة ووضعها في إطار متناغم بطريقة تشاركية.

## ٢-٤-٢ الإجراء الثاني:

### تصميم خطة تطبيق مرحلية

نعترف بأن تطبيق مثل هذه التغييرات قد يكون مُعقداً وقد لا يكون من المُمكن استكمالها في آن واحد، حيث يجب تطوير خطة التطبيق المرحلية حتى يُمكن إيجاد خارطة طريق لتنفيذ إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغترِبين، على أن تُنفذ الاجراءات فوراً في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل. إن الجمع المرحلي للبيانات سيمثل جانباً مهماً لجمع البيانات عن المساهمات الاقتصادية للمُغترِبين؛ نظراً للطُرق المختلفة التي يُسهم بها المُغترِبون اقتصادياً وطُرق جمع البيانات المُتعددة المُستخدمة. تُعد هذه عملية متكررة ستتطور من خلال المشاورات مع الأطراف المعنية لإنهاء المراجعة الأخيرة على خطة ذات قيمة وفائدة.

يجب تطوير خطة التطبيق المرحلية طبقاً لما يلي:

(أ) الميزانية.

(ب) الإطار الزمني لكل مرحلة.

(ج) الغرض من كل مرحلة.

(د) الأنشطة المطلوبة (على سبيل المثال، وضع خارطة بالشركات المملوكة للمُغترِبين وجمعياتهم والجمعيات الخيرية).

(هـ) في حالة إدخال أي تغييرات في اللوائح قد يحتاج الأمر إليها لجمع البيانات أو مشاركتها من جامعي البيانات.

توجد بعض العناصر التي يجب أن نضعها في اعتبارنا عند وضع خطة التطبيق المرحلية تشمل ما يلي:

(أ) توقع النتائج المثمرة التي تشمل ما يلي:

(ب) قد يكون من الأسهل بالفعل جمع البيانات من خلال إيجاد بعض القنوات التي يُمكن للمُغترِبين من خلالها المساهمة والمشاركة (على سبيل المثال، عندما تكون التغييرات بسيطة، كما هو الحال في استقصاءات الركاب السياحية، أو عندما تكون البيانات متوفرة فعلياً ولكن لم يجرِ تحليلها في الوقت الراهن).

(ج) تطبيق التغييرات التي سوف توفر البيانات من خلال بعض القنوات المختلفة (على سبيل المثال، قد توفر إضافة بعض الرموز في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية الرؤى حول الاستثمارات المباشرة للمُغترِبين واستثمارات المحافظ المالية وتجارة الخدمات).

(د) الأولويات - على سبيل المثال، قد يكون للاستثمار المباشر للمُغترِبين أو استثمارات المحفظة المالية أهمية كبيرة؛ ومن هنا تضع الحكومات الأدوات والسياسات لتيسير هذه الاستثمارات ودعمها.

(هـ) الأنشطة التي يُمكن تقديمها في وقت لاحق - على سبيل المثال، وضع خارطة للشركات المملوكة للمُغترِبين (وهذه البيانات يُمكن استخدامها بعد ذلك لتتبع مساهمات المُغترِبين) وقد تستلزم موارد كبيرة؛ ولذا فمن المُحتمل تأجيلها حتى مراحل لاحقة.

## ٢-٤-٣ الإجراء الثالث:

### الحصول على الموافقات الحكومية على أعلى مستوى وعبر القطاعات المختلفة

يجب تقديم كل من إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين وخطة التطبيق المرحلية المرتبط به لمجموعة العمل الفنية وللسلطات الحكومية من أعلى المستويات للحصول على الموافقة.

## ٢-٥ الخطوة الخامسة:

### الاختبار والمراجعة

## ٢-٥-١ الإجراء الأول:

### اختبار التعديلات على عملية جمع البيانات

بمجرد أن تتم الموافقة على خطة التطبيق المرحلية، يجب على المُنسق بالتعاون مع مجموعة العمل الفنية المعنية والتشاور مع السلطات المختصة لاختبار وفحص التعديلات المُزمعة؛ للحصول على البيانات المطلوبة، كما يجب الحصول على التصنيفات من النظام المحاسبي الحكومي في بداية كل مرحلة من المراحل، كما يجب ضبط فترة الاختبار؛ طبقاً لتواتر جمع المعلومات.

يجب أن تتحقق فترة الاختبار من مدى سهولة حوسبة البيانات المطلوبة؛ بناءً على البيانات التي تقدمها الوزارات والإدارات والوكالات المختلفة. يجب أن تُركز المراجعة جُل اهتمامها على أي من التغييرات التي يجب إدخالها، وكذلك على كيفية إتاحة البيانات لتحسين وتبسيط العملية.

## ٢-٥-٢ الإجراء الثاني:

### مراجعة النتائج وإدخال التعديلات

يجب أن يلتقي جامعو البيانات مع مجموعة العمل الفنية لدى انتهاء فترة الاختبار؛ وذلك لمراجعة النتائج والعمليات والتحديات ودراسة التوصيات التي يجب تطبيقها لتحسين هذه العملية. بعد الانتهاء من هذه المراجعات، يجب إدخال التعديلات المطلوبة على خطة التطبيق المرحلية، كما أنه من الضروري مناقشة أي تغييرات مُزمعة مع كل من السلطات المعنية وجامعي البيانات.

## ٢-٦ الخطوة السادسة:



### التطبيق ووضع التقارير والرصد والتقييم

## ٢-٦-١ الإجراء الأول:

### تطبيق التعديلات على عملية جمع البيانات

بمجرد أن تُدمج نتائج فترة الاختبار مع خطة التطبيق المرحلية في بداية كل مرحلة، سيعمل المُنسق مع السلطات المعنية بالأمر؛ لضمان أن التعديلات التي تمت الموافقة عليها بشأن عمليات جمع البيانات قد يمكن تطبيقها بصورة كاملة.

## ٢-٦-٢ الإجراء الثاني:

### وضع التقارير السنوية

يجب وضع البيانات في تقارير دورية سنوية على أن تتشارك فيها القطاعات الحكومية والأطراف المعنية الأخرى على نطاق واسع. كما يُمكن دمج هذه التقارير في عمليات التطوير المعتادة أو المنتظمة مع نشر ملفات الهجرة الوطنية إذا كانت متوفرة فعلياً أو قد يمكن التخطيط لها.

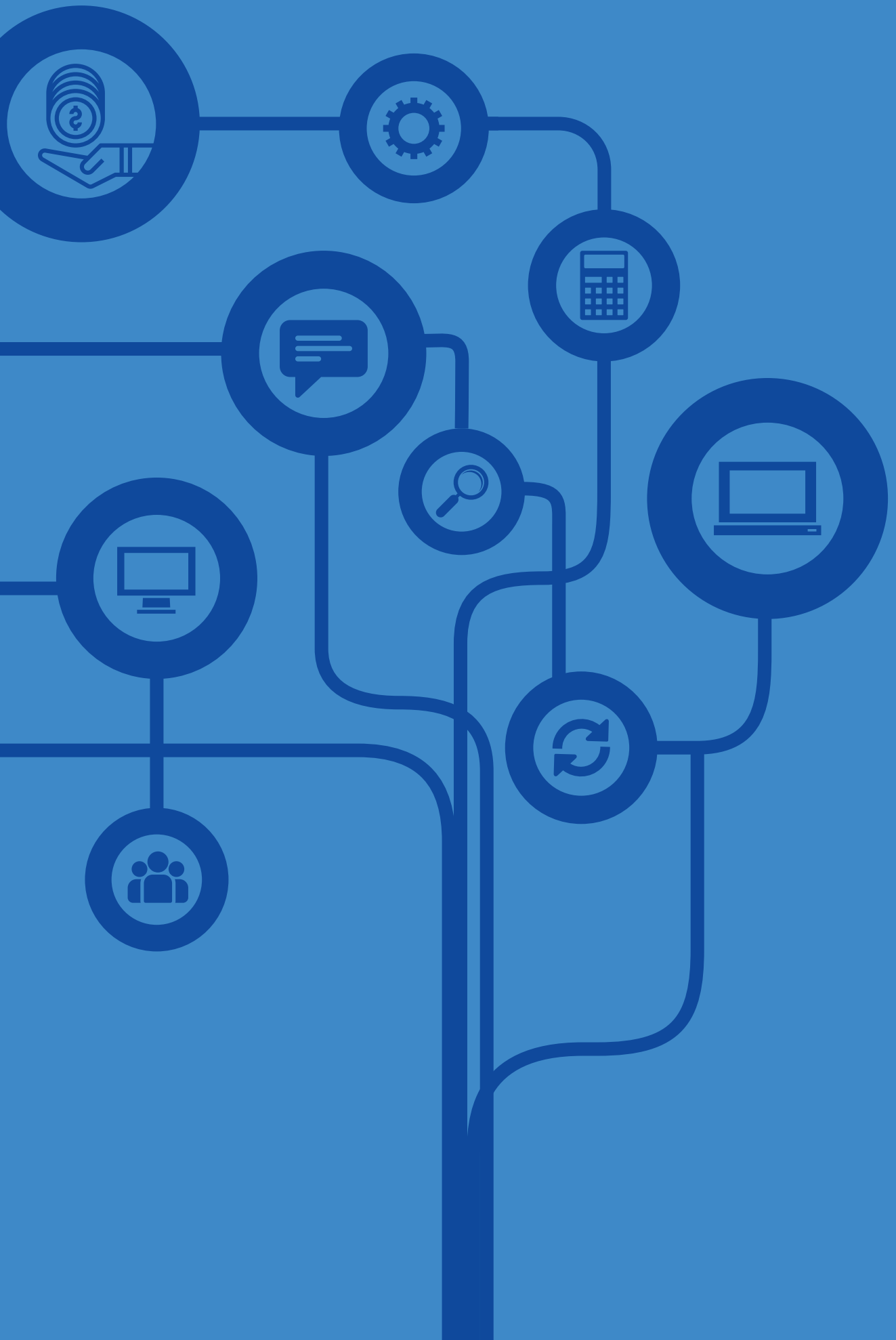
يجب استخدام نتائج هذه التقارير لتوجيه ودعم السياسات والقرارات، كما يجب استخدام البيانات لرصد ومراقبة مدى تأثير البرامج الحكومية وبرامج الأطراف المعنية الأخرى على المبادرات المتعلقة بالمُعتربين.



## ٢-٦-٣ الإجراء الثالث:

### الرصد والتقييم

يجب مراقبة عملية جمع البيانات مع وضع آليات مُحددة؛ للحصول على ردود الأفعال ولضمان وجود التواصل المستمر بين المُنسق والوزارات والإدارات والوكالات التي تضطلع بجمع وتحليل البيانات. يجب الاعتماد على آليات الحصول على ردود الأفعال؛ لضمان أن يستمر المغتربون في دائرة الاهتمام وعلى أن يكون عاملاً مهماً، يوضع في الاعتبار عند إدخال أي تغييرات في المستقبل على أدوات جمع البيانات ووضع التقارير.





٣

## خيارات جمع البيانات





يعتمد هذا الفصل على خبرات عدد قليل من البلدان لتقديم التعديلات المُحتملة التي قد تُساعد في تحديد وعزل المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين من خلال طُرُق جمع البيانات القائمة حالياً. يُمكنك الاختيار من الأقسام الواردة أدناه، التي تتسق مع سياقات بلدانكم الخاصة، لتحديد الحلول التي يُمكن تطبيقها والعمل على إعادة تنظيم طُرُق جمع البيانات الخاصة بكم للاستفادة بصورة أفضل من كامل مُساهمات المُغتربين الاقتصادية. يُمكن تطبيق عملية المراجعة والاختيار من خلال الخطوة الثالثة (تحديد أفضل طُرُق جمع البيانات لبلدانكم)، وستساعد المبادرات التي سيقع عليها الاختيار في إنشاء إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين ووضع خطة التطبيق المرحلية المتعلقة بها في الخطوة الرابعة.

تدرس الأقسام الستة في هذا الفصل الخيارات المختلفة المُتاحة لرصد كل نوع من أنواع المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين، في حين يدرس الفصل الأخير إجراء دراسات مُحددة ومُباشرة مع المُغتربين.



### ١-٣ استثمارات المُغتربين:

ينقسم هذا القسم إلى أربعة أجزاء:

- (أ) لمحة عامة على استثمارات المُغتربين وطُرُق جمع البيانات.
- (ب) التعديلات المُقترحة لقياس استثمارات المُغتربين.
- (ج) استثمارات المُغتربين في العقارات.
- (د) التحقيق في الحسابات المملوكة للمُغتربين.

### ١-١-٣

#### لمحة عامة عن استثمارات المُغتربين وطُرُق جمع البيانات

عادة ما تكون استثمارات المُغتربين هي الموضوع الرئيسي الذي يستحوذ على اهتمام الحكومات، حيث تبحث العديد من الحكومات عن مختلف الطُرُق لتشجيع المُغتربين على ادخار أموالهم واستثمارها في أوطانهم. ينقسم الاستثمار الأجنبي عادة إلى قسمين:

- (أ) الاستثمارات المباشرة (تُعد أحد عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر).
- (ب) استثمارات المحافظ المالية (أحد عناصر استثمارات المحافظ المالية الأجنبية).

تُجمَع البيانات الخاصة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية بصورة دورية سنوياً وتُنشَر هذه البيانات في ميزان المدفوعات في الدولة وكذلك في الحسابات القومية وأوضاع الاستثمار الدولي.<sup>١٨</sup> يُعد كل من استثمار المُغتربين المباشر واستثمارات المحافظ المالية من المجموعات الفرعية للاستثمار الأجنبي المباشر والمُحدد في ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس) على النحو التالي:

(أ) يحدث الاستثمار المباشر؛ طبقاً لتعريف صندوق النقد الدولي، عندما «تقوم وحدة مُقيمة في اقتصاد ما باستثمارات تمنحها السيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة شركة مُقيمة في اقتصاد آخر. يُوضع هذا المفهوم موضع التنفيذ عندما يمتلك المستثمر المباشر حقوق ملكية الأسهم التي تخوله ١٠ في المائة أو أكثر من قوة التصويت (إذا تم تأسيسها، أو ما يعادلها في شركة غير مُدمجة) في مؤسسة الاستثمار المباشر» (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩، ص ٣٧٢).

(ب) تُعرّف استثمارات محافظ الأوراق المالية الأجنبية على أنها معاملات ومواقف عابرة للحدود تشتمل على سندات ديون أو حقوق الأوراق المالية، بخلاف تلك المُدرجة في الاستثمار الأجنبي المباشر أو الأصول الاحتياطية.<sup>١٩</sup> وهي استثمارات لا تصل إلى عتبة ١٠ في المائة من المساهمين؛ ولذا فهي لا تُعد كياناً مسيطراً. هذه الأسهم قابلة للتداول وبشكل رئيسي في شكل أسهم أو سندات دين. تندرج في هذه الفئة السندات الصادرة دولياً من الخزنة العامة أو من المشغلين الاقتصاديين المُقيمين. توجد أيضاً بعض المُنتجات الأخرى التي تتضمن المشتقات المالية، بالإضافة إلى الاستثمارات في المحافظ المالية التقليدية. يتضمن ذلك بشكل أساسي عقود الشركات أو عقود الخيارات القائمة على المبادئ الأساسية (مثل السلع، وسوق الصرف الأجنبي، وأسعار الفائدة).<sup>٢٠</sup>

خُلصت المناقشات مع خبراء من صندوق النقد الدولي والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في حين أن عملية تحديد المُغتربين الذين يزاولون الاستثمار المباشر تُعد عملية معقدة، غير أنها من الناحية العملية أكثر صعوبة بالنسبة للاستثمار في المحافظ المالية.

عادة ما يجري تداول استثمارات المحافظ المالية من خلال منصة أو وسيط أو صندوق أو بنك. يتمثل التحدي الرئيسي فيما يتعلق بتحديد استثمارات المحافظ المالية للمُغتربين في أن متطلبات إعداد التقارير الحالية لا تتطلب من البنوك أو الوسطاء الإبلاغ عن إقامة وجنسية الشخص الذي يقوم بالاستثمار.

في أغلب الأحوال، سوف يتطلب جمع البيانات المفصلة والدقيقة عن استثمارات المحافظ المالية للمُغتربين عن إدخال التغييرات على كيفية جمع البيانات على المستوى العالمي، وهو أمر من غير المُحتمل أن يتغير أو يتحقق في المستقبل القريب. ستعتمد إمكانية تحقيق ذلك على كيفية هيكلة الأوراق المالية وبيعها؛ ومن هنا سوف تحتاج البلدان إما إلى ضمان بيع جميع أوراقها المالية بطريقة تُمكنها من تتبع البيانات الخاصة بها، وإما قد يتطلب الأمر المطالبة بهذه المعلومات من كل دولة تبيع الأوراق المالية لمواطنيها المُغتربين بالخارج - والذين قد يرغبون أو لا يرغبون في تقديمها لبلدانهم الأصلية.

هذه لمحة سريعة على أصول وخصوم الكيانات الأجنبية.

١٨

الأوراق المالية عبارة عن أدوات تعترف بالمطالبة بالقيمة المتبقية لإحدى الشركات. سندات الدين هي أدوات قابلة للتداول تستخدم كدليل على الديون، وهي تشمل كل من الكمبيالات، والسندات، وشهادات الودائع القابلة للتداول، والأوراق التجارية، والكمبيالات، والأوراق المالية المدعومة بالأصول، والأدوات المماثلة المتداولة عادة في الأسواق المالية. (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩، ص ١١٠، الفقرة ٦٠٤).

١٩

تتضمن الأدلة الأخرى حول الاستثمار الأجنبي المباشر كل مما يلي: دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي ودليل التجميع المصاحب، ودليل الإحصاءات المالية الحكومية ٢٠١٤، ودليل المسح المنسق للاستثمار في المحافظ المالية (الإصدار الثاني)، ودليل مسح الاستثمار المباشر المُنسق، بالإضافة إلى دليل إحصاءات الدين الخارجي ودليل إحصاءات ديون القطاع العام.

٢٠

يُشير دليل تجميع ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس) إلى ما يلي: «إن الأوراق المالية الصادرة في السوق المحلية والتي يشتريها غير المقيمين يُمكن أن تتسبب في مشاكل خاصة بالتحصيل. بالنسبة للأوراق المالية الصادرة في الخارج، يجب أن تتوفر لدى الحكومة أو البنك المركزي البيانات المطلوبة أو قد يتمكن من الحصول على البيانات من وسطاء الأوراق المالية الموجودين في الخارج. يجب أن تكون على حذر قبل افتراض أن كل هذا الأمر قد أمكن تناوله من غير المواطنين المُقيمين. يُمكن إجراء المناقشات مع وكيل أو (وكلاء) الإصدار لتقديم المعلومات بشأن الكميات التي تمكن المُقيمون من شرائها حتى الآن». (ص ٨٥)

### دراسة حالة ٣

#### سندات اليوبيل النيجيرية

لا تستطيع الحكومة النيجيرية أن تحدد بدقة ما إذا كان المُغتربون أو غيرهم من المستثمرين الأجانب أو المؤسسات قد اشتروا سندات اليوبيل النيجيرية، وكانت الحكومة تهدف لتسويقها للمُغتربين النيجيريين في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي يُمكن شراؤها من خلال البنوك والصناديق المُشاركة. لا تعرف الحكومة النيجيرية - على وجه التحديد - مقدار ما اشتراه مواطنوها المُغتربون منها بالرغم من تجاوز الاكتتاب في السندات. لا تسمح مُتطلبات إعداد التقارير بمطابقة المستثمر النهائي مع الأوراق المالية.

### طُرُق جمع البيانات

#### الاستثمارات الأجنبية (الاستثمارات المباشرة والمحافظة المالية)

توجد مجموعة من الطُرُق المختلفة المُوضحة في ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس) ومن المُمكن استخدامها لجمع البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية (المباشرة والمحافظة المالية)، ويشمل ذلك ما يلي:

#### (أ) إجراء دراسات استقصائية محلية للمؤسسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

تُستخدم الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات بصورة كبيرة وبصفة خاصة في الدول المتقدمة، وفي تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. تتضمن الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات إجراء مسح للمؤسسات؛ للحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها. تتيح هذه الاستطلاعات الرؤى حول الغرض من هذه المعاملات التي قد تمثل معلومات مفيدة لجامعي البيانات؛ وذلك عند تقييم البيانات التي أمكن الحصول عليها من مصادر أخرى، مثل نظام رفع التقارير عن المعاملات الدولية وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩، ص ١٧). تُشير استطلاعات المؤسسة أن واضعي التقارير لديهم معرفة أكبر بمعاملاتهم، بما أنهم ينقلون المعلومات بدقة أكبر من نظرائهم الأجانب ويقدمون قدرًا أكبر من التفاصيل. ومن هنا؛ فإن استقصاءات الشركات تؤدي إلى تصنيفات أفضل.

يختلف حجم العينة والقطاعات التي يشملها المسح من بلد إلى آخر. تقوم معظم البلدان بإجراءات الاستقصاءات لكبرى الشركات العاملة في الاستثمار الأجنبي المباشر فقط. على سبيل المثال، أجرت رواندا ٢١٨ استقصاءً للرأي في الشركات بينما أجرت مصر ٣٥٠ استقصاءً



وبالرغم من ذلك توجد عدة أمثلة على الجهود المبذولة لتحديد المالكين الحقيقيين للشركات الاستثمارية:

(١) تضطلع الوكالة الحكومية التي تمنح تراخيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة بجمع البيانات وتتطلب من المستثمرين الأجانب في هذه المؤسسات الاستثمارية المباشرة تقديم المعلومات المالية، ويتضمن ذلك الأغراض الإحصائية (يُمكن أن يكون هذا هو نفس رقم ١).

(٢) يُمكن للبنوك أيضاً جمع البيانات الخاصة بنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية وأيضاً من خلال الشركات التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية.

لكل دولة نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية الخاص بها الذي يُحدد المتطلبات التي وضعها البنك المركزي للبنوك للإبلاغ عن معاملاتها الدولية. بصورة عامة، يستكمل عملاء البنك و/ أو موظفي البنك نماذج التقارير؛ بناءً على المعلومات و/ أو المستندات التي يقدمها العملاء، ثم تُقدم إلى البنك المركزي أو مكتب الصرف الأجنبي بصورة دورية.

تشمل نماذج الإبلاغ عادةً هذه الحقول: الرقم المرجعي للمعاملة والفترة المرجعية وهوية المتعامل وهوية البنك الذي يقبل هذه النماذج، بالإضافة إلى نوع العملة المستخدمة في المعاملة وقيمة المعاملة (إما من حيث العملة المستخدمة أو الوحدة الحسابية أو الاثنان معاً)، فضلاً عن تصنيف ووصف الغرض من المعاملة (على سبيل المثال: الدفع مقابل/ استلام استيراد أو تصدير السلع)، وبلدان إقامة الأطراف غير المقيمة.

عادة ما يُستخدم نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية بصورة كبيرة في جمع بيانات ميزان المدفوعات، حيث يتوافر كم كبير من المعلومات بسهولة حول هذه المعاملات من السجلات المصرفية، كما يُمكن بذلك تجنب تكاليف تطوير مجموعات بديلة. توجد بعض الحلول الوسط التي تتعلق بدقة البيانات التي تعتمد على موظفي البنوك و/أو العملاء الذين يستكملون نماذج هذه التقارير بدقة، حيث تؤثر الحلول الوسط سلباً بشكل كبير، خاصة عندما تُفرض حدود معينة على تقارير الإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يضع نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية في الحُسابان معاملات الاستثمار المباشر بالعملة المحلية. فضلاً عن ذلك، يقيس نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية المعاملات النقدية فقط دون المعاملات غير النقدية، ومنها على سبيل المثال الأرباح التي يُعاد استثمارها، وملكية الأصول في صورة معدات وآلات والديون بين الشركات، من بين عدة أمور أخرى.

تتطلب بعض البلدان التي تفرض ضوابط خاصة بها على الصرف وجوب استكمال نماذج للإبلاغ عن جميع المعاملات الدولية؛ كما توجد في بلدان أخرى غالباً حدود معينة للإبلاغ، وفي مثل هذه الحالات؛ فإن المعاملات الدولية التي تقل عن الحدود المنصوص عليها ليست مطالبة باستكمال النماذج وإرسالها. على سبيل المثال، ينص أحد الشروط في منطقة اليورو بأن المعاملات التي تقل قيمتها عن ٥٠ ألف يورو لا تتطلب استكمال نماذج الإبلاغ. وفي مثال آخر، حددت كل من كينيا وأوغندا الحد الأدنى عند ١٠ آلاف دولار أمريكي للإبلاغ عن الغرض من هذه الأموال (وهذا يُطبق كمييار وقاعدة مُتبعة). بالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة فإن الحد الأدنى هو ٤ آلاف دولار أمريكي، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤ آلاف دولار أمريكي، بينما لا تشترط رواندا الإبلاغ عن الغرض من هذه المعاملات. (توجد نماذج الاستطلاعات ونماذج التقارير في القسم ٣،٦ (استقصاءات المُغتربين) (الأدوات ١١ و١٢ و١٣)، كما تتوافر نماذج نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية من ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس) في الأداة رقم ٦.

(٣) تحتفظ الوكالة المسؤولة عن ضوابط الصرف الأجنبي بالسجلات الإدارية (حيث تخضع حركة رأس المال الدولية للقيود المفروضة).<sup>٢١</sup>

(٤) من المُحتمل أن تكون السلطات الضريبية مصدرًا مناسبًا للبيانات المتعلقة باستقطاع الضرائب والضرائب الأخرى المُستحقة الدفع من جانب المواطنين غير المقيمين.

(٥) قد تشمل المصادر المحتملة الأخرى البيانات التي تجمعها وكالات ترويج الاستثمار أو سجلات الشركات.

#### دراسة حالة ٤

### استخدام مصر للعديد من الأدوات لتسجيل وتتبع الأعمال التجارية من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

طبقاً للقوانين المُطبقة في مصر، يجب تسجيل جميع الأعمال والشركات الجديدة وأي توسع في الأعمال التجارية لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. أطلقت مصر منهجية جديدة لجمع البيانات في الربع الثالث من عام ٢٠١٩، حيث أصبح من المُلزم الآن - من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - أن تُكمل جميع الشركات التي لديها مساهمون أجنبى دراسة استقصائية بهدف تقديم المعلومات بشكل دوري للأغراض الإحصائية، وفي حالة عدم تقديمها، تخضع هذه الشركات للغرامات المالية. تقدم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة البيانات المُجمعة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقدمها إلى البنك المركزي. يستخدم البنك المركزي مصادر متعددة، بما في ذلك نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية لإنتاج البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الشكل رقم ٦:

موقع الهيئة العامة للاستثمار على الإنترنت



**ما هو الجديد**

تعان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن توفر النموذج الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الربع سنوي

بمقتضى قانون الاستثمار تعان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن توفر النموذج الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الربع سنوي للشركات التي توجد بها شراكة أجنبية والتي يجب استكمالها بصورة دورية للأغراض الإحصائية ولكي تُنشر على مستوى التجميع فقط.

النموذج الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الربع سنوي مُتاح على الموقع التالي:  
<http://gafi.gov.eg/English/eservices/EDI>

← السابق | التالي →

<sup>٢١</sup> يحذر دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، من أنه قد تُوجد بعض التحديات التي يجب معالجتها في استخدام هذه البيانات؛ لأن إجراءات الموافقة لا يجري إعدادها عادة مع وضع المُتطلبات الإحصائية للاقتصاد الكلي في الاعتبار. على سبيل المثال، قد يكون الاستثمار مُخطئاً له (وقد لا يتحقق هذا الاستثمار المصرح به بالفعل)، أو قد توجد فجوات زمنية طويلة بين صدور الموافقات وتنفيذ الاستثمارات الفعلية.

يتضمن الاستقصاء الجديد للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة البيانات الخاصة ببلدان الإقامة وجنسية المساهمين (انظر الشكل ٧). يُمكن الحصول على تقديرات للمُساهمات التي قدمها المصريون المُقيمون في الخارج باستخدام هذا الاستقصاء. وبالرغم مع ذلك، يبلغ حجم عينة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٣٥٠ شركة في الوقت الحالي مقابل العدد المستهدف والذي يبلغ ٥٠٠ شركة. تقرر الحد الأدنى للإبلاغ عن أي معاملة تزيد قيمتها عن ألف دولار أمريكي، ولكن معدل الاستجابة يبلغ حوالي ٣٠ في المائة. توجد أيضًا خُططٌ موضوعة لتحسين جودة البيانات باستخدام الملفات الضريبية من الشركات، ولكنها مُطبقة على الشركات المصرية فقط في الوقت الحالي.

كما تَضطلع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتطبيق تدريب مُصغر للنظر في الشركات المستثمرة في مصر ومحاولة العمل على العودة لتقديم مزيد من المعلومات حول ”الشركات الأم“؛ كي نصل إلى فهم أفضل لمن يقومون بالاستثمار وفهم من هو المسيطر النهائي للشركة الأم؛ ولذلك فإن دراسة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تُعد مثالًا جيدًا على كيفية تعقب الاستثمار الأجنبي المباشر من المواطنين المقيمين في الخارج.

## الشكل رقم ٧:

### استقصاء العينة الربع سنوي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة



#### Foreign Investment Statistics Quarter Form

(This form is to be completed within 45 days of the end of each quarter)

Form can be filled in electronically through the link: <http://gafi.gov.eg/English/Services/FDI>

Data Reference	Consolidated / Standalone
----------------	---------------------------

If the Consolidated is selected, please list the names of subsidiaries of the holding company

#### I. General Information:

1. Company Name		3. Legal Form	
2. Incorporation Date		5. Sub-sector	
4. Sector		7. Governorate	
6. Management Address		9. Governorate	
8. Site Address		11. Website	
10. Telephone no		13. Tax Registration no	
12. Commercial Registration no		15. Financial Manager Telephone no	
14. Financial Manager Name			
16. Financial Manager Email			
17. Data Provider Name		18. Data Provider Position	
19. Data Provider Telephone no		20. Data Provider Email	

#### II. Shareholders Structure and Company's Capital:

21. Shareholder Structure*				Previous Quarter							
Shareholder Name	Nationality	Residency	Identification no (National ID - Passport no. - Commercial Registration no)	No. of Shares		Share %	Voting power %	Related with another Shareholder (Select the shareholder)	Board Representation %	Mother Company **	Country of the Mother Company
				Common	Preferred						
A. Foreign Shareholders											
B. Egyptian Shareholders											
	Egyptian										
	Egyptian										
	Egyptian										
Total						100%					
Current Quarter											
Shareholder Name	Nationality	Residency	Identification no (National ID - Passport no. - Commercial Registration no.)	No. of Shares		Share %	Voting power %	Related with another Shareholder (Select the shareholder)	Board Representation %	Mother Company **	Country of the Mother Company
				Common	Preferred						
A. Foreign Shareholders											
B. Egyptian Shareholders											
	Egyptian										
	Egyptian										
	Egyptian										
Total						100%					



\* If the company is listed, please mention only the shareholders who own 2.5% or more of the shares. Unless, the voting power of the shareholder is 10% or more, or in case a grouped fellow enterprises or individuals own 10% or more.  
\*\* If Mother Company is an SPV, then please state the Mother company of the SPV.

Disclosure Currency	EGP / USD / EUR / GBP / Other (please specify)
---------------------	--

Values in Thousands

Item	Current Quarter	Previous Quarter
A. Issued Capital		
B. Paid-in Capital		
C. In case of Capital Expansion, please specify the source of expansion (more than one option can be selected)	1. Retained Earnings 2. Reserves 3. Cash 4. Shareholders Credit 5. Assets in kind 6. Merges and Acquisitions 7. Others (please mention)	
D. Profit (Loss) from previous years		
E. Profit or Losses of the Period		
F. Reserves		
G. Dividends Paid (If Any)		
H. Treasury Stocks (-)		
*please specify the name of the shareholder(s) from whom the treasury stocks were Purchased		
I. Others		

### III. Transactions of Foreign Shareholders and/or their Related Parties:

#### 23. Financial Transactions due to or due from Foreign Shareholders and their Related Parties:

Foreign Shareholder or Related Party Name	Shareholder Residency - Related Party Nationality	Shareholder in relation	Transaction Type	Due from shareholder or a Related Party	Due To shareholder or a Related Party
			Banks		
			Expenses Payment		
			Dividend Payable/Receivable		
			Interest on loans		
			Others (please specify)		

#### 24. Other Transactions due to or due from Foreign Shareholders and their Related Parties:

Foreign Shareholder or Related Party Name	Shareholder Residency - Related Party Nationality	Shareholder in relation	Transaction Type	Due from shareholder or a Related Party	Due To shareholder or a Related Party
			Machinery and Equipment		
			Other (please specify)		

Please Attach the Quarterly Financial Statement if available



The Ministry of Investment and International Cooperation is committed to the confidentiality of the data provided in this form which will be used to calculate FDI statistics at the macro level.

## دراسة حالة ٥

### سجل الشركات في رواندا

يُضطلع مجلس التنمية الرواندي بتسجيل الشركات الجديدة والاستثمارات الجديدة في رواندا. يعمل مجلس التنمية الرواندي على تجميع سجل لجميع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، كما يقوم البنك الوطني لرواندا بإجراء استقصاء لرأس المال الأجنبي الخاص مع أولئك المُسجلين في سجل الاستثمارات الأجنبية الخاصة، كما يقوم المجلس بجمع معلومات عن جنسية وبلدان إقامة المستثمرين.

قدم صندوق النقد الدولي وإدارة التنمية الدولية استقصاءات عن تدفق رأس المال الخاص من خلال مبادرة نشر البيانات المعززة لدول أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية. يوفر نظام استقصاءات تدفق رأس المال الخاص التقارير المباشرة عن القطاع الخاص والتدفقات المالية عبر الحدود، وأوضاعها التي يُمكن استخدامها لتجميع الحسابات المالية لميزان المدفوعات وحسابات وضع الاستثمار الدولي المرتبطة بها.

بالنسبة لمعظم الاقتصادات المُشاركة في مبادرة تحسين نشر البيانات، تمكنت من وضع إحصاء للشركات التي حققت عتبة التدفقات المالية عبر الحدود والأوضاع الخاصة بها.







بالنسبة للآخرين، لا تزال توجد حاجة إلى مزيد من الخطوات لإنهاء إطار الاستقصاء باستخدام المسوحات الاستكشافية، بالإضافة إلى ضرورة إجراء عمليات فحص أكثر تفصيلاً لبيانات نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، وبصفة خاصة لمعاملات الحسابات المالية الكبيرة. غالباً ما يتم دعم البيانات من خلال البيانات المالية للشركة.

ستحتاج عمليات مسح تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الوقت الحالي إلى بعض التعديل؛ كي تشمل أسئلة لتحديد ما إذا كان المستثمرون من المُغتربين. بلغ حجم عينة عمليات مسح تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في عام ٢٠١٧ عدد ٢١٨ شركة.

## دراسة حالة ٦

### نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية في المغرب

بالنسبة للاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج، فإن نظام التسجيل في «مكتب الصرف» يخصص رمزاً محدداً لأي مستثمر يعلن أنه من المغاربة المقيمين في الخارج. من المُمكن تحديد المغاربة المقيمين بالخارج على مستوى البنك؛ وفقاً لرمز معين مُخصص لذلك وهو ما يُعرف بـ (الكود «١٤٠٠»). يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُنفذ من خلال المغاربة المقيمين بالخارج؛ بأنه أي استثمار يتم تمويله بعملة أجنبية من حساب بالخارج أو من حساب بالعملة الأجنبية في المغرب أو من «حساب درهم قابل للتحويل». تتيح هذه الحسابات لأصحابها الفرصة لإعادة توزيع أرباح العملات الأجنبية. ومن هنا طبقاً لنظام التسجيل الخاص بمكتب الصرف؛ فمن المُمكن تحديد التدفقات التي نفذها المغاربة المُقيمون في الخارج من خلال نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية وعزلهم عما يتعلق باستثمارات المحافظ المالية التي يقوم بها المُشغلون الأجانب الآخرون من غير المُقيمين.

وبالرغم ذلك، فإن استثمارات المغاربة المُقيمين بالخارج التي تُنفذ بالدرهم من حساباتهم في المغرب لا تُحتسب كاستثمارات أجنبية مباشرة؛ وذلك وفقاً لإرشادات صندوق النقد الدولي، حيث تُعد هذه أموال مُتراكمة عن طريق التحويلات في الحسابات العادية بالدرهم، ومن هنا تُحتسب على أنها تحويلات. يجب أن تُجمع هذه البيانات من خلال تحليل الحسابات المصرفية للمُغتربين (انظر القسم ٤,١,٣ التحقيق في الحسابات المملوكة للمُغتربين).

طبقاً لمكتب الصرف، لا تُبلّغ البيانات الخاصة باستثمارات المغاربة المُقيمين في الخارج إلى مختلف الجهات المعنية ولا تُنشر، حتى أن مكتب المغاربة بالخارج بصفة خاصة لا علم له ولم يُخطر حتى بوجود مثل هذه البيانات حول الاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج.

يوجد في المغرب رموز في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية خاصة بالاستثمارات العقارية التي يقوم بها الأجانب (الرمز ١٣٣٠).

بالإضافة إلى ذلك، تجري وزارة الصناعة المغربية مسوحات سنوية للشركات العاملة في القطاع الصناعي، حيث تتضمن هذه المسوحات أسئلة حول رأس المال الاجتماعي للشركة، مع وجوب تحديد أكان رأس المال أجنبياً أم لا؟ وفي حالة كونه أجنبياً، هل رأس المال يقدمه أحد المغاربة المقيمون بالخارج أم لا؟



يُمكن لمكتب الصرف ربط بيانات المسح المرجعية مع بيانات نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية؛ لأنه يجب الاحتفاظ برقم تسجيل الشركة في كل من نقطتي جمع البيانات. من المُمكن من خلال هذا الاستبيان جمع وتحديد المغاربة المُقيمين بالخارج الذين يقومون باستثماراتهم من حساباتهم بالدرهم، وهو ما لا يُمكن لمكتب الصرف الحصول عليه من خلال التقارير المصرفية. من أوجه قصور هذا المسح والإحالات المرجعية التي يُمكن إجراؤها من خلاله أنه لا يُسجل سوى الشركات في القطاعات الصناعية، حيث تشرف الوزارات المختلفة على القطاعات الأخرى التي من المحتمل أن يكون لها ممارسات مختلفة.

## الشكل رقم ٨:

مُقتطف من مسح للاستثمارات المغربية

17/ Montant du Capital Social (C.S.) : \_\_\_\_\_ Unité 1.000,00 DH  
 18/ C.S. Marocain : \_\_\_\_\_ 19/ C.S. Etranger : \_\_\_\_\_ 20/ C.S. Etatique : \_\_\_\_\_  
 21/ Part du capital social détenu par les MRE : \_\_\_\_\_  
 22/ Répartition du Capital Social Etranger :

Nationalité					
Montant ( 1.000,00 DH )					
Code					

## دراسة حالة ٧

### استخدام نيجيريا للسجلات الإدارية

تلتزم نيجيريا بصورة أساسية ببيانات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ المالية من خلال التقارير المصرفية وتكملها بمسح دوري سنوي للأصول والخصوم الأجنبية. نظرًا لضوابط الصرف في نيجيريا، يجب أن يمتلك أي شخص يستثمر في البلاد شهادة استيراد رأس المال في حالة رغبته في استعادة الأموال في وقت لاحق عن طريق كسب الفوائد أو أرباح الأسهم أو لدى سحب استثماراته. عندما يرغب أحد المُقيمين الأجانب في الاستثمار في نيجيريا، يجب عليه الحصول على شهادة استيراد رأس المال من أحد البنوك النيجيرية وإخطار البنك بما إذا كان مساهمًا بأكثر من ١٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر أو ما إذا كان يستثمر في المحافظ المالية.

تعدُّ البنوك النيجيرية الكيانات الوحيدة المسموح لها بإصدار شهادات استيراد رأس المال مع الالتزام بالإبلاغ عن شهادات استيراد رأس المال الصادرة أو المعدلة بصورة يومية إلى البنك المركزي النيجيري. تتضمن شهادات استيراد رأس المال مكان إقامة المستثمر ولكن لا تتضمن جنسيته أو بلده الأصلي. في واقع الأمر، لا يُطلب من المستثمرين حتى





إظهار جوازات سفرهم، ولا تتطلب هذه الشهادات ببساطة سوى الاسم والعنوان الحالي. في حالة إصدار شهادات استيراد رأس المال لإحدى الشركات، كما يحدث غالباً في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، فسوف يُذكر اسم الشركة وعنوانها في شهادة استيراد رأس المال. تصدر أيضاً شهادات استيراد رأس المال للاستثمارات العينية والآلات الأخرى. يقوم البنك المركزي النيجيري بتنزيل تقارير شهادات استيراد رأس المال بصفة دورية على أساس شهري، ثم تُضاف إلى ميزان المدفوعات على أساس ربع سنوي.

بالإضافة لما سبق، يجري البنك المركزي النيجيري مسح دوري سنوي للأصول والخصوم الأجنبية، من خلال إرسال الاستبيانات إلى ما يقرب من ٧٠٠ من أكبر الشركات في نيجيريا. يتضمن هذا الاستبيان سؤالاً للشركة عن ممتلكاتهم الأجنبية المُسجلة على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحافظ المالية. يتضمن رد الشركات عادة الإشارة إلى النسبة المئوية لشركاتها المملوكة لكيانات أجنبية. عادة ما تكون نسبة الأسهم الأكبر مملوكة للشركات، في حين أن نسبة الأسهم الأصغر (٣٪ أو نحو ذلك) مملوكة للأفراد. غالباً ما تُشير هذه البيانات عن مكان إقامة الكيانات وليس جنسياتها أو أصول هؤلاء الأفراد. تستجيب الكثير من الشركات لهذه الاستطلاعات، ولكن بعض منها لا تستجيب لذلك، على الرغم من أنه من الناحية الفنية يجب عليها أن تستجيب لذلك. يستكمل البنك المركزي النيجيري هذه المعلومات من خلال العمل مع خدمة إيرادات الضرائب الفيدرالية للتأكد من حيازتهم للأسهم الأجنبية من خلال الإقرارات الضريبية الخاصة بهم.

## استثمارات المحافظ المالية

(أ) بورصة الأوراق المالية. على الرغم من عدم وجود بورصة للأوراق المالية في كل البلدان؛ فإنه ينبغي أيضاً للبلدان التي توجد بها بورصة للأوراق المالية أن تجمع المعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تجري من خلال اقتصاد البورصة. وبالرغم من ذلك، قد تعتمد البيانات على جنسية المتعاملين في بعض الحالات، وقد يكون تطبيق بعض التعديلات ضرورياً؛ لضمان مراعاة معيار الإقامة؛ بناءً على توصيات ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس). قد تمثل الأوراق المالية الصادرة في السوق المحلية والتي اشتراها غير المقيمين في السوق الثانوية تحديات مشابهة، وقد يكون من الضروري أيضاً إجراء تعديلات على البيانات التي تم جمعها من البورصة لضمان مراعاة معيار الإقامة؛ بناءً على توصيات ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس).

بالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن الحكومة التي تصدر عادة من خلال مؤسسة الإيداع الخاصة بالحكومة (أي البنك المركزي) قد تتوافر معلومات عن إقامة المشتري من البنك المركزي، أو من خلال الأبناء أو الوكلاء الذين يعملون نيابة عن المشتري. تُجمع هذه البيانات في قاعدة بيانات ضمانات الأوراق المالية.

(ب) قاعدة بيانات ضمانات الأوراق المالية: أصبحت قواعد بيانات ضمانات الأوراق المالية أيضاً منتشرة بشكل متزايد وتستخدم في عدد من الاقتصادات حول العالم كأساس لتسجيل أو تقدير ميزان المدفوعات وإدخالات وضع الاستثمار الدولي. تُعد قاعدة بيانات ضمانات الأوراق المالية قاعدة بيانات صغيرة تعمل على تخزين الإحصائيات على مستوى حقوق الملكية الفردية و/

أو مستوى أمان الديون، كما يُعرف أيضًا باسم قاعدة بيانات مرجعية للأوراق المالية.<sup>٢٢</sup> على مستوى محافظ الأوراق المالية، تُجمع معلومات مفصلة عن استثمارات المقيمين في الأوراق المالية المحلية والأجنبية، وكذلك عن محافظ المستثمرين غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية.

(ج) المسح المُنتسق لاستثمارات المحافظ المالية من صندوق النقد الدولي. لا يقوم سوى عدد قليل من البلدان بإجراء هذا المسح في الوقت الحالي الذي يهدف للعمل على توفير معلومات لكل بلد مُساهم عن الحيازات خارج البلاد من استثمارات محافظ الأوراق المالية والمُصنفة في مجموعات حسب نوع الأوراق المالية (سندات الأسهم وسندات الديون التي تتحدد قيمتها بأسعار السوق) وحسب البلدان التي تصدرها. لن يوفر المسح الحالي الرؤى حول استثمارات المحافظ المالية للمُغترِبين. وبشكل عام، لا يُمكن عادةً ربط مشتري معين ببائع معين للأسهم المتداولة في البورصات.

(د) يقدم كتيب صندوق النقد الدولي لإحصاءات الأوراق المالية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ص ٦٩) نهجًا بعنوان «مَنْ مِنْ وإلى مَنْ»؛ ليعكس الروابط بين الإصدارات والملكيات. لا يسمح هذا النهج بتحليل العلاقات بين القطاعات المؤسسية والقطاعات الفرعية داخل الاقتصاد فقط، ولكن أيضًا العلاقات بين هذه القطاعات/ القطاعات الفرعية وغير المقيمين (والتي بدورها يُمكن تقسيمها حسب البلد أو القطاع).

حتى هذا النهج التفصيلي لا يعكس اهتمامًا جادًا بجنسية مستثمري المحافظ المالية، حيث يُسجل فقط البلدان والقطاع الذي يأتي منه / إليه.

### ٢-١-٣

## تعديلات مُقترحة لقياس استثمارات المُغترِبين

يقدم هذا القسم بعض الحلول الممكنة لإدخال التعديلات على طُرُق جمع البيانات الحالية التي من شأنها أن تسمح بتصنيف البيانات عن المُغترِبين (أو المواطنين المُقيمين في الخارج). تعتمد هذه الحلول على تجارب من بلدان دراسة الحالات التي يُمكن الرجوع إليها في هذا القسم من الدليل. يُمكن استخدام نفس هذه الطُرُق لتحديد استثمارات المُغترِبين المباشرة واستثماراتهم في محافظ الأوراق المالية.

## الحلول الممكنة

### في حالة استخدام بلدك لاستبيانات الشركات

الحل: إضافة بعض الأسئلة إلى استطلاعات المؤسسة بحيث تشمل معلومات عن: (أ) إما جنسية ودولة إقامة المستثمرين. (ب) أو ما إذا كان المستثمرون من الأشخاص المُغترِبين على أن تلتزم جميع المؤسسات بالإبلاغ عن ذلك للأغراض الإحصائية.

<sup>٢٢</sup> تشمل المتغيرات الرئيسية التي تُخزن في قواعد بيانات ضمانات الأوراق المالية هي: (أ) رقم تعريف الأوراق المالية الدولي (ISIN)، أو أي رقم تعريف أو مفتاح خاص مميز ولا لبس فيه. (ب) السمات المتعلقة بالمصدر، مثل اسم المصدر ومكان إقامة المصدر والقطاع المؤسسي والقطاع الفرعي. (ج) السمات المتعلقة بالأدوات، مثل تاريخ الإصدار أو نوع الورقة المالية أو تاريخ الاسترداد أو عملة الفئة أو سعر الإصدار أو سعر الاسترداد أو المبلغ المستحق أو القيمة السوقية. (د) السمات المتعلقة بالدخل مثل مدفوعات القسائم والتواريخ. (هـ) والسمات المتعلقة بالسعر، مثل قيمة السعر وتاريخ السعر. تغطي قاعدة البيانات المرجعية ل ضمانات الأوراق المالية بشكل عام فئات مختلفة من الأدوات المالية منها على سبيل المثال، سندات الدين وسندات الملكية والأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية. يمكن ربط الأدوات المالية بمعلومات عن مقتنيات الأوراق المالية بهدف إنشاء قاعدة بيانات لمقتنيات الأوراق المالية.

تمكنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر من تطبيق هذه الطُرق مؤخرًا (دراسة الحالة رقم ٤: استخدام مصر لأدوات متعددة لتسجيل وتتبع الأعمال التجارية من خلال استخدام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة). ينتشر استخدام الاستطلاعات على نطاق واسع، بما في ذلك المسح الخاص بتحديد الأصول والخصوم الأجنبية في نيجيريا (دراسة الحالة رقم ٧: استخدام نيجيريا للسجلات الإدارية) ومسح تدفقات رأس المال الخاص في رواندا (دراسة الحالة رقم ٥: سجل الشركات في رواندا).

يجب توجيه الاهتمام خاصة بما يتعلق بزيادة عبء الإبلاغ بشكل كبير على المؤسسات، وبصفة خاصة عندما تكون معدلات الاستجابة للمسح ونوعية الردود منخفضة. قد تكون محاولة التأكد من جنسية وبلد الإقامة لجميع المساهمين الذين تزيد نسبتهم عن ١٠ في المائة عملية مُرهقة للغاية، بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالإبلاغ؛ نظرًا لتعقيد الأنظمة التجارية الدولية، كما قد توجد أيضًا مخاوف من اعتبارات السرية.

## الجدول رقم ٢:

خيارات لتحديد المُتغربين عند إجراء التغييرات على المسوحات أو النماذج الإدارية التي تُستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المُتغربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المُساهمون هم أشخاص مُتغربون)	الخيار الأول: التغييرات التي أُجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمُتغربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُتغربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المُقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## في حالة استخدام بلدك لاستبيانات الشركات

الحل: إضافة رموز للمواطنين الذين يعيشون في الخارج والذين يقومون بالاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات في المحافظ المالية أو العقارات في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

سيعمل هذا الخيار بصورة أفضل عندما توجد ضوابط الصرف، وحيثما تكون حدود إعداد التقارير منخفضة أو غير موجودة.

### الجدول رقم ٣:

خيارات لتحديد المغتربين باستخدام نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية والمعلومات التي تبلغ عنها البنوك

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

### في حالة استخدام بلدانكم لنظام الإقرارات الضريبية

الحل: إضافة بعض الأسئلة إلى المعلومات الموجودة واستخدامها في الإقرارات الضريبية للشركة.

يقترح ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس) أن السجلات الضريبية لمؤسسة الاستثمار المباشر يُمكن أن توفر بيانات عن الخدمات بين الشركات والأرباح المحولة والمحفوظ بها، عندما لا تكون المصادر الأخرى متاحة بسهولة. يُمكن أيضاً استخدام القوائم التي يمكن الحصول عليها من الملفات الضريبية للشركات التي لديها معاملات استثمار مباشرة كمصدر لتغطية مسوحات مؤسسات الاستثمار المباشر. غالباً ما تُحدد السجلات الضريبية الدخل من المصادر الأجنبية بشكل مُنفصل عن الدخل المُكتسب من العمليات المحلية.

من الناحية الفنية، من المُمكن إجراء تعديلات على نماذج ضرائب الشركات؛ لتشمل معلومات تتعلق بجنسية ودولة إقامة المستثمرين (وفقاً للتغييرات المقترحة في مسح المؤسسات). تخطط الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر للتعاون مع السلطات الضريبية لمراجعة البيانات. قد يكون من المُمكن أيضاً تضمين معلومات حول ما إذا كان المغتربون قد قاموا بالاستثمارات في نماذج ضرائب الشركات.

## الجدول رقم ٤:

خيارات لتحديد المغتربين عند إجراء التغييرات على الدراسات الاستقصائية أو النماذج الإدارية التي تستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مغتربون)	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

إذا كان من الضروري في بلدك تسجيل كل شركة أو استثمارات جديدة لدى إحدى الوكالات أو المجالس

الحل: إضافة حقول إلى النماذج الإدارية لدى تسجيل الأعمال الجديدة، وعند إجراء استثمارات أجنبية جديدة مع السلطات

تتطلب رواندا، على سبيل المثال، ضرورة تسجيل كل شركة جديدة (محلية أو أجنبية) وأي استثمارات جديدة (أجنبية) لدى مجلس التنمية الرواندي. يستلزم الأمر تقديم معلومات مفصلة أثناء التسجيل عن الجنسية وبلد الإقامة إلى المجلس. بالإضافة إلى ذلك، يُطبق إجراء مسح لتدفقات رأس المال الخاص في رواندا لفهم هذه التدفقات بصورة أفضل.

بالنسبة للاستثمار المباشر، يجب أن تشمل البيانات الجنسية وبلد الإقامة لأي مساهم يمتلك أكثر من ١٠ في المائة من الأسهم.

## الجدول رقم ٥:

خيارات لتحديد المغتربين عند إجراء التغييرات على الدراسات الاستقصائية أو النماذج الإدارية التي تُستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مغتربون)	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## في حالة وجود ضوابط على الصرف في بلدك ووجود متطلبات لاستعادة الأرباح للبلد الأم

الحل: إضافة حقول إلى شهادة استيراد رأس المال الصادرة من البنوك عن أي مستثمر يرغب في إعادة أمواله إلى الوطن؛ لتشمل جنسية ودولة إقامة المساهمين عند البدء في إجراءات الاستثمار.

يجب مراعاة عدم فرض أعباء إضافية على القائمين بمهام الإبلاغ عند تطبيق استخدام هذه الطريقة، خاصة بالنسبة لشركات الاستثمار التي تبلغ عن هيكل مساهمتها (دراسة الحالة رقم ٣: سندات اليوييل النيجيرية)، و(دراسة الحالة رقم ٧: استخدام نيجيريا للسجلات الإدارية)، دراسة الحالة رقم ١٠: وكالات فحص ما قبل الشحن في نيجيريا توضح المثال الخاص بنيجيريا؛ وبالرغم من ذلك، لا يُمكن استخدام تقاريرهم لتحديد المغتربين في الوقت الحالي.

ومن المهم أيضًا إلقاء الضوء على ما يتعلق بمدى عدم اهتمام المغتربين بإعادة أرباحهم إلى الوطن؛ ومن هنا يقررون عدم الدخول في هذه القنوات الرسمية للاستثمار.



## الجدول رقم ٦:

خيارات لتحديد المغتربين عند إجراء تغييرات على المسوحات أو النماذج الإدارية التي تستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مغتربون)	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

### في حالة وجود بورصة أوراق مالية محلية في بلادكم أو ديون صادرة عن البنك المركزي

الحل: من الممكن إضافة حقول إلى التقارير المطلوبة من كل من البورصة والبنك المركزي؛ لتشمل معلومات حول

(أ) إما جنسية وبلد إقامة المستثمرين.

(ب) أو ما إذا كان المستثمرون من الأشخاص المغتربين ووضع هذه المعلومات في قاعدة بيانات ضمانات الأوراق المالية.<sup>٢٣</sup>

لا يزال من غير الواضح ما إذا كان من الممكن تعديل متطلبات إعداد التقارير؛ لتصبح قادرة على تصنيف البيانات بشكل هادف؛ طبقاً للأشخاص المغتربين.

<sup>٢٣</sup> تعد قاعدة بيانات ضمانات الأوراق المالية قاعدة بيانات صغيرة تعمل على تخزين الإحصائيات على مستوى حقوق الملكية و/أو الديون الفردية؛ كما تُعرف أيضًا باسم قاعدة بيانات مرجعية للأوراق المالية. تُجمع المعلومات المفصلة عن استثمارات المقيمين في الأوراق المالية المحلية والأجنبية على مستوى محافظ الأوراق المالية، وكذلك عن محافظ المستثمرين غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية. يشمل جمع البيانات لقواعد بيانات ضمانات الأوراق المالية عدة مصادر مختلفة، بما في ذلك: البنوك المركزية والهيئات الحكومية والمصادر الدولية ومقدمي البيانات التجارية، فضلاً عن بورصات الأوراق المالية ووكالات التقييم.

## الجدول رقم ٧:

خيارات لتحديد المغتربين من خلال بورصات الأوراق المالية وتقارير البنك المركزي

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقاً عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مغتربون)	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

### ٣-١-٣

## استثمارات المغتربين في العقارات

نظراً إلى أن المغتربين غالباً ما يستثمرون في العقارات في بلدانهم الأصلية، فقد يتركز الاهتمام للنظر في هذا المجال من استثمارات المغتربين بالتحديد. توجد عدة آليات مختلفة يُمكن من خلالها تحقيق ذلك؛ طبقاً لسياقات البلدان المختلفة. تُقدم بعض الحلول المُحتملة في هذا الصدد هنا، كما يُمكن تعديل طُرُق جمع البيانات الحالية في بلدانكم وفقاً لذلك بحيث يُمكن تصنيف البيانات الخاصة بالمغتربين (أو المواطنين المقيمين في الخارج).

## الحلول الممكنة

### إذا كانت بلادك تستخدم نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

**الحل:** تحديد رموز معينة للاستثمارات العقارية التي يقوم بها المواطنون المقيمون في الخارج؛ طبقاً لنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

يشمل الاستثمار في العقارات كل من الاستحواذ على العقارات من غير المقيمين، وسداد أصل القروض التي تمنحها البنوك المغربية لشراء السلع المذكورة. كما يجب أن تُسجل جميع عمليات بيع أو تصفية هذه الاستثمارات، بما في ذلك مكاسب رأس المال في هذا المُكوّن من الاستثمار.

كما هو الحال مع الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحافظ المالية، لا يتم تسجيل الاستثمارات المُمولة بصورة مباشرة في الحسابات بالعملة المحلية من الحسابات المصرفية التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون في الخارج مع مؤسسات الائتمان المحلية؛ ولذا يُوصى أيضاً بتحديد هذه الاستثمارات بالإضافة لأدوات جمع البيانات الأخرى.

## الجدول رقم ٨:

خيارات لتحديد المغتربين باستخدام نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية والمعلومات التي أبلغت عنها البنوك

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## في حالة تسجيل الأراضي لدى إحدى الوكالات في بلادكم

الحل: إضافة المزيد من الأسئلة والتصنيفات إلى الوكالة أو الإدارة المسؤولة عن السجلات العقارية

توجد في معظم البلدان وكالات مسؤولة عن تسجيل الأراضي والممتلكات. كما توجد في معظم البلدان التزامات بتسجيل العقارات لدى الوكالة المختصة إذا تغيرت هوية الملاك أو خضعت للرهن العقاري. من الممارسات الشائعة في تداول الأراضي أو الممتلكات أن تُسجل عند انتقال الملكية أو رهنها. تختلف البيانات التي يتم جمعها عن الأراضي والممتلكات من بلد إلى آخر، ولكن لا يزال من الممكن إضافة معلومات عن جنسية وبلد إقامة المشتري في هذه السجلات.

(تنويه: يجب على جامعي البيانات مراعاة ازدواج الحسابات مع بيانات التحويل القائمة في هذا التمرين في حالة دفع الأموال من حساب بالعملة المحلية.)

## الجدول رقم ٩:

خيارات لتحديد المقترين عند إجراء تغييرات على المسوحات أو النماذج الإدارية التي تُستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المقترين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مقربون).	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمقترين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المقترين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## ٤-١-٣

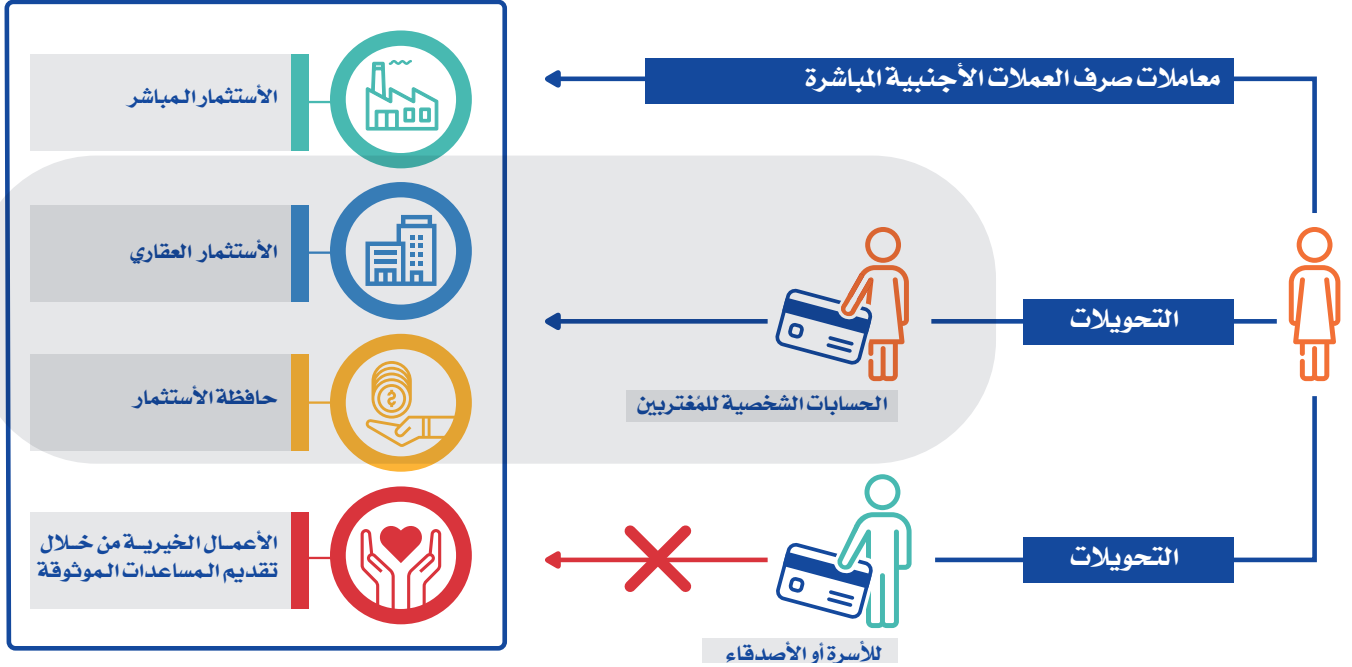
### التحقق من الحسابات المملوكة للمقترين

يوجد مجال آخر قد ترغبون في التعرف عليه واستكشافه، وهو العمل مع البنوك التجارية في بلدانكم، بهدف الحصول على فهم أفضل للحسابات التي يحتفظ بها المقربون وربما يُمكن أيضًا تتبع أنشطتهم من واقع الحسابات.

من المرجح أن تكون الأموال المحفوظة في حسابات المقترين قد تم احتسابها بالفعل في بيانات التحويلات المالية الخاصة بكم؛ (حيث إنها مدفوعات من خارج البلاد من شخص لآخر)؛ ولذلك سيكون من المهم تقديم هذه البيانات دائمًا على أنها بيانات فرعية - كأحد مكونات بيانات التحويلات المالية، وليس مكونًا فرعيًا من الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية، وما شابه ذلك. يوضح الشكل أدناه الروابط بين الحسابات المملوكة للمقترين والتحويلات المالية.

## الشكل رقم ٩:

### الحسابات والتحويلات المملوكة للمُغتربين



عادة ما تُنظَّم أعمال البنوك بدقة بالغة في جميع الاقتصادات حول العالم تقريباً وغالباً ما توجد بيانات مُفصلة عن معاملاتها المالية وأوضاع العملات الأجنبية، حيث يتم جمعها لأغراض السياسات النقدية والرقابة المصرفية. عادة ما تكون هذه البيانات متاحة بصورة دورية (على أساس شهري في الغالب) وفي الوقت المناسب.

توجد فرصة للعمل مع البنوك التجارية في بلدانكم لمطالبتهم بتتبع استخدام الأموال المُرسلة إلى الحسابات المرتبطة بالمُغتربين بمجرد وصولهم إلى البلد الأم، لكن هذه ليست من الممارسات الشائعة؛ ومن هنا قد يتطلب الأمر طلب بيانات إضافية من البنوك.

وبالرغم من ذلك، سوف يحتاج الأمر إلى النظر في أعباء الإبلاغ الإضافية التي ستقع على عاتق البنوك. يجدر النظر فيما إذا كان هذا سيكون طلباً رسمياً إضافياً سيصرح به البنك المركزي أو الوزارات والهيئات والادارات والوكالات الأخرى؛ أو ما إذا كان هذا سيكون طلباً غير رسمي كإحدى الخدمات المُقدمة.

## الحلول الممكنة

الحل: يجب إرسال طلب إلى كل البنوك التجارية يطلب منهم تحديد نوع الحسابات التالية:

(أ) الحسابات المعروفة أن المُغتربين يحتفظون بها في حسابات مملوكة لهم وحسابات ادخار المُغتربين، بالإضافة إلى رهون وقروض المُغتربين، من بين عدة أمور أخرى.

(ب) تلك الحسابات التي يملكها مواطنون، ولكن العنوان ورقم الهاتف ليسا من الرموز البريدية المحلية أو رمز الاتصال الخاص بالدولة.

يجب أن يُطلب تقديم البيانات بشكل دوري عن كل حساب من هذه الحسابات:

(أ) عدد الحسابات المرتبطة بالمُغترِبين (الجارية وحسابات التوفير والقروض).

(ب) قيمة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والقروض. (ستعطي القيمة الإجمالية للأموال في حسابات التوفير صورة واضحة عن استثمارات المحافظ المالية للمُغترِبين. وبالرغم من ذلك؛ فمن الضروري تحديد ما إذا كان هذا محسوباً بالفعل في بيانات التحويلات).

من المُمكن أن تشمل الطلبات إلى البنوك أيضاً تتبع الأنشطة من هذه الحسابات مع مرور الوقت. سيتطلب الأمر إجراء استعلام عن نظام المعاملات داخل النظام المصرفي الأساسي للنظر في المكان الذي سترسل إليه هذه الأموال. لتحقيق ذلك، سيكون من الضروري - أولاً - تجميع قائمة بالشركات المحلية المسجلة والتي تقدم الخدمات التالية:

(أ) السماسرة وصناديق الاستثمار المعروف عنها أنها تقدم خدمات استثمارات المحافظ المالية.

(ب) السندات الحكومية وأذون الخزانة (استثمارات المحافظ المالية).

(ج) الجمعيات الخيرية المحلية المسجلة (الأعمال الخيرية).

يجب جمع البيانات عبر جميع البنوك التجارية بشكل دوري. يُمكن إكمال هذا التمرين من خلال:

(أ) مجلس التنمية أو وزارة الاستثمار.

(ب) الوكالة التي يتم فيها تسجيل الشركات.

(ج) الغرفة التجارية.

(د) السجلات الضريبية.

تنبيه: يرجى ملاحظة أنه قد لا يتم تسجيل جميع الشركات في بلدانكم؛ ومن ثمَّ فإن هذا النهج يُعد إرشادياً وليس شاملاً.

## دراسة حالة ٧

### بنك إيكويتي الكويتي

لا يقوم بنك إيكويتي في كينيا بمراقبة حسابات مُعينة مملوكة للمُغتربين فقط، بل يستخدم أيضًا الإرشادات الخاصة بالخدمات المصرفية الأساسية، وإرشادات «اعرف عميلك»، وذلك بالإضافة إلى رمز البلد أو رقم الهاتف المُرفق بالحساب لتحديد الحساب على أنه «غير - وطني» أو «حساب أشخاص مغتربين». ثم يتبع البنك الميزانية العمومية لهذه الحسابات، ويبحث في المعاملات والودائع والقروض. من المُمكن أيضًا تطبيق المزيد من الاستعلامات على هذه المجموعة الفرعية من البيانات. بالنسبة للتحويلات الواردة من خلال بنك إيكويتي والتي تُقدر بحوالي ٣,٥ مليون دولار أمريكي في اليوم من خلال أكثر من ٢٥ ألف معاملة، فإن الميزانية العمومية للحسابات الخاصة بالمُغتربين منخفضة عند ٣٠ ألف حساب و٣ مليون دولار أمريكي في شكل قروض و٤ مليون دولار أمريكي في المدخرات.

يقترح بنك إيكويتي أنه سيكون من المُمكن إجراء استعلام حول نظام المعاملات داخل النظام المصرفي الأساسي للنظر في المكان الذي ستذهب إليه أموال هذه الحسابات، على الرغم من أن هذا المقترح لم يدخل حيز التنفيذ والمُمارسة الفعلية حاليًا. وبالرغم من ذلك، قد يتطلب الأمر أن تكون مُحددًا في تتبع المعاملات من هذه الحسابات إلى بعض مُقدمي الخدمات غير المصرفيين المعروفين بتقديم خدمات الاستثمار أو المؤسسات الخيرية المُسجلة (انظر الفصل ٣: العمل الخيري). وبالرغم من ذلك، وكملاحظة تحذيرية، لا يتتبع المنظّمون العديد من الشركات في إفريقيا؛ ومن هنا فقد يُعد هذا النهج استرشاديًا أكثر من كونه نهجًا قويًا.

## ٢-٣ تجارة المُغتربين:

يقدم هذا القسم التعديلات المقترحة التي يُمكنك بموجبها تعديل طُرق جمع البيانات الحالية التي تستخدمها بلدانكم حاليًا، وتتيح إمكانية تصنيف البيانات عن المُغتربين (أو المواطنين المقيمين في الخارج).

تنقسم هذه الخيارات إلى قسمين:

(أ) التعديلات المقترحة لقياس تجارة المُغتربين في السلع.

(ب) التعديلات المقترحة لقياس تجارة المُغتربين في الخدمات.

## تجارة المُغتربين في السلع

إن فهم مساهمات المُغتربين من خلال التجارة في السلع ليست أمرًا سهلاً، بالاعتماد على طُرُق جمع البيانات الحالية، ولن يكون له قيمة إلا عندما يكون لديك قاعدة بيانات شاملة بالشركات المملوكة للمُغتربين.

يتركز الاهتمام على واردات وصادرات المُغتربين للسلع والخدمات من بلدانهم الأصلية وإليها؛<sup>٢٤</sup> لأن الهدف هو محاولة الحصول على جميع البيانات المتعلقة بالمُساهمات الاقتصادية من المُغتربين من البيانات التي تُجمع في بلدانكم، فإن هذا سيشمل النظر في بيانات تصدير/ استيراد السلع والخدمات من وإلى بلدانكم.

عادةً ما تُجمع البيانات الخاصة بالتجارة؛ وفقاً لإحصاءات تجارة البضائع الدولية التي تتعقب مخزونات الموارد الفعلية التي تدخل وتغادر البلاد؛ وفقاً لأوصاف هذه السلع. عادةً ما تُجمع البيانات التجارية؛ بناءً على السجلات الجمركية من الإقرارات الجمركية عندما تنتقل هذه السلع فعلياً إلى داخل الدولة وخارجها.

توجد أيضاً مصادر بيانات أخرى تُستخدم غالباً للتحقق من البيانات، بما في ذلك:

(أ) الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

(ب) غالباً ما توفر سجلات صرف العملات وسجلات السلطات النقدية المعلومات في الوقت المناسب عن المعاملات الدولية، بما في ذلك تدفقات البضائع؛ فعلى سبيل المثال - بما في ذلك - نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية.

(ج) من مصادر البيانات أخرى (الطائرات والسجلات وسجلات السفن، وسجلات الطرود والبريد، والتقارير من مجالس السلع، من بين أمور أخرى).

وفقاً لمنظمة الأونكتاد، تقوم الشركات بتنفيذ معظم الأعمال التجارية وليس الأفراد؛ مما يجعل تحديد نشاط المُغتربين أكثر صعوبة.

على الرغم من اختلاف نماذج الإقرارات الجمركية لكل دولة؛ فإنها لا تستلزم أي معلومات عن مالكي الشركات ولا جنسيتهم ولا بلدان إقامتهم. إن تضمين مثل هذه المعلومات من شأنه أن يزيد بشكل كبير من عبء الإبلاغ على المتداولين ويتعارض مع الممارسات الدولية؛ ولذا فمن الصعب استخدام الإقرارات الجمركية لجمع المعلومات عن التجارة بصورة مباشرة.



## الحلول الممكنة

### إذا كان بلدك يستخدم نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

الحل: أضف رموزاً للمواطنين الذين يعيشون في الخارج والذين يقومون بدفع رسوم التجارة في السلع وتجارة الخدمات في بلدانكم؛ طبقاً لنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية.

نظراً إلى أنه من المُسلّم به أن نسبة كبيرة من التجارة تنفذها الشركات وليس الأفراد، فقد لا تعكس هذه العملية وحدها الحالة الحقيقية للأمر. سيؤدي ذلك فقط إلى الحصول على المعلومات حول التجارة في السلع والخدمات التي ينفذها الأفراد (المستوردون والمصدرون من المُغتربين من بلدانهم الأصلية وإليها).

### الجدول رقم ٩:

خيارات لتحديد المُغتربين باستخدام نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ومن خلال المعلومات التي تبليغ عنها البنوك

مدى الملائمة	خيارات تحديد المُغتربين
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم)	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية للسماح بالتعريف الذاتي للمُغتربين.
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم)	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

### دراسة حالة ٩

#### استخدام المغرب لنظام التجارة العامة والمعلومات الجمركية

اعتمدت المغرب، منذ عام ٢٠١٤ نظام التجارة العامة؛ وفقاً للمعايير والأطر التي وضعتها الأمم المتحدة. طبقاً لهذا النظام، يجب أن تُسجل جميع السلع التي تدخل أي منطقة اقتصادية أو تخرج منها في إحصاءات التجارة الخارجية.

تضطلع الجمارك بجمع المعلومات التي يجب إرسالها إلى مكتب الصرف من خلال نظام حاسوبي آلي. وفقاً لتعليمات مكتب الصرف، من المُمكن إحالة البيانات الجمركية إلى البيانات التي تم جمعها في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية؛ لأن رقم تسجيل الشركة



متوفر في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية وكما يوجد أيضاً في البيان الجمركي. ومع ذلك؛ فإن استخدام هذه النهج لا يُتيح معرفة ما إذا كانت هذه التجارة يجري تنفيذها من خلال شركات مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئياً للمغاربة المقيمين في الخارج.

بالنسبة للتجارة في الخدمات، يجري تسجيل ذلك في ميزان المدفوعات باستخدام مصدريين من مصادر البيانات الأساسية؛ طبقاً لطبيعة هذه الخدمة.

(أ) الإقرارات الجمركية من أجل خدمات التصنيع التي تُقدم على المُدخلات المادية التي تمتلكها أطراف ثالثة، بالإضافة إلى خدمات النقل.

(ب) البيانات المُستمدة مباشرة من التسويات المصرفية لخدمات السفر والإنشاءات؛ وخدمات التأمين والمعاشات التقاعدية؛ والخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات؛ وخدمات المعلومات؛ والخدمات الأخرى للشركات، بالإضافة إلى التبرعات الخيرية.

بالرغم من أن دولة المغرب لا يوجد لديها الرموز الخاصة بنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ضمن هذه الفئة، لكن يمكن للسلطات إضافة بعض الرموز الخاصة لخدمات معينة، وعلى وجه التحديد تلك الخدمات التي أمكن تسجيلها في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية؛ وفقاً لتعليمات مكتب الصرف، من الممكن إضافة رموز نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية بشأن التسويات المتعلقة بخدمات النقل والسفر والبناء؛ وخدمات الأعمال؛ وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وخدمات المعلومات؛ والخدمات المالية، من بين عدة أمور أخرى.

### في حالة استخدام بلدانكم للمستندات الجمركية أو بيانات وكالة التفتيش قبل الشحن.

حلّ للأفراد: يُمكن إضافة حقول وأسئلة إضافية إلى المستندات الجمركية أو النماذج الأخرى (مثل: بيانات التصدير الجمركية) لتحديد ما إذا كانت الواردات تُشحن إلى أحد الأشخاص المُغتربين و/ أو جنسية وبلد إقامة المستورد (إذا كان أحد الأشخاص)، حيث سيعتمد هذا على متطلبات إعداد التقارير في بلدانكم.

حلّ للشركات: يجب تحليل البيانات الجمركية بصورة دورية (بافتراض وجود قاعدة بيانات مركزية رقمية) من خلال الأسماء الموجودة في سجل الشركات المملوكة للمُغتربين والمؤسسات الخيرية المملوكة لهم؛ (وفقاً للإجراء ٣.٢: تحديد الشركات المملوكة للمُغتربين والمؤسسات والجمعيات الخيرية) واجمع قيمة كل من الصادرات والواردات إلى هذه البلدان على التوالي، خلال فترة زمنية محددة.

## الجدول رقم ١٠:

خيارات لتحديد المغتربين عند إجراء تغييرات على المسوحات أو النماذج الإدارية التي تستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مغتربون).	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## دراسة حالة ١٠

### وكالات فحص ما قبل الشحن في نيجيريا

تتولى وكالات فحص ما قبل الشحن في نيجيريا مهمة تقييم الصادرات وتقديم التقارير في النهاية إلى البنك المركزي النيجيري. تُعدُّ وكالات فحص ما قبل الشحن شركات دولية خاصة ومُرخصة في نيجيريا لإجراء عمليات تفتيش على الصادرات (قبل وضعها في حاويات الشحن) للتأكد مما يلي:

(أ) المنتج هو ما يصرح به المُرسِل.

(ب) يضع المُرسِل قيمة نقدية لها.

يضع المُرسِل قيمة للمنتجات، لكن وكالات فحص ما قبل الشحن تتحقق مرة أخرى وتؤكد أو تغير هذه القيمة. تدفع الحكومة النيجيرية هذه القيمة التي تمثل عمولة بنسبة مئوية مهما كانت قيمتها. تُرسل وكالات فحص ما قبل الشحن تقاريرها إلى البنك المركزي الذي يستخدم ذلك لإنشاء بيانات ميزان المدفوعات.

يحق لوكالات فحص ما قبل الشحن الحصول على النموذج الذي يكتبه المُصدّر فقط. يسجل المُصدّر أو المشتري في هذا النموذج النشاط التجاري المُرسِل إليه في الخارج وعنوانه؛ فهذا يعني أنه لكي تعمل كشركة تصدير، فأنت تحتاج فقط إلى معرفة اسم ومكان الشركة التي تقوم بعمليات الشراء، ولن تعرف بالضرورة من هم المساهمون أو المالكون.



## إذا كانت دولتك تقدر قيمة صادرات السلع التراثية التي يقبل عليها المغتربون

الحل: سوف ينتج عن تقدير قيمة صادرات السلع أو الخدمات التراثية تقديرات تعتمد على عدد من الافتراضات.

ستشمل هذه العملية ما يلي:

(أ) جمع قائمة بجميع السلع/ الخدمات التراثية في بلدانكم، كما يُمكن القيام بذلك من خلال إجراء مقابلات مع المُغتربين.

(ب) تحديد هذه العناصر في دليل رموز البلد.

(ج) تتبع هذه البنود بصورة دورية؛ للحصول على التقديرات الصحيحة.

(د) يجب دائماً تقديم البيانات كتقديرات مع الافتراضات التي تقوم عليها.

## الجدول رقم ١١:

### خيارات لتحديد المغتربين عند تقدير قيمة صادرات السلع التراثية

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (حيث يُفترض أن الذين يستهلكون السلع التراثية يعتبرون أنفسهم من المغتربين).	الخيار الأول: التغييرات التي أُجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
لا ينطبق.	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
لا ينطبق.	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## ٢-٢-٣

### تجارة المغتربين في الخدمات

تشمل التجارة في الخدمات المعاملات (الصادرات والواردات) بين المقيمين وغير المقيمين، بالإضافة إلى تقديم الخدمات من خلال الشركات المنشأة محلياً، ولكنها تخضع للسيطرة الأجنبية.<sup>٢٥</sup>

تغطي التجارة في الخدمات عدة مجالات مختلفة، منها ما يلي:

٢٥ تجري تغطية النوع الأخير من المعاملات من خلال إحصاءات الشركات الأجنبية التابعة (FATS) التي توضح العمليات الاقتصادية للمؤسسات القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر بالتفصيل. يمكن أن يُتيح رصد هذه المعلومات وتجميعها على المستوى الوطني للاقتصاديين وصانعي السياسات إيجاد نظرة مفصلة بشأن العلاقة التي تربط الشركات عبر الوطنية بالاقتصاد؛ باعتبارها من المؤسسات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

(أ) خدمات التصنيع على العناصر المادية المملوكة للآخرين.

(ب) خدمات الصيانة والإصلاح.

(ج) النقل.

(د) السفر.

(هـ) البناء.

(و) خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية.

(ز) الخدمات المالية.

(ح) رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية.

(ط) الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والحاسوب؛ وخدمات المعلومات.

(ي) خدمات الأعمال الأخرى.

(ك) الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

(ل) السلع والخدمات الحكومية.

يُمكن الاطلاع على المعلومات حول كيفية تجميع البيانات عن التجارة الدولية في الخدمات في الروابط التالية:

(أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة - ٢٠١٠ - دليل إحصائيات التجارة الدولية في مجال الخدمات، (٢٠١٠)

(ب) ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس).

(ج) إحصاءات الشركات التابعة الأجنبية التي تكمل بيانات ميزان المدفوعات ودليل موقف الاستثمار الدولي (الإصدار السادس).

(د) نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

بالنسبة لاتساع القطاعات التي تُدرج عادة في بند التجارة في الخدمات، توجد مجموعة من الطُرق والمصادر المختلفة التي يُمكن استخدامها لتجميع البيانات؛ طبقاً لدليل إحصائيات التجارة الدولية في مجال الخدمات (٢٠١٠ ب) ويشمل ما يلي:

(أ) إحصاءات التجارة الدولية للبضائع - الإقرارات الجمركية لخدمات التصنيع المقدمة، بشأن خدمات التصنيع للعناصر المادية المملوكة للآخرين وخدمات النقل.

(ب) أنظمة الإبلاغ عن المعاملات الدولية؛ وفقاً لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ص ٢٠» حيث يُمكن استخدام أنظمة الإبلاغ عن المعاملات الدولية لتجميع إحصاءات التجارة في الخدمات، ومن المُرجح أن يكون لها تغطية جيدة عبر مجموعة كاملة من الخدمات».

(ج) دراسات استقصائية عن الشركات - انظر القسم ٢: استثمارات المُتربّين؛ وفقاً لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ص ٢٠، «أثبتت الدراسات الاستقصائية للأعمال حول الخدمات نجاحها في عدد من الاقتصادات».

(د) الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

(هـ) البيانات الإدارية - مثل السجلات المحاسبية للسلطات النقدية وجميع مستويات الحكومة التي يُمكن استخدامها لتكملة مصادر البيانات الأخرى، أو استخدامها للتحقق من صحة البيانات التي يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى.

(و) المعلومات التي تم الحصول عليها من البلدان والمنظمات الدولية الشريكة.

يُمكن الحصول على البيانات بصورة مباشرة من واحدة أو أكثر من هذه الطُرق؛ أو طبقاً للتوصيات الواردة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ٢٠١٠، بأن الأمر قد يتطلب نوعاً من النماذج المعينة للحصول على تقديرات لعناصر ميزان المدفوعات. يُمكن الحصول على المعلومات الخاصة ببعض أنواع المعاملات من أكثر من مصدر واحد للبيانات، وفي هذه الحالة يُمكن التحقق من البيانات بصورة جيدة.

## الحلول الممكنة

### إذا كان بلدك يستخدم نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

الحل: أضف رموزاً للمواطنين الذين يعيشون في الخارج والذين يقومون بدفع الرسوم التجارية في الخدمات في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية في بلدانكم.

ستعتمد فعالية ذلك على مدى دقة الغرض من الإبلاغ عن المعاملات، وما إذا كانت توجد عتبات إبلاغ عالية جداً؛ مما يجعل البيانات ذات مغزى.

بينما يُستخدم نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية في المغرب لتجميع البيانات عن الاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج، فإنه لا يحتوي حالياً على رموز خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج والعاملين في مجال الخدمات التجارية (الواردات أو الصادرات)؛ بسبب أعباء الإبلاغ الإضافية، وكذلك عند النظر في المعلومات المتاحة للبنوك في وقت تنفيذ التسويات.

## الجدول رقم ١٢:

خيارات لتحديد المغتربين باستخدام نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ومن خلال المعلومات التي تبلغ عنها البنوك

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

في حالة استخدام بلد انكم لاستطلاعات الشركات والإقرارات الجمركية والسجلات الإدارية

الحل: إضافة أسئلة إلى الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات؛ لتشمل معلومات عن (أ) إما جنسية ودولة إقامة المستثمرين. (ب) أو ما إذا كانت خدمات الواردات والصادرات يقوم بها أحد الأشخاص المغتربون، وتميؤض جميع المؤسسات بالإبلاغ عن ذلك للأغراض الإحصائية.

## الجدول رقم ١٣:

خيارات لتحديد المغتربين عند إجراء تغييرات على المسوحات أو النماذج الإدارية التي تستكمل في البلد الأم

مدى الملائمة	خيارات تحديد المغتربين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقاً عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مغتربون).	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).



## ٣-٣ سياحة المغتربين:

تُعد البيانات الوطنية المنشورة عن عائدات السياحة مجرد تقديرات تستند إلى افتراضات. على هذا النحو؛ فمن غير المحتمل أن يُمكن تطوير نهج يُمكن من خلاله توفير بيانات تفصيلية ودقيقة عن العائدات من رحلات الزوار من المغتربين إلى بلدانهم الأصلية، وبالرغم من ذلك، يجب الحصول على بيانات تقديرية من خلال تعديل المصادر الإدارية العادية واستبيانات الزائرين.

عادة ما تظطلع وزارة السياحة بجمع الإحصاءات المتعلقة بالسياحة وبما أن السياحة مَشْمُولَةٌ في ميزان المدفوعات، كما أنه يوجد حساب إضافي منفصل للسياحة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠١٠ ج) في نظام الحسابات القومية، فإن نطاقه أوسع مما قد يكون ذا أهمية خاصة فقط بـسياحة المغتربين.<sup>٢٦</sup>

بهدف فهم مساهمات المغتربين من خلال السياحة، يتركز الاهتمام على تقدير وفهم المبالغ التي ينفقها المغتربون أثناء وجودهم في بلدانهم الأصلية، وسوف يُصنّف هذا على أنه أحد المكونات الفرعية لتقدير إيرادات الزوار.

تنشر منظمة السياحة العالمية البيانات السياحية وتنشر أيضاً الملاحظات الإرشادية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - الأمم المتحدة، ٢٠١٠ أ)؛ (نفس المصدر ٢٠١٠ ج) - بالإضافة إلى دليل نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، ٢٠٠٨ - ويقدم التوصيات للبلدان حول كيفية جمع ونشر البيانات حول السياحة، بما في ذلك بيانات الوصول والإقامة وإنفاق الزائرين أثناء الزيارات. تتوفر الإرشادات أيضاً في حساب السياحة الفرعي: «الإطار المنهجي الموصى به لعام ٢٠٠٨»، ويتضمن الاستهلاك السياحي؛ مما يشير إلى إمكانية تقسيم وجوه الإنفاق؛ وفقاً لفئات الإنفاق المختلفة.

ووفقاً لدليل التجميع الصادر في ٢٠٠٨، نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية؛ فإن المصادر الرئيسية المُتاحة لرصد وقياس تدفقات المسافرين الدوليين، هي كما يلي:

(أ) تشمل المصادر الإدارية الرسمية سجلات الهجرة التي تعتمد أو لا تعتمد على بطاقات الدخول والمغادرة وبيانات سفر الركاب من خلال (الطرق البحرية والنهرية) ومعلومات الركاب المتقدمة (الجوية بشكل أساسي). تصدر هذه البيانات المقدمة من هذه المصادر الإدارية بصورة مستمرة، وعادة ما تُجمع دورياً بصورة شهرية.

(ب) تشمل المصادر التكميلية شركات الطيران وشركات الحافلات والعبّارات وغيرها؛ للحصول على معلومات عن الركاب الذين أمكن نقلهم أو صعودهم أو نزولهم، أو القادمين والمغادرين في المطارات، أو العد الآلي أو اليدوي عند منافذ الحدود (الحدود البرية)، وإحصائهم في أكشاك الرسوم بالقرب من الحدود، من بين عدة مصادر أخرى.

### (ج) مصادر مسح العينات المُحددة

(١) في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه المصادر الإدارية، أو حيثما تكون البيانات المقدمة على مستوى إجمالي للغاية بحيث لا تكون ذات فائدة كبيرة؛ لذلك تُعد مصادر المسح بالعينات هي البديل الوحيد الذي يُمكن استخدامه للتقدير الإجمالي للوافدين من المسافرين غير المُقيمين ومغادرة المسافرين المُقيمين.

٢٦ طبقاً لميزان المدفوعات والحسابات القومية؛ فإن السياحة تشمل بنوداً أخرى، مثل: الاستثمار في السياحة، وخدمات النقل، والتوظيف في السياحة؛ وخدمات الترويج السياحي، من بين عدة أمور أخرى.



(٢) في بعض البلدان التي تتوفر فيها البيانات الإدارية، يُمكن إجراء استطلاعات بالعينات لتوفير معلومات إضافية عن الزوار أو الرحلات التي لا تتوفر من خلال المصادر الإدارية.

انظر للحلول المُمكنة والمُدرجة أدناه؛ لتوضيح هذه الخيارات بتفاصيل أوسع.

## الحلول المُمكنة

في حالة استخدام بلدانكم للمصادر الإدارية الرسمية لتحديد الزيارات ومدة إقامة المُغتربين أو المواطنين المُقيمين في الخارج

الحل: يجب مراجعة المصادر الإدارية الرسمية لمعرفة ما إذا كان من المُمكن تحديد الأشخاص الذين يدخلون البلاد أو يغادرونها من خلال النماذج الحالية:

(أ) المواطنون المقيمون في الخارج (سيمثل هؤلاء جزءاً يسيراً من المُغتربين، بصفة خاصة عندما يحمل بعض الأشخاص جنسية مزدوجة أو أجنبية).

(ب) أحد الأشخاص المُغتربون (قد يتطلب ذلك الإبلاغ الذاتي عن النفس من الشخص الذي يدخل البلاد أو يغادرها).

يجب أن تكون البيانات الإدارية قابلة للاستخدام في حساب عدد الأيام التي قضاها المُغتربون في البلاد. يُمكن بعد ذلك تعديل عدد أيام الزيارات والمبالغ التي ينفقها المُغتربون في البلاد؛ وفقاً لمتوسط الإنفاق لكل فرد. يجب الحصول على هذه المعلومات من استطلاعات الزائرين عبر الحدود.



## الأداة رقم ٩:

### المبادئ التوجيهية لإنشاء بيانات إحصائية شاملة للزوار غير المُقيمين.

توفر هذه الأداة نظرة عامة وشاملة على كيفية إنشاء بيانات إحصائية شاملة للزوار غير المُقيمين.

في حالة استخدام بلدانكم لطرق «مسح الحدود» لجمع البيانات عن نفقات المُغتربين/ المواطنين المُقيمين في الخارج في بلدانهم

الحل: في حالة تطبيق إجراءات المسح على الحدود أو على عينات الزائرين، فيجب استخدامها كذلك لجمع البيانات الإضافية عن مدة الإقامة ومتوسط إنفاق الزائرين؛ حيث إن هذه المعايير ذات أهمية في تقدير عائدات الزائرين.

عندما لا تتوفر للمصادر الإدارية الرؤية الصحيحة للبيانات، فمن المُمكن استخدام المسح فقط في حساب عائدات المُغتربين لدى زيارتهم لبلدانهم. للحصول على مثال على أحد هذه الاستطلاعات، انظر لدراسة الحالة رقم ١٠: استخدام دولة غامبيا لبطاقات الصعود والهبوط في إجراءات المسح.

وللحصول على مثال آخر لإحدى الدول التي تستخدم عائدات الزائرين لبلدانهم في تقرير ميزان المدفوعات، انظر لدراسة الحالة رقم ١١: استخدام المغرب لعائدات الزائرين.

### الأداة رقم ١٠:

## المعلومات العامة المُجمعة من بطاقات الدخول والمغادرة ومدى فائدتها للإحصاءات السياحية.

تُحدد هذه الأداة بعض الأسئلة العامة التي يجب وضعها على بطاقات الدخول والمغادرة. كما تشرح أسباب فائدة هذه الأسئلة، بالإضافة إلى كيفية استخدام هذه البيانات في جمع الإحصاءات السياحية الشاملة.



### دراسة حالة ١٠

## استخدام غامبيا لبطاقات الصعود والنزول

تُستخدم عينات بطاقات الصعود والهبوط الدوائية في مطار غامبيا الدولي لجمع المعلومات والإحصاءات حول سياحة المُغتربين إلى غامبيا.



### الشكل رقم ١٠:

## بطاقة الوصول في غامبيا

I.C.A.D./O.A.C.I.  
**INTERNATIONAL EMBARKATION/DISEMBARKATION CARD**  
CARTE INTERNATIONALE D'EMBARQUEMENT / DÉBARQUEMENT

Flight Number/No. Vol: \_\_\_\_\_  
1. Mr./Mrs/Miss (Please Print) \_\_\_\_\_  
M. Mme, Mlle (En caractères d'imprimerie) \_\_\_\_\_  
Surname/Nom \_\_\_\_\_  
Maiden name/ Nom de jeune fille \_\_\_\_\_  
Given names/Prénoms \_\_\_\_\_  
2. Date of Birth: \_\_\_\_\_  
Date de naissance: \_\_\_\_\_  
3. Place of Birth: \_\_\_\_\_  
Lieu de naissance: \_\_\_\_\_  
4. Nationality: \_\_\_\_\_  
Nationalité: \_\_\_\_\_  
5. Occupation: \_\_\_\_\_  
Profession: \_\_\_\_\_  
6. Permanent address: \_\_\_\_\_  
Domicile: \_\_\_\_\_  
7. For arriving passengers airport of embarkation: \_\_\_\_\_  
Pour les passagers à l'arrivée aéroport d'embarquement: \_\_\_\_\_  
For passengers leaving airport of disembarkation: \_\_\_\_\_  
Pour les passagers au départ aéroport de débarquement: \_\_\_\_\_  
8. Passport number: \_\_\_\_\_  
Numéro du passeport: \_\_\_\_\_  
Issue Date: \_\_\_\_\_ Expiry Date: \_\_\_\_\_

**FOR OFFICIAL USE ONLY/RESERVE À L'ADMINISTRATION**  
**MINISTRY OF TOURISM/MINISTÈRE DU TOURISME**

Date: \_\_\_\_\_  
Arrival: \_\_\_\_\_ Departure: \_\_\_\_\_  
Arrivée: \_\_\_\_\_ Départ: \_\_\_\_\_  
Reason for travelling: \_\_\_\_\_  
Raison de voyage: \_\_\_\_\_  
9. Business Affairs  21. Holidays-Tourism  31. Resident   
Affaires  Vacances-Tourisme  Résident   
10. Conference  31. Family   
Conférence  Famille   
Nationality: \_\_\_\_\_  
Nationalité: \_\_\_\_\_  
Country of Permanent residence: \_\_\_\_\_  
Pays de résidence: \_\_\_\_\_  
Address in Gambija: \_\_\_\_\_  
Adresse en Gambie: \_\_\_\_\_  
For how long: \_\_\_\_\_  
Durée de séjour: \_\_\_\_\_  
How many people travelling on your passport: \_\_\_\_\_  
Nombre de personnes voyageant sur votre passeport: \_\_\_\_\_

20. Customs  31. Customs   
Douane  Douane   
Customs Code 111   
Code Douane 111

## دراسة حالة ١٠

### استخدام المغرب لعائدات الزائرين

ينشر المغرب عائدات الزائرين من المغاربة المقيمين بالخارج في تقارير ميزان المدفوعات (انظر هنا). الشكل الوارد أدناه عبارة عن مثال مأخوذ من التقرير يوضح عائدات المغاربة المقيمين بالخارج لكل دولة على أساس سنوي.

### الشكل رقم ١١:

بعائدات المغاربة المقيمين بالخارج لكل دولة

الدولة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	جزء من ٢٠١٨
فرنسا	٢٢,٢٥٢,٨	٢٣,٤١٩,٦	٢٣,٠١٦,٣	٣٥,٥
إيطاليا	٥,٩٩٧,٨	٦,٢٤٠,٦	٦,١٠٢,٦	٩,٤
إسبانيا	٥,٤٣٦,٠	٥,٧٦٧,٠	٥,٦١١,٩	٨,٦
المملكة العربية السعودية	٤,٢٩٩,٢	٤,٦٩٦,١	٤,٥٤٩,٢	٧,٠
الإمارات العربية السعودية	٣,٩٠٣,٤	٤,٣٤٤,٦	٤,٢٠٦,٩	٦,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٥١٥,٠	٣,٦٠٠,٩	٣,٥٧٦,١	٥,٥
بلجيكا	٣,٢٢٤,١	٣,٣٤٦,٩	٣,٣٥٨,١	٥,٢
ألمانيا	٢,٣٢٦,٣	٢,٤٦٣,٥	٢,٤٧١,٧	٣,٨
هولندا	٢,٠٢٠,٠	٢,١٤٨,٧	٢,٠٩٨,٦	٣,٢
المملكة المتحدة	١,٦٢٩,٢	١,٧١٦,١	١,٦٧٠,١	٢,٦
قطر	١,١٤٨,٦	١,٢٣١,٤	١,٢٦١,٠	١,٩
الكويت	١,٠٣٠,٢	١,٠٨٨,٥	١,٠٤٦,٢	١,٦
سويسرا	١,٠٢٨,٦	١,٠٨٧,٨	١,٠٤١,٥	١,٦
كندا	٨٢٥,٩	٨٥٢,٠	٨٤٩,٦	١,٣
سلطنة عمان	٣٤٤,٤	٣٦٠,٢	٣١٠,٤	٠,٥
النرويج	٢٩٠,٠	٢٩٨,٥	٢٩٦,٧	٠,٥
البحرين	٢٦٨,٢	٢٨٣,٦	٢٧٠,٣	٠,٤
أيرلندا	٢٦٦,٢	٢٧٠,٧	٢٦٢,٣	٠,٤
السويد	٢٣٠,٩	٢٤٣,٨	٢٣٥,٨	٠,٤
الدانمارك	٢١٦,٤	٢٢٢,٤	٢٢٧,٩	٠,٤
دول أخرى	٢,٣٠٧,٩	٢,٢١٥,٤	٢,٤٦٢,٢	٣,٨
المجموع	٦٢,٥٦١,١	٦٥,٨٩٨,٣	٦٤,٩٢٥,٤	١٠٠,٠

### في حالة استخدام بلدانكم لبطاقات المغتربين لتتبع إنفاقهم عند زيارة بلدانهم الأصلية

الحل: يُمكن للحكومة أن تبدأ في إصدار البطاقات المدفوعة مسبقاً للمغتربين؛ حيث تقدم لهم خصومات خاصة.

في حالة ضرورة تحميل جميع الأموال التي ينفقها المغتربون مسبقاً على البطاقات، فسيكون من الممكن تتبع الأموال التي تم تحميلها على هذه البطاقات لتقدير عائدات الزائرين المغتربين. للحصول على مثال لإحدى الدول التي تستخدم بطاقات المغتربين، راجع دراسة الحالة رقم ١١: بطاقة المغترب الغاني والتي تُسمى محلياً باسم «بطاقات جوبا».

بالرغم من ذلك، فإن استخدام هذه البطاقات كأساس لنهج إحصائي سوف يكون فعّالاً فقط إذا كان استخدام التطبيق شاملاً بين المُغتربين لجميع نفقاتهم لدى زيارة بلدانهم.

## دراسة حالة ١١

### بطاقة المُغترب الغاني (جوبا)

تستخدم غانا بطاقات خاصة للمُغتربين يُطلق عليها محلياً (بطاقات جوبا) وهي عبارة عن بطاقات فيزا مُسبقة الدفع تُقدم خصومات خاصة للمُغتربين.



## الشكل رقم ١٢:

### الموقع الإلكتروني لبطاقات جوبا

[Home](#)[About](#)[How It Works](#)[Benefits](#)[Partners](#)[News](#)[Apply Now](#)[+233-245-156-705](#)

## بطاقات جوبا للمُغتربين

تعتبر بطاقات جوبا للمُغتربين بطاقة فريدة تمنحك خصومات على مشترياتكم. بطاقة جوبا متوفرة لكل شخص يعيش أو يعمل أو يزور غانا. تقدم لك بطاقة جوبا فرصة للحصول على خصومات على السلع والخدمات حتى 40%.

يمكنكم الاستمتاع بهذه الخصومات في الفنادق الراقية والمطاعم الرائعة وصالونات التجميل والمنتجات والمراكز الصحية وبيوت الأزياء ومراكز التسوق في غانا.

يمكنكم أيضاً استخدام بطاقات جوبا كبطاقات مُسبقة الدفع من خلال البنوك التي تُقدم خدمات مناسبة من منصات الدفع.

[قدم الآن](#)

## ٣-٤ التبرعات الخيرية:

التبرعات الخيرية هي القناة الوحيدة التي يُساهم من خلالها المغتربون في تنمية بلدانهم اقتصادياً، ولا تُحسب في الحسابات القومية أو تُسجل في ميزان المدفوعات.

### الحلول الممكنة

في حالة استخدام بلدانكم لنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية في جمع البيانات

الحل: إضافة رموز مُحددة للتبرعات المُقدمة للجمعيات الخيرية إلى نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، ثم أضف رمزاً مُحدداً آخر للمواطنين المُقيمين في الخارج الذين يُقدمون التبرعات الخيرية.

يُمكن أن يشمل ذلك استخدام سجل الجمعيات الخيرية للمُغتربين (حسب الإجراء ٢,٣: خريطة الشركات المملوكة للمُغتربين والجمعيات الخيرية والمؤسسات والجمعيات الخيرية): لتتبع استثماراتهم وتجارتهم ومُستحقات الموظفين والتبرعات الخيرية.

### الجدول رقم ١٤:

خيارات لتحديد المغتربين باستخدام نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ومن خلال المعلومات التي تُبلغ عنها البنوك

مدى الملائمة	خيارات تحديد المُغتربين
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الأول: التغييرات التي أُجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمُغتربين.
لا، (لأن هذا سيتطلب من البنوك في جميع أنحاء العالم تغيير متطلبات إعداد التقارير الخاصة بهم).	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

في حالة مراقبة بلدانكم للحسابات البنكية المرتبطة بالمُغتربين

الحل: مراقبة الأنشطة من حسابات المُغتربين المُرسلة إلى المؤسسات الخيرية المُسجلة في البلد الأم.

## الجدول رقم ١٥:

### خيارات لتحديد المُقترِبين عند مراقبة الحسابات المصرفية الخاصة بالمُقترِبين

مدى الملائمة	خيارات تحديد المُقترِبين
نعم، (على الرغم من أن هذا الخيار قد يصبح مرهقًا عندما يفرض على الكيان المسؤول عن إعداد هذه التقارير التأكد مما إذا كان المساهمون هم أشخاص مقترِبون).	الخيار الأول: التغييرات التي أُجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمُقترِبين.
نعم، (حيث يُمكن طلب بطاقات هوية المُقترِبين لفتح مثل هذه الحسابات).	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُقترِبين.
لا، (إنه يمثل عبئًا إضافيًا غير ضروري على أعمال إبلاغ البيانات).	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

### في حالة قيام بلدانكم بجمع التقارير من خلال المؤسسات الخيرية المُسجلة محليًا

الحل: يجب مراجعة متطلبات إعداد التقارير وجمع البيانات من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية المُسجلة؛ لمعرفة ما إذا كان لديها معلومات حول مصادر تبرعاتها وتمويلها.

إذا لم يكن الأمر كذلك، فمن الأفضل مراجعة ما إذا كان يُمكن جمع البيانات مباشرة من المؤسسات الخيرية حول المبالغ التي تُجمع من خلال مساهمات المُقترِبين.

## الجدول رقم ١٦:

خيارات لتحديد المُغتربين عند جمع التقارير من المؤسسات الخيرية المسجلة محليًا.

مدى الملائمة	خيارات تحديد المُغتربين
نعم	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمُغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).

## في حالة قيام بلدانكم بجمع الإقرارات الضريبية

الحل: راجع متطلبات إعداد التقارير الضريبية للمؤسسات الخيرية؛ لتحديد إمكانية إجراء بعض التغييرات على هذه التقارير التي يُمكن من خلالها تحديد التبرعات التي يقدمها المواطنون المقيمون في الخارج و/ أو الأشخاص المُغتربون.

يُمكن من خلال هذه العملية تحديد التبرعات التي تقدمها الجمعيات الخيرية والمؤسسات والجمعيات المملوكة للمُغتربين.

## الجدول رقم ١٧:

خيارات لتحديد المُغتربين عند جمع الإقرارات الضريبية

مدى الملائمة	خيارات تحديد المُغتربين
نعم	الخيار الأول: التغييرات التي أجريت على النماذج الإدارية؛ للسماح بالتعريف الذاتي للمُغتربين.
نعم	الخيار الثاني: التعريف الذاتي بالنفس من خلال بطاقات المُغتربين.
نعم	الخيار الثالث: المواطنون المقيمون في الخارج الذين يستخدمون الجنسية وبلد الإقامة (أو البلد الذي بدأت فيه المعاملات).



## ٣-٥ مُستحقات العاملين:

يُسجل ميزان المدفوعات تحصيلات الأموال من عمال الحدود والعمال الموسميّين وغيرهم من العاملين بعقود قصيرة الأجل، في اقتصاد لا يجدون فيه بالفضل. في إطار عمل ميزان المدفوعات، تتضمن بيانات التحويلات الملحق رقم ٥ الوارد في (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩).

(أ) مُستحقات العاملين تشمل كل ما يلي:

(١) دخل عمال الحدود والعمال الموسميّين وغيرهم من العاملين بعقود قصيرة الأجل، ويعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه (أي دخل العمالة الذي يكتسبه المغتربون في البلدان المضيفة لكل منهم).

(٢) مُستحقات العاملين المُقيمين لدى كيانات غير مُقيمة (لأن هذا يتعلق بالأفراد العاملين والموجودين فعلياً في بلدانكم، ولا علاقة له بالحصول على المُساهمات الاقتصادية للمغتربين من بلدانكم).

(ب) التحويلات الشخصية.

## الحلول الممكنة

الحل: يمكن تمييز مُستحقات العاملين المُكتسبة من عمال الحدود والعمال الموسميّين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة؛ ممن يعملون في أحد الاقتصادات عن المكونات الأخرى للاقتصاد؛ لتقديم رؤية واضحة لهذه المُساهمات الاقتصادية.



## ٣-٦ مسح المُغتربين:

يُعد مسح المُغتربين هو طريقة بديلة لاكتساب الرؤى والمعلومات حول المُساهمات الاقتصادية التي يقدمها المغتربون، بالإضافة إلى التحويلات المالية. تعتمد دقة مسح الأشخاص المُغتربين على ما يلي:

(أ) مدى تمثيل العينة الحقيقي للسكان (من حيث حجم العينة والنطاق الجغرافي).

(ب) دقة المعلومات المُقدمة في المسح، وبصفة خاصة إذا كنت ستطلب معلومات ذات حساسية من الناحية المالية.



## الجدول رقم ١٨:

### التكاليف والمخاطر والفوائد من مسوحات المُغتربين

التكلفة والمخاطر	الفوائد
التكاليف الإدارية.	الوقت (يُمكن تحديد حجم العينة للتوافق مع قيود الوقت).
تكاليف الحوافز.	التكلفة (يُمكن تحديد حجم العينة للتوافق مع قيود الميزانية).
مدى مصداقية المعلومات المقدمة.	يُشترط أن تكون العينة تُمثل السكان الحقيقيين إلى حد ما؛ حتى يُمكن الحصول على نتائج ذات مصداقية تعكس مشاعر وخبرات السكان الحقيقيين.
استطلاعات مدى التكرار.	

## الحلول الممكنة

**الحل:** إجراء مسح للأشخاص المُغتربين؛ سواء في الداخل أو في الخارج.

يجب مُراعاة عدد من الاعتبارات عند تصميم مسح المُغتربين، ومنها ما يلي:

(أ) **التكرار:** يجب أن يتكرر استخدام الاستبيان الخاص بك بشكل متواتر إلى حدود معينة؛ من أجل رصد التغييرات في السلوك مع مرور الوقت.

(ب) **حجم العينة والجغرافيا والدراسة الإحصائية للسكان:** يجب أن تكون العينة مُمثلة للسكان، من حيث الحجم والمكان الذي هاجروا إليه ومجموعة متنوعة من الدراسات الإحصائية للسكان قدر الإمكان، ويجب اختيارها بدقة؛ كي تكون ذات دلالة إحصائية. يجب أن يتضمن الاستبيان الخاص بك ملف المُغتربين الذي يقدم الرؤى حول العمر والجنس والتعليم ومستويات الدخل، من بين عدة أمور أخرى.

(ج) **إدارة المسح:** قد تحتاج إلى استخدام كل من نوعي الاستبيانات الورقية بالإنترنت؛ للوصول إلى مجموعة متنوعة من السكان بصورة صحيحة. ومع ذلك، في حالة تطبيق النوعين معاً، فيجب عليك تحليل التناقضات في اتجاهات الاستجابة؛ مما قد يعني تعرض سلامة وصحة البيانات لبعض أوجه القصور. فيما يلي بعض المزايا والعيوب والتفاصيل التي يجب مراعاتها عند تطبيق هذا النوع من المسح:

### (١) المسح الورقي؛

أ- شخصياً أو بالبريد أو مرفق بالبريد الإلكتروني.

ب- قصور مساحة الاستبيان الورقية وخاصة بالنسبة للأسئلة المفتوحة.

ج- التنفيذ (توزيع الوقت والانتهاء والجمع وإدخال البيانات).

د- التكلفة العالية.

## (٢) المسح بالإنترنت:

أ- المرونة.

ب- السرعة.

ج- يُمكن إدارتها بالبريد الإلكتروني أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

د- التحليل في الوقت الحقيقي من خلال أدوات الاستطلاع بالإنترنت

هـ- التكلفة منخفضة.

و- يعتمد الأمر على المهارات التقنية للسكان، وإمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والوصول إلى الإنترنت.

(د) الحوافز: يجب أيضًا مراعاة تقديم الحوافز للمشاركين للإجابة عن أسئلة الاستبيان؛ بهدف تشجيع المشاركة. يجب أن يكون الحافز متناسبًا مع الوقت والجهد اللازمين للمشاركة.

(هـ) إخفاء الهوية: إذا كان من الممكن أيضًا السماح لمن يشملهم الاستطلاع بالمشاركة دون الإشارة إلى هوياتهم؛ فمن المُحتمل أن تحصل على معلومات أفضل.

(و) تصميم الأسئلة: يجب أن تضع في اعتبارك أن الاستبيان الخاص بك يتضمن أسئلة لجمع البيانات حول مدى استعداد المُغتربين ورغبتهم في الاستثمار.

(ز) السرية: يجب إضافة معلومات عن السرية إلى أي استبيان، مثل: «سيطلب هذا القسم معلومات مالية خاصة. جميع المعلومات التي تقدمها سرية للغاية ولن يتم نشرها أو أن تُعزى إليك مباشرة. المعلومات التي ستقدمها مُخصصة لتجميع الإحصاءات الوطنية؛ ولذا تتطلب أن تكون المعلومات دقيقة للفترة المحاسبية المقصودة».

في بعض الحالات، أدرجت الحكومات معلومات عن المُغتربين في الدراسات الاستقصائية للأحوال المعيشية الوطنية في البلد الأم، كما هو الحال في المغرب ورواندا. وعلى الرغم من أن هذه البيانات صحيحة، خاصة بما يتعلق بالتحويلات؛ فإنها لن تكون ذات فائدة كبيرة لفهم المُساهمات الاقتصادية الأوسع نطاقًا للمُغتربين خارج التحويلات.

## دراسة حالة ١٢

### مسح استثمارات المُغتربين في رواندا

توجد خطة في رواندا لبدء مسح مُحدد بهدف جمع البيانات عن استثمارات المُغتربين الروانديين في رواندا في مجالات العقارات والصناعات الأخرى. تهدف هذه الخطة لإجراء مسح لأصحاب العقارات باستخدام قائمة مجلس التنمية الرواندي لإنشاء سجل للروانديين الذين يعيشون في الخارج والذين استثمروا في البلاد.





### الأداة رقم ١١:

#### عيننة من أسئلة المسح الخاص بالمُغتربين

بالإضافة إلى استبيانات عيننة المُغتربين، يمكن تحديد بعض الأسئلة الإضافية التي يُمكن تضمينها في الاستبيان الخاص بكم هنا.

يوجد عدد من الاستبيانات النموذجية التي يمكن استخدامها لفهم التحويلات المالية وملف المُغتربين ورغبات المُغتربين في الاستثمار، ويُمكن استخدامها كأساس لمسح وتصنيف المُغتربين. يجمع هذا الدليل العديد من هذه الاستطلاعات الملائمة في الأدوات الواردة أدناه.



### الأداة رقم ١٢:

#### عيننة لأحد المسوحات: مسح الاستثمارات في الكومنولث (معدّل من غانا)

يُمثل هذا المسح أحد الخيارات التي يُمكن للبلدان أن تعتمد عليها للتكيف مع سياقاتها المحلية. تقدم الأداة بعض المعلومات الأساسية للمسح وتقدم أسئلة المسح لاستطلاع الكومنولث للاستثمار في غانا. على الرغم من أنه يُستخدم حاليًا فقط لمسح البلدان التي تنتمي إلى الكومنولث؛ فإنه يُمكن استخدام هذا المسح في بلدان أخرى باستخدام هذا النموذج كأساس لأي استطلاعات قد ترغب في إدارتها على المُغتربين من بلدانكم.



### الأداة رقم ١٣:

#### استبيانات عيننة أخرى من المُغتربين

توجد مجموعة متنوعة من استبيانات المُغتربين الأخرى، بالإضافة لمسح الكومنولث للاستثمار، وقد تكون مفيدة كمرجع أو كنقاط أولية عند البدء في وضع استطلاعاتكم الخاصة. فيما يلي بعض أمثلة الاستطلاعات في هذه الأداة.



## المراجع

### اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٠١٢ نحو تعريف مشترك وقياس للمغتربين: ممارسات ودروس من جنوب شرق أوروبا، ومن شرق أوروبا وآسيا الوسطى. ورقة عمل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ٢٥. متاح على الرابط التالي:

[www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/ge.10/2012/WP\\_25\\_IOM\\_Manke\\_REV.pdf](http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/ge.10/2012/WP_25_IOM_Manke_REV.pdf).

المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة والبنك الدولي،

٢٠٠٩ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨. المفوضية الأوروبية بروكسل؛ صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس؛ الأمم المتحدة، نيويورك؛ والبنك الدولي، واشنطن العاصمة، متاح على الرابط التالي:  
<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/sna2008.pdf>.

٢٠٠٩ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. الطبعة السادسة، واشنطن العاصمة. متاح على الرابط التالي:  
[www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf).

٢٠١٤ دليل تجميع ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن العاصمة، متاح على الرابط التالي:  
[www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2014/pdf/guide.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2014/pdf/guide.pdf).

٢٠١٥ دليل إحصاءات الأوراق المالية. واشنطن العاصمة متاح على الرابط التالي:  
[www.imf.org/external/np/sta/wgsd/pdf/hss.pdf](http://www.imf.org/external/np/sta/wgsd/pdf/hss.pdf)

### المنظمة الدولية للهجرة

٢٠١١ دليل مشروع المنظمة الدولية للهجرة. جنيف. متاح على الرابط التالي:  
[https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom\\_project\\_handbook\\_6feb2012.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom_project_handbook_6feb2012.pdf).

٢٠١٩ مسرد عن الهجرة. قانون الهجرة الدولية رقم ٣٤. جنيف. متاح على الرابط التالي:  
<https://publications.iom.int/books/international-migration-law-ndeg34-glossary-migration>.

٢٠٢٠ أ الإستراتيجية المؤسسية لمنظمة الهجرة الدولية بشأن الهجرة والتنمية المستدامة. جنيف. متاح على الرابط التالي:  
<https://publications.iom.int/books/iom-institutional-strategy-migration-and-sustainable-development>

٢٠٢٠ ب تعريف المغتربين. متاح على الرابط التالي:  
<https://migrationdataportal.org/themes/diasporas#definition>.

## المنظمة الدولية للهجرة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)

٢٠١٨ أ الهجرة وخطة عام ٢٠٣٠: دليل للممارسين. المنظمة الدولية للهجرة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، جنيف. متاح على الرابط التالي:

<https://publications.iom.int/books/migration-and-2030-agenda-guide-practitioners>.

٢٠١٨ ب الهجرة وخطة عام ٢٠٣٠: الهدف الشامل لأهداف التنمية المستدامة والارتباط بالهجرة. المنظمة الدولية للهجرة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، جنيف. متاح على الرابط التالي:

[www.migration4development.org/sites/default/files/en\\_booklet\\_web.pdf](http://www.migration4development.org/sites/default/files/en_booklet_web.pdf).

## مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة (JMDI)

٢٠١٥ أ مجموعة أدوات مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة والدورة الإلكترونية حول الهجرة والتنمية المحلية، الوحدة ١، الموضوع ٣ (المنظمة الدولية للهجرة، جنيف ومنظمة العمل الدولية، تورين). متاح على الرابط التالي:

[http://migration4development.org/sites/default/files/module\\_1\\_eng.pdf](http://migration4development.org/sites/default/files/module_1_eng.pdf).

٢٠١٥ ب صندوق أدوات مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة والدورة الإلكترونية حول الهجرة والتنمية المحلية، الوحدة ٢ (المنظمة الدولية للهجرة، جنيف والمنظمة الدولية للهجرة، تورين). متاح على الرابط التالي:

[http://migration4development.org/sites/default/files/module\\_2\\_eng.pdf](http://migration4development.org/sites/default/files/module_2_eng.pdf).

غير مؤرخ جمع البيانات على المستوى المحلي؛ لتعزيز إدارة الهجرة من أجل التنمية: دراسة حالة. مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة ٢٠، صحيفة المعلومات). متاح على الرابط التالي:

[www.migration4development.org/sites/default/files/cs\\_20\\_-\\_local\\_data\\_1.pdf](http://www.migration4development.org/sites/default/files/cs_20_-_local_data_1.pdf).

## انفراد صحفي

٢٠٠٦ العثور على ١٨ ألف طائر كيوي مفقود! ١٧ مارس/ آذار، متاح على الرابط التالي:

[www.scoop.co.nz/stories/BU0603/S00276/18000-missing-kiwis-found.htm](http://www.scoop.co.nz/stories/BU0603/S00276/18000-missing-kiwis-found.htm)

## شايلاسيار

غير مؤرخ دليل الحصول على بيانات الهجرة المحلية. مجلس التنمية الإقليمي، كالامبا، الفلبين.

## الأمم المتحدة

٢٠١٣ تطوير خارطة طريق لاشتراك المُنْتَرِبِينَ في التنمية: دليل لواجبي السياسات والممارسين في الوطن الأم والبلدان المضيفة جنيف. متاح على الرابط التالي:

<https://diaspora.iom.int/iommpi-diaspora-handbook>

٢٠١٧ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١٣/٧١ والخاص بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A / RES / ٣١٣/٧١)، والمعتمد في ٦ يوليو/تموز ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي:

[http://ggim.un.org/documents/A\\_RES\\_71\\_313.pdf](http://ggim.un.org/documents/A_RES_71_313.pdf).



٢٠١٨ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٥/٧٣ لعام ٢٠١٨ بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمعتمد في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ (A) RES // ١٩٥/٧٣). متوفر على الرابط التالي:

[www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A\\_RES\\_73\\_195.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_73_195.pdf)

#### مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة (JMDI)

٢٠١٠ أ التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة ٢٠٠٨. الأمم المتحدة، نيويورك. متوفر على الرابط التالي:

<https://unstats.un.org/unsd/tradekb/Knowledgebase/IRTS-2008>.

٢٠١٠ ب دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ٢٠١٠ (MSITS). الأمم المتحدة، نيويورك

٢٠١٠ ج حساب السياحة الضريبي: الإطار المنهجي الموصى به لعام ٢٠٠٨. لجنة المجتمعات الأوروبية، لوكسمبورغ؛ منظمة السياحة العالمية، مدريد؛ الأمم المتحدة، نيويورك؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس. موجود على الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf\\_80rev1e.pdf](https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_80rev1e.pdf).

٢٠١١ دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس؛ يوروستات، لوكسمبورغ؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف؛ منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، مدريد؛ منظمة التجارة العالمية، جنيف؛ والأمم المتحدة، نيويورك. متاح على الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm\\_86rev1e.pdf](https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_86rev1e.pdf).

٢٠١٣ دليل تجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع للأمم المتحدة. مُنقَح ١. الأمم المتحدة، نيويورك. متاح على الرابط التالي:

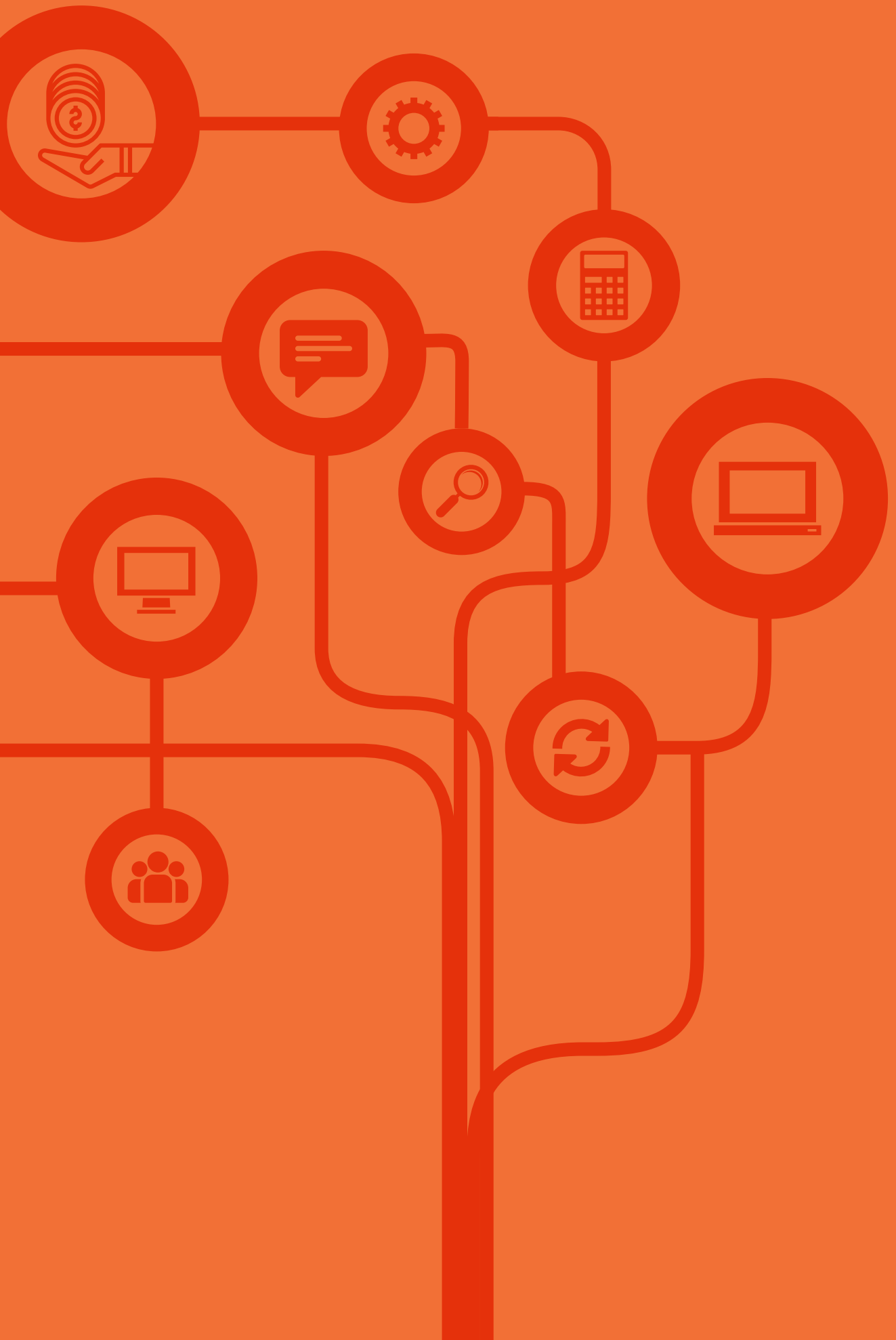
<https://unstats.un.org/unsd/tradekb/Knowledgebase/50154/IMTS-Publication-List>.

٢٠١٦ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمارات العالمية ٢٠١٦، الأمم المتحدة، جنيف. متاح على الرابط التالي

[https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016\\_en.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016_en.pdf).

٢٠٢٠ ملاحظات منهجية على قاعدة بيانات إحصاءات السياحة. طبعة ٢٠٢٠. مدريد. متاح على الرابط التالي:

[www.e-unwto.org/doi/book/10.18111/978928442147](http://www.e-unwto.org/doi/book/10.18111/978928442147)







# صندوق أدوات بيانات المعتبرين





## جدول الأدوات

### الأداة ١

٩٧ ..... نموذج خطة عمل

### الأداة ٢

١٠١ ..... نموذج لاختصاصات ومهام المنسق

### الأداة ٣

١٠٥ ..... أداة تحديد الأطراف المعنية

### الأداة ٤

١٠٧ ..... نموذج لاختصاصات ومهام مجموعة العمل

### الأداة ٥

١١١ ..... نموذج لتخطيط جمع البيانات

### الأداة ٦

١١٣ ..... نموذج لرموز نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

### الأداة ٧

١١٥ ..... أسئلة إرشادية لوضع خارطة لشركات المغتربين

### الأداة ٨

١١٧ ..... حماية البيانات

### الأداة ٩

١٢٧ ..... الارشادات التوجيهية لإنشاء إحصاءات شاملة للزوار غير المقيمين

### الأداة ١٠

المعلومات الشائعة التي يُمكن الحصول عليها من بطاقات  
الدخول / المغادرة وفائدتها للإحصاءات السياحية ..... ١٢٩

### الأداة ١١

نماذج من أسئلة المسوحات الخاصة بالمغتربين ..... ١٣١

### الأداة ١٢

مسح العينة: مسح الاستثمار في دول الكومنولث  
(مُعدل ليتوافق مع سياقات غانا) ..... ١٣٥

### الأداة ١٣

مسوحات لعينات أخرى من المغتربين ..... ١٣٩





الشهور												الخطوات والإجراءات												
٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
																								الإجراء ٣: وضع خارطة للشركات المملوكة للمُغتربين والجمعيات الإنسانية والمؤسسات والجمعيات الخيرية.
																								الخطوة ٣: حدد أفضل طرق جمع البيانات التي تتوافق مع بلدانكم وسياقاتكم المحلية.
																								الإجراء ١: حدد كيفية التعرف على المواطنين المُغتربين في طرق جمع البيانات الوطنية.
																								الإجراء ٢: حدد مساهمات المُغتربين في أطر جمع البيانات الحالية.
																								الإجراء ٣: راجع إرشادات الفصل ٣ لتحديد الحلول المُوصى بها.
																								الإجراء ٤: التشاور مع الوزارات والهيئات والإدارات والوكالات والمعنيين بالأمر ومجمعي البيانات من ميزان المدفوعات والإحصائيات المالية الحكومية لمراجعة الحلول المُوصى بها.









## الأداة ٢

# نموذج لاختصاصات ومهام المنسق

تقدم هذه الأداة عينة من الاختصاصات وقائمة مهام المنسق التي يُمكن تعديلها؛ طبقاً للظروف والسياقات الخاصة بكل بلد، وكيفية استخدامها في توجيه عملية الاختيار.

يمكن العثور على نسخة قابلة للتعديل من هذه الأداة هنا:

[https://diaspora.org/sites/default/files/sample\\_tor\\_for\\_coordinator\\_1.doc](https://diaspora.org/sites/default/files/sample_tor_for_coordinator_1.doc)

## اختصاصات مُنسق مجموعة العمل الفنية

### ١. المبررات المنطقية

تنبغي أن يقدم إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين رؤية طويلة المدى للحكومة بشأن أي من البيانات المتعلقة بالمُغتربين؛ فتُعد ذات أهمية خاصة بهدف تطوير السياسات والبرامج، فضلاً عن تحديد كيفية تغيير طُرق جمع البيانات الحالية بصورة تدريجية للعمل على تحقيق هذه الرؤية. يهدف هذا الإطار إلى وضع رؤية مشتركة ومُتفق عليها للمجالات ذات الأولوية؛ حيث سوف يساعد تصنيف البيانات؛ طبقاً لحالة المُغتربين في البلاد في وضع السياسات والبرامج التي تُمكن مواطنيها المُغتربين من القيام بدور فعال في تنمية بلدانهم. يجب أن يُحدد إطار البيانات الاقتصادية للمُغتربين أهم البيانات التي سوف يُمكن إتاحتها، على أن يشمل ذلك الشكل الذي سوف تقدم البيانات من خلاله، فضلاً عن التوقيت المناسب ومدى تكرار تقديم هذه البيانات وأي متطلبات أمان إضافية أخرى. لا يجب أن يعتمد إطار البيانات الاقتصادية للمُغتربين على الأوضاع الحالية في الدولة فقط، بل يجب أن يُمثل أساساً لتخطيط وفهم احتياجات البلاد للبيانات في السنوات الخمس إلى العشر سنوات القادمة، على أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه التغييرات في طُرق جمع البيانات قد يستغرق الكثير من الوقت ليدخل حيز التنفيذ.

(ضف أي معلومات خاصة ببلدكم)

يُعد التنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية من الأهمية بمكان؛ حيث إنه جزء لا يتجزأ من خطة التنمية والتنفيذ الناجحة. تهدف أطر البيانات الاقتصادية للمُغتربين أن تكون أداة حكومية كاملة ومُستدامة لوضع السياسات التي تعتمد على الأدلة؛ وفقاً لذلك، يجب أن يقوم بتطويرها وتوجيهها مجموعة مُختارة من الخبراء الحكوميين، والباحثين الأكاديميين الأساسيين، وممثلى مراكز الأبحاث، والخبراء التقنيين المعنيين من الوكالات الدولية. سوف يضطلع المُنسق بتسيير أعمال هذه المجموعة، بالإضافة إلى مجموعة العمل الفنية؛ حيث إن الأهداف والمهام المذكورة ومحددة لكل منها بصورة مُفصلة تحت بنود الاختصاصات الحالية.

## ٢. الهدف

### ٢-١ الأهداف العامة التي يجب تحقيقها بإشراف الاستشاريين

تهدف الوظيفة العامة لتوجيه وتيسير العملية الشاملة لإعداد إطار لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمساهمات الاقتصادية للمُغتربين في البلاد؛ من أجل توجيه تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمُغتربين.

### ٢-٢ الأهداف المحددة (يجب تعديلها للتوافق مع الظروف والسياقات المحلية لكل

بلد)

- تنظيم وتوجيه العمل مع مجموعة العمل الفنية، بالإضافة إلى الأطراف المعنية الأساسية الآخرين؛ لتيسير عملية شاملة وتشاركية تضمن نهجاً حكومياً كاملاً.
- تقييم جمع البيانات الحالية وتحليلها ونشرها ومشاركتها.
- تقديم التوصيات المحددة والمُفيدة بما يتعلق بمدى إمكانية تعديل الممارسات الحالية؛ لتشمل مساهمات المُغتربين الاقتصادية في بلدانهم.
- تنسيق وتطوير إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمُغتربين وخطة التنفيذ المرحلية المرتبطة به.
- الإشراف على تنفيذ ورصد ومراقبة إطار البيانات ومجالات البيانات الاقتصادية للمُغتربين.

## ٢. المهام (يجب تعديلها للتوافق مع السياقات المحلية لكل بلد على حدة)

### ١-٣ إدارة العملية

- ١-٣-١ تحديد الأطراف المعنية الأساسية والجهات الفاعلة المؤسسية.
- ٢-١-٣ عقد جلسات لفريق العمل الفني وتنفيذ المهام التنظيمية/ اللوجستية المطلوبة.
- ٣-١-٣ صياغة جداول الأعمال لدورات فريق العمل الفني.
- ٤-١-٣ إعداد المعلومات المطلوبة ومواد الدعم لدورات فريق العمل الفني.
- ٥-١-٣ تقديم جميع المعلومات - ذات الصلة - للمشاركين في دورات لجنة العمل الفني قبل عقد الجلسات.
- ٦-١-٣ إعداد وتعميم محاضر الجلسات أثناء أسبوعين بعد كل جلسة.

### ٢-٣ تقييم البيانات

- ١-٢-٣ تقييم الإحصائيات القائمة التي يمكن التوصل لها حالياً وكذلك البيانات الأولية، بما في ذلك وضع خارطة لكيفية جمع البيانات حالياً، فضلاً عن تحديد الثغرات في البيانات التي تُجمع حالياً.
- ٢-٢-٣ استشارة المؤسسات الحكومية المهمة - ذات الصلة -، والمشاركة في جمع البيانات.



٣-٢-٣ تحديد المُغْتَرِبِينَ حَالِيًا - ذوي الصلة -، الذين تُجمَعُ بياناتهم و«النتائج المثمرة» التي يُمكن تعديلها بسهولة لهذا الغرض.

### ٣-٣ تطوير إطار البيانات الاقتصادية للمُغْتَرِبِينَ وخطة التنفيذ المرحلية

١-٣-٣ استعراض الخيارات الممكنة لإمكانية تعديل طُرُق جمع البيانات وصياغة توصيات دقيقة بشأن أفضل الحلول؛ بناءً على الأولويات المُحددة مُسبقًا.

٢-٣-٣ وضع مُسوّدة أولية لإطار البيانات والمجالات الاقتصادية للمُغْتَرِبِينَ وخطة التنفيذ المرحلية لمراجعتها من جانب لجنة فريق العمل الفنية.

٣-٣-٣ إدماج التعليقات والإضافات التي يقدمها فريق العمل الفني في المُسوّدة النهائية لإطار البيانات الاقتصادية للمُغْتَرِبِينَ وخطة التنفيذ المرحلية للعرض والحصول على المصادقة النهائية.

### ١-٣ إدارة العملية

١-٤-٣ عقد المفاوضات مع الجهات - ذات الصلة -؛ لاختبار التعديلات المطلوب تطبيقها لاستخراج البيانات والتصنيفات المطلوبة من نظام المحاسبة الحكومية في بداية كل مرحلة من مراحل العمل.

٢-٤-٣ مراجعة النتائج والعمليات ومواجهة التحديات والتوصيات الخاصة بالتحسينات؛ وذلك بعد اختبار التعديلات.

٣-٤-٣ العمل مع السلطات - ذات الصلة -؛ لضمان اعتماد تنفيذ التعديلات المُتفق عليها في عمليات جمع البيانات بشكلٍ كامل.

٤-٤-٣ ضمان وضع آليات لردود الأفعال والمدخلات؛ لضمان وجود اتصالات مفتوحة مع السلطات المعنية بجمع وتحليل هذه البيانات.

٥-٤-٣ تقديم تقارير منتظمة عن مدى التقدم الذي يمكن تحقيقه فيما يتعلق بخطة التنفيذ المرحلية.





## الأداة ٣

## أداة تحديد الأطراف المعنية

لكي يُمكن تحديد أي من المؤسسات وجهات التنسيق ذات صلة بالعملية ولضمان استشارة هذه الهيئات واشتراكها وتشجيعها على الانضمام إلى مجموعة العمل الفنية، والعمل على تقديم المدخلات بصورة منتظمة وفعالة للعملية؛ فمن المُمكن إجراء تحديد شامل للأطراف المعنية. تقدم هذه الأداة مثالاً لكيفية توجيه هذه العملية، فضلاً عن النموذج الذي يُمكن تعديله؛ ليتوافق مع السياق الخاص ببلداتكم عند القيام بتحديد الأطراف المعنية.

### التوجيهات:

يُحدد تحليل الأطراف المعنية جميع الوكالات الحكومية الرئيسية والمجموعات والمنظمات الأخرى التي قد يكون لها مصلحة أو دور حقيقي أو مُحتمل في المشاركة في تطوير إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين. قد يتأثر الأطراف المعنيين بهذه العملية؛ إما سلباً، وإما إيجاباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لا يُحدد التحليل الخاص بالأطراف المعنية الأشخاص الفاعلين فقط، بل يُقيم أيضاً اهتماماتهم والكيفية التي من المُحتمل أن تؤثر بها اهتماماتهم على تطوير وتنفيذ إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين. في الخطوة ١: إنشاء منظومة التنسيق، من المهم وضع خطة ملائمة لتحديد الأطراف المعنية الذين لا يكونون فقط أعضاء في مجموعة العمل الفنية، ولكن يجب أن يشاركوا أيضاً باستمرار وبفعالية داخل الحكومة وخارجها، وقد يقدمون البيانات أو المدخلات، أو قد يحتاج الأمر ببساطة إلى أن يبقى هؤلاء دائماً على اطلاع بمدى التقدم المحرز والتغييرات المحتملة التي يجري التخطيط لها وتنفيذها.

يساعد تحليل الأطراف المعنية على ما يلي:

- (أ) فهم اهتمامات ومشاكل وتوقعات وقدرات أولئك المتأثرين بإطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين، وأولئك الذين يهتمون بنجاح هذه العملية.
- (ب) تحديد المخاطر المُحتملة والتضارب والعراقيل المُتوقعة التي يُمكن أن تؤثر في إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين.
- (ج) استكشاف وتطوير الفرص للمشاركة مع فريق العمل الفني.
- (د) تحديد واشتراك الجهات الفاعلة في الجهات غير الحكومية أو الحكومات المحلية / دون الوطنية؛ من أجل ضمان مشاركتها وتخفيف أو تجنب الآثار السلبية على هذه المجموعات.

لإجراء تحليل للأطراف المعنية:

- (أ) تحديد الأطراف المعنية وتحديد سبب إدراجهم ضمن الجهات الفاعلة - ذات الصلة -.
- (ب) تقييم سمات أصحاب المصلحة (قدراتهم ودوافعهم للمشاركة).

(ج) تقييم مدى أهمية / تأثير الأطراف المعنية.

(د) تقييم الإستراتيجيات لاشتراك الأطراف المعنية في تطوير المشروع أو السياسات.

يجب أن يعمل هذا التقييم على الاهتمام بالاعتبارات الدقيقة لجميع سمات ومستويات مشاركة الأطراف المعنية لتحليل كيفية تفاعل هذه الأطراف المعنية مع بعضهم البعض، كما يجب وضع الأسئلة التالية في الاعتبار:

(أ) ما احتمالات وقوع الصراع والتعاون بين الأطراف المعنية؟

(ب) هل من المُحتمل ظهور المنافسة بينهم؟

(ج) هل تُوجد فرصٌ للشراكة بين الأطراف المعنية؟

يقدم نموذج تحليل الأطراف المعنية الوارد أدناه أمثلة في الصف العلوي عن كيفية تقييم خصائص كل الأطراف المعنية. يُفترض أن يكون هذا النموذج توضيحياً ومُعدلاً؛ كي يتوافق مع السياق الخاص ببلداتكم. يُمكن دمج هذا النموذج مع النماذج الأخرى الخاصة بتحليل الأطراف المعنية. للحصول على قائمة الأطراف المعنية المُحتملين بحيث يشملهم هذا المسح، انظر للإجراء ١.١:

**ضمان الحصول على دعم سياسي رفيع المستوى**

الطرف المعني	الاهتمام بالمشروع	مدى التأثير	القدرة	التحفيز	الإستراتيجيات	التعليقات وجهات الاتصال المعني
وزارة شؤون المُغتربين	على سبيل المثال يرتبط المشروع مباشرة بسلطة الوزارة / الوكالة.	عالي / متوسط / منخفض.	القدرات المؤسسية عالي / متوسط / منخفض.	الحافز الذاتي للمشاركة في المشروع عالي / متوسط / منخفض.	على سبيل المثال • الانضمام لمجموعة العمل الفنية. • الاستشارات المباشرة أثناء الإجراءات والخطوات المُحددة.	أسماء جهات التنسيق وبيانات الاتصال.
سلطات الجمارك						
وزارة السياحة						
السلطات المسؤولة عن الهجرة						
...						

مُقتبس من: المنظمة الدولية للهجرة (IOM) كُتيب مشروع المنظمة الدولية للهجرة (جنيف، ٢٠١١) :  
مُتاح على الرابط التالي :

[https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom\\_project\\_handbook\\_6feb2012.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom_project_handbook_6feb2012.pdf)

مُقتبس من: مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية (JMIDI) ، صندوق أدوات المبادرة: الوحدة ٢ (إقامة الشراكات والتعاون والحوار حول الهجرة والتنمية على المستوى المحلي) (جنيف ، ٢٠١٥ ب). مُتاح على الرابط التالي:

<http://migration4development.org/en/resources/library/my-jm-di-toolbox-module-2>



## الأداة ٤

# نموذج لاختصاصات ومهام مجموعة العمل

توفر هذه الأداة عينة من الاختصاصات وقائمة المهام المنوط بتنفيذها مجموعة العمل الفنية، ويمكن تكييفها مع السياقات الخاصة ببلدانكم واستخدامها لكسب دعم وتأييد الأطراف المعنية.

يمكن العثور على نسخة قابلة للتعديل من هذه الأداة هنا:

[https://diaspora.org/sites/default/files/sample\\_twg\\_tor.doc](https://diaspora.org/sites/default/files/sample_twg_tor.doc)

## الإختصاصات لمجموعة العمل الفنية حول إنشاء إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين

### ١. المبررات المنطقية

يجب أن يوفر إطار بيانات المساهمات الاقتصادية للمغتربين (إطار بيانات مجموعات اقتصادية للمغتربين) رؤية طويلة المدى للحكومة، بشأن البيانات المتعلقة بالمغتربين ذات القيمة؛ لتطوير السياسات والبرمجة وتحديد كيفية تغيير أساليب جمع البيانات الحالية بشكل تدريجي؛ من أجل الوصول إلى هذه الرؤية، والهدف من ذلك هو وضع رؤية مشتركة ومتفق عليها للمجالات ذات الأولوية؛ حيث سوف تساعد البيانات المصنفة؛ طبقاً لحالات المغتربين في البلاد في تصميم السياسات والبرامج لتمكين المغتربين الخاص بهم كجهات فاعلة في التنمية. يجب أن يُحدد إطار البيانات الاقتصادية للمغتربين البيانات التي سوف يتم توفيرها، بما في ذلك الشكل الذي سيتم توفيرها به، وتوقيت وتكرار تقديمها وأي متطلبات أمان إضافية أخرى. لا يجب أن تستند إطارات البيانات الاقتصادية للمغتربين إلى الوضع الحالي في الدولة فقط، بل يجب أن تمثل وثيقة تخطيط تهدف لفهم احتياجات البيانات للبلاد خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة، فضلاً عن إدراك أن بعض التغييرات في أساليب جمع البيانات قد يستغرق وقتاً للتنفيذ.

(أضف أي معلومات خاصة ببلدانكم)

يُعد التنسيق الجيد بين الوزارات والإدارات الحكومية جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية والتنفيذ الناجحة. من أجل أن تصبح خطة إطار البيانات الاقتصادية للمغتربين أداة حكومية كاملة ومستدامة لوضع السياسات التي تعتمد على الأدلة، يجب أن يضطلع مجموعة من الخبراء الحكوميين والباحثين الأكاديميين الرئيسيين وممثلي المراكز البحثية، بالإضافة إلى الخبراء التقنيين المعنيين من الوكالات الدولية بتقديم هذه التوجيهات لتطويرها. سوف تكون هذه الهيئة هي الممثلة لمجموعة العمل الفنية ويرد وصف لدورها وتكوينها وطريقة عملها في الاختصاصات المذكورة حالياً.

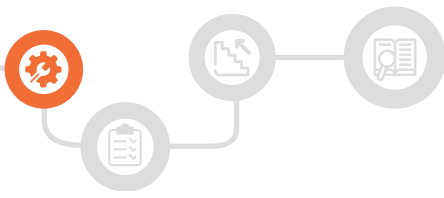
## ٢. الهدف من مجموعة العمل الفنية

يهدف تكوين مجموعة العمل الفنية البدء في العمل على تحديد الأهداف وتنظيم اللقاءات بين أعضائها بصورة دورية وتقديم المُدخلات بشأن تطوير إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين وخطة التنفيذ المرحلية، فضلاً عن دعم إجراءات الاختبار والتنفيذ والرصد والمراقبة والتقييم. كما يجب أن تناقش مجموعة العمل الفنية الأولويات المطروحة من حيث نوع المُساهمات الأكثر أهمية من غيرها، وسوف تقدم بدورها التوجيهات خلال مختلف المراحل لدعم تنفيذ الخطة.

## ٣- مهام فريق العمل الفني (يُمكن تعديلها؛ لتتوافق مع السياقات المحلية)

- ١-٣ العمل كمنصة للحوار بين مستخدمي البيانات ومُنْتجِها، والعمل معاً بصورة مشتركة لتقييم البيانات الحالية والقدرة الإحصائية.
- ٢-٣ تسهيل توضيح كيفية جمع البيانات حالياً، وتحديد الثغرات في البيانات التي يمكن جمعها في الوقت الحالي.
- ٣-٣ دعم وضع خارطة للشركات المملوكة للمُغترِبين والجمعيات والمؤسسات والجمعيات الخيرية.
- ٤-٣ تحديد أنواع المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين، وتعد أولوية في البلدان؛ ومن هنا يجب جمعها وتحليلها من أجل تعظيم تأثيرها على التنمية.
- ٥-٣ تحديد الحلول المُوصى بها، فضلاً عن وضع التوصيات حول كيفية تعديل أدوات جمع البيانات.
- ٦-٣ مناقشة إطار بيانات المجال الاقتصادي للمُغترِبين، وتسهيل عملية الوصول إلى البيانات، والعمل على مشاركة المعلومات ذات الصلة لإضافتها إلى إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين، وتوفير المدخلات والتعليقات على إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين؛ وذلك خلال جميع المراحل المختلفة من عمليات الصياغة والمراجعة والتحكم في مدى جودة إطار البيانات.
- ٧-٣ دعم تطوير خطة التنفيذ المرحلية على أساس الأولويات المُتفق عليها.
- ٨-٣ التصديق على إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين وخطة التنفيذ المرحلية، فضلاً عن تحديد الإضافة الفعالة للمعلومات والتحليلات التي ستوفرها بهدف دعم عمليات صنع السياسات رفيعة المستوى.
- ٩-٣ تصميم وتعزيز خيارات السياسات من أجل تعظيم فوائد المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين على التنمية الوطنية.
- ١٠-٣ تحديد المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين والعمل على التحديث المنتظم للبيانات ومناقشة طُرُق تعزيز قدرة المؤسسات المعنية على الاضطلاع بدورها المنوط بها بصورة مُستدامة.
- ١١-٣ عقد الاجتماعات بشكل دوري منتظم لرصد وتقييم تنفيذ إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغترِبين وكيفية استخدام البيانات التي يُمكن التوصل إليها.





## ٤- تشكيل فريق العمل الفني (يُمكن إدخال التعديلات؛ لتتوافق مع السياقات المحلية)

١-٤ سوف تتألف مجموعة العمل الفنية من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات العامة التالية:

- (أ) مكتب المُغتربين و/ أو وزارة الخارجية.
- (ب) مسؤولو تجميع بيانات ميزان المدفوعات.
- (ج) مسؤولو تجميع الإحصاءات المالية الحكومية.
- (د) المديرون والإحصائيون المشاركون في تجميع البيانات ومعالجتها والتحقق منها، بما في ذلك وزارات السياحة والجمارك والاستثمار، من بين عدة جهات أخرى.
- (هـ) البنك المركزي.
- (و) مكتب الإحصاء الوطني.
- (ز) أي سلطات محلية أو إقليمية - ذات صلة -.

٢-٤ سوف تُوجه الدعوة للوكالات الدولية، مثل: المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلاً عن البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ للمشاركة على أساس دائم أو جزئي في دورات مجموعة العمل الفنية.

٣-٤ بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحث الأكاديمية ومراكز البحث العلمي.

## طريقة العمل

- ١-٥ سوف تُعقد دورات مجموعة العمل الفنية ثلاث مرات أو أكثر في السنة.
- ٢-٥ سوف يُتخذ القرار في مجموعة العمل الفنية بعد المناقشات التفصيلية ومع تبني جميع الاحتمالات للوصول إلى توافق في الآراء، ولكن في حالة وجود خلافات لا يُمكن التوفيق بينها وتحت ضغط ضيق الوقت، يجب اتخاذ القرارات بالتصويت بأغلبية بسيطة من أصوات الأعضاء الحاضرين في ذلك الاجتماع.
- ٣-٥ يجب على المنسق الإشراف على تنفيذ المهام التالية المتعلقة بعمل فريق العمل الفني:
  - (أ) عقد دورات لمجموعة العمل الفنية وأداء المهام التنظيمية/ اللوجستية المطلوبة.
  - (ب) صياغة جدول الأعمال لدورات فريق العمل الفني.

(ج) إعداد المعلومات - ذات الصلة -، ومواد الدعم الأخرى اللازمة لدورات فريق العمل الفني.

(د) تزويد المشاركين في مجموعة العمل الفنية بجميع المعلومات - ذات الصلة - قبل عقد الدورات.

(هـ) إعداد وتعميم محاضر جلسات اللجنة في خلال أسبوعين بعد كل جلسة.

يجب توزيع الوثائق - ذات الصلة -، مثل جدول أعمال الدورة القادمة، ومواد الدعم، وغيرها على المشاركين في مجموعة العمل الفنية قبل أسبوعين - في الأقل - من عقد جلسات المجموعة.

٤-٣



## الأداة ٥

## نموذج لتخطيط جمع البيانات

يقترح هذا النموذج أو الجدول بعض أمثلة الأسئلة ومجالات التحليل لتقديم الإرشادات للحكومات خلال قيامها بتحديد طرق جمع البيانات الحالية.

يمكن العثور على نسخة قابلة للتعديل من هذه الأداة هنا:

[https://diaspora.org/sites/default/files/template\\_for\\_mapping\\_data\\_collection.xlsx](https://diaspora.org/sites/default/files/template_for_mapping_data_collection.xlsx)

المجال	أي معلومات يجب أن تجمع وكيفية جمعها؟	الجهة المسؤولة	التكرار وطريقة الإبلاغ	البيانات ذات الصلة - توجيهات جمع البيانات - دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة	خطة الدولة للمراجعة والتعديلات
الاستثمار					
- الاستثمار الأجنبي المباشر					
- استثمارات المحافظ المالية					
- الاستثمارات العقارية					
التجارة					
- صادرات البضائع					
- صادرات الخدمات					
السياحة					
- الوصول/ مدة الإقامة					
- الإقامة					
- النفقات					
الأعمال الخيرية					
مستحقات العاملين					
التحويلات					





## الأداة ٦

# نموذج لرموز نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

يُعد نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية إحدى الطُرُق التي قد تقوم بها بلدانكم – بالفعل –؛ لتصنيف وجمع البيانات. تُوضح رموز هذا النظام النموذجية مثالاً لبعض الفئات التي يُمكن استخدامها عند جمع البيانات من خلال نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية.

### ملحق لنماذج ٣-١-٢-٥ لنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية – التصنيفات

#### رموز المعاملات

٤- الدخل	١- البضائع المصدرة والمستوردة
٤١٠- الأرباح والعوائد	١١٠- السلع الواردة والصادرة من البلاد
٤٢٠- توزيع الأرباح	١٢٠- الإيجار
٤٣٠- الفوائد	١٣٠- ذهب غير نقدي
٤٤٠- الضرائب - الإعانات المالية - الإيجارات	١٤٠- بضائع تسلم للسفن في الميناء
٥- التحويلات	٢- خدمات السفر والنقل - خدمات الشحن
٥١٠- مستحقات العاملين	٢١١- النقل البحري
٥٢٠- تحويلات العاملين	٢١٢- النقل الجوي
٥٣٠- تحويلات شخصية أخرى	٢١٣- أنواع النقل الأخرى
٥٤٠- التحويلات من خلال وسطاء التحويلات النقدية غير المذكورة أنفاً	خدمات المسافرين (الطُرُق الدولية).
٦- التحويلات	٢٢١- النقل البحري
٦١٠- دعم التنمية	٢٢٢- النقل الجوي
٦٢٠- الدعم الفني	خدمات النقل الأخرى
٦٣٠- منح أخرى	٢٣١- النقل البحري
٦٤٠- تحويلات حالية أخرى	٢٣٢- النقل الجوي
٧- معاملات المطالبات لغير المقيمين	٢٣٣- أنواع النقل الأخرى
٧١٠- حقوق الملكية	٢٤٠- الخدمات البريدية العادية والسريعة
٧١١- شراء الأصول العقارية من الخارج	خدمات السفر
٧٢٠- أدوات الديون بين الشركات التابعة	٢٥١- السفر للعمل
٧٣١- سندات الدين طويلة الأجل - الأسهم والأوراق المالية	٢٥٢- السفر لأغراض شخصية
٧٣٢- سندات الدين قصيرة الأجل	٣- خدمات أخرى
٧٤٠- الخيارات، العقود الآجلة، الضمانات، المقايضات... إلخ	٣١٠- خدمات التصنيع
٧٥١- القروض - المدى الطويل	٣٢٠- خدمات الصيانة والإصلاح
٧٥٢- القروض - المدى القصير	٣٣٠- التشييد والبناء
٧٦٠- الإيداعات	٣٤١- أقساط التأمين
٧٧٠- ملكيات أخرى	٣٤٢- مطالبات التأمين
٧٨٠- أخرى	٣٤٣- الخدمات المالية
٨- معاملات ديون غير المقيمين	٣٥٠- رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية - حقوق التأليف والمسروقات
٨١٠- حقوق الملكية	٣٦١- الاتصالات السلكية واللاسلكية
٨١١- بيع الأصول العقارية لغير المقيمين	٣٦٢- خدمات الحاسوبية
٨٢٠- آليات الديون بين الشركات التابعة.	٣٦٣- خدمات المعلومات
٨٣١- أوراق مالية طويلة الأجل (السندات - الصكوك)	٣٧١- خدمات البحوث والتنمية
٨٣٢- أوراق مالية قصيرة الأجل	٣٧٢- الخدمات الاستشارية المهنية والإدارية
٨٤٠- اختيارات - مستقبليات - صكوك - نقل ملكية	٣٧٣- خدمات الأعمال التقنية والتجارية
٨٥١- القروض - طويلة الأجل	٣٧٤- الخدمات السمعية والبصرية وذات الصلة
٨٥٢- القروض - قصيرة الأجل	٣٧٥- الخدمات الترفيهية والثقافية والشخصية
٨٦٠- الإيداعات	٣٨٠- خدمات للحكومات الأجنبية (غير مسموح بها)
٨٧٠- ملكيات أخرى	
٨٨٠- أخرى	
٩- تحويل الأموال بين الحسابات	
٩٠٠- تحويل الأموال بين الحسابات	





## الأداة ٧

# أسئلة إرشادية لوضع خارطة لشركات المغتربين

بمجرد أن تقرر مجموعة العمل الفنية الطُّرُق التي يجب استخدامها لوضع خارطة لشركات المغتربين، سوف تقدم قائمة الأسئلة التوجيهية هذه للمُحللين تعريفاً أساسياً لوضع مثل هذه الخارطة. يُمكن استخدام الأسئلة الإرشادية لتطوير أداة لوضع خرائط نموذجية وأكثر عمقاً؛ حيث تتوافق مع سياقات بلدانكم:

- ما عدد الشركات التي تمتلكها؟
- ما اسم أسماء عمالك / أعمالك؟
- في أي بلد يقع عمالك (أعمالك)؟
- في أي سنة سجلت نشاطك التجاري لأول مرة؟
- ما نوع النشاط الذي تشارك فيه أعمالك التجارية؟
- إذا تضمنت أعمالك أنشطة في الاستيراد/ التصدير، فهل يشمل أي منها بلدك الأصلي؟
- ما عدد الموظفين العاملين في عمالك (أعمالك)؟
- هل لشركتك (أعمالك) أي فروع أخرى؟
- ما بيانات الاتصال لعمالك (أعمالك)؟

الولاية / الدولة	اسم أعمالك في أي دولة أخرى
	الاسم: العنوان: الهاتف: البريد الإلكتروني: الموقع الإلكتروني:
	الاسم: العنوان: الهاتف: البريد الإلكتروني: الموقع الإلكتروني:
	الاسم: العنوان: الهاتف: البريد الإلكتروني: الموقع الإلكتروني:







## الأداة ٨

## حماية البيانات

لدى جمع البيانات حول أي فرد أو مجموعة، بما في ذلك الأشخاص المُغتربين والشركات المملوكة للمُغتربين ومنظماتهم وجمعياتهم يجب ضمان تطبيق مبادئ صارمة لحماية هذه البيانات. تُعد حماية البيانات أمراً بالغ الأهمية للتبادل الآمن والتخزين الآمن والمعالجة السرية للبيانات الشخصية. توفر الأدوات التالية المزيد من المعلومات والمراجع للإبلاغ عن عملية جمع بيانات آمنة ومسؤولة وتحترم المبادئ الأساسية لحماية البيانات التي يجب الرجوع إليها ودمجها في إطار بيانات المُساهمات الاقتصادية للمُغتربين، وكذلك في جميع عمليات جمع البيانات المرتبطة بها. الأداة الأولى عبارة عن نموذج اتفاقية بشأن نقل البيانات الشخصية، بينما النموذج الثاني يتضمن مثلاً لمبادئ حماية البيانات من المنظمة الدولية للهجرة.

يمكن العثور على نسخة قابلة للتحرير من هذه الأداة هنا:

[https://diaspora.org/sites/default/files/template\\_agreement\\_on\\_the\\_transfer\\_of\\_personal\\_data\\_0.doc](https://diaspora.org/sites/default/files/template_agreement_on_the_transfer_of_personal_data_0.doc)

### اتفاقية نقل البيانات الشخصية

وُقِّعت اتفاقية نقل البيانات هذه بين كل من (ضع الاسم)، وهي منظمة فرعية من منظمات الأمم المتحدة (يُشار إليها - فيما يلي - باسم «الطرف المُرسِل») و(ضع الاسم) (يُشار إليها - فيما يلي - باسم «الطرف المُستلم»)، و(يُشار إليهما - فيما بعد - باسم «الأطراف») يُشار أيضاً إلى الطرف المُرسِل والطرف المُستلم بشكل فردي باسم «الطرف» وبشكل جماعي باسم «الأطراف».

### تمهيد

#### الأطراف

نحيطكم علماً أن أهداف الطرف المُستلم هي: منع و/أو التخفيف من حدة الفقر والعمل على النهوض بالتعليم والصحة في جميع الظروف من أجل المنفعة العامة وبصفة خاصة، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والإنمائية للنهوض بمستوى هذه الخدمات و/أو تقديم المساعدات المالية والمادية لمصلحة الأطفال وأسرههم ومجتمعاتهم التي تحتاج لمثل هذه المساعدات.

ونود أن نحيطكم علماً أيضاً أن الطرف المُرسِل يلتزم بالمبدأ القائل بأن الهجرة الإنسانية النظامية والمنظمة تُفيد كل من المهاجرين والمجتمعات التي يصلون إليها، كما يعمل الطرف المُرسِل على: المساعدة في مواجهة تحديات العمليات المتعلقة بالهجرة، وتعزيز فهم قضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والعمل الفعّال من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان وسلامة المهاجرين.

حيث إن جمع البيانات الشخصية ومعالجتها تُعد من العناصر الضرورية لالتزام الطرف المُرسِل بتيسير حركات الهجرة وفهم التحديات التي تواجهها، مع احترام كرامة الإنسان وسلامة المهاجرين،

وحيث يلتزم الطرف المُرسِل باتخاذ جميع الاحتياطات المناسبة والضرورية للحفاظ على سرية البيانات الشخصية وسرية هوية أصحاب هذه البيانات، كما يجب ضمان جمع جميع البيانات الشخصية واستخدامها ونقلها وتخزينها بصورة آمنة؛ طبقاً لمبادئ حماية البيانات الخاصة بالطرف المُرسِل،

وحيث إن الطرفين قد اتفقا على أن حماية البيانات أمر ذو أهمية قصوى من حيث التبادل الآمن والتخزين الآمن والمعالجة السرية للبيانات الشخصية، وأن مشاركة البيانات الشخصية يجب أن تجري؛ وفقاً لمبادئ حماية البيانات الخاصة بالطرف المُرسِل،

وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

## ١- النطاق

(ضيف النطاق)

١-١ تمثل الوثائق التالية جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية:

## ٢- التعريفات

١-٢ **البيانات الشخصية:** تعني جميع المعلومات التي يمكن استخدامها لتحديد الأشخاص موضوع هذه البيانات وعدم أو إلحاق الضرر بهم؛ وهي أي معلومات تتعلق بالشخص موضوع هذه البيانات المُحددة أو التي يمكن تحديدها، وتسجل من خلال الوسائل الإلكترونية أو الورقية.

٢-٢ **معالجة البيانات:** تعني الطريقة التي تُجمع بها البيانات الشخصية وتُسجل وتُخزن وتُحفظ، فضلاً عن طُرُق استرجاعها واستخدامها ونشرها ونقلها وإتلافها.

٣-٢ **الأشخاص موضوع البيانات:** يعني الأشخاص الذي يمكن تحديدهم - بشكل مباشر أو غير مباشر -؛ وذلك بالرجوع إلى عنصر واحد أو بعض العناصر المُحددة. قد تشمل بعض هذه العناصر ما يلي: الاسم ورقم التعريف والظروف المادية، فضلاً عن الخصائص الجسدية أو العقلية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

٤-٢ **أساس «الحاجة إلى المعرفة»** يعني منح أو رفض أو السماح بالوصول إلى فئات البيانات الشخصية، وذلك لكل حالة على حدة بعد التشاور في هذا الأمر بروية.

## ٣- نقل البيانات

١-٣ يلتزم الطرف المُرسِل بأن يجمع، بمقتضى مبادئ حماية البيانات وأحكام هذه الاتفاقية، وينقل إلى الطرف المُستلم البيانات الشخصية لأصحاب البيانات المُختارة (ضيف نوع البيانات وكيفية نقلها). يجب تقديم البيانات في القائمة الكاملة للبيانات التي سوف تُجمع مباشرة من أصحاب هذه البيانات ومن الأطراف المعنية ومن خلال المنظمات والمؤسسات في (ضيف الملحق).

(ضيف الغرض المُحدد الذي سوف تُستخدم فيه هذه البيانات)

## ٤- التزامات الطرف المُستلم:

- ١-٤ يجب على الطرف المُستلم التأكد من التزام جميع الاستشاريين بجميع شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
- ٢-٤ يتفهم الطرف المُستلم أن الطرف المُرسِل يلتزم بوجوب السرية فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي يتلقاها من أصحاب هذه البيانات أو التي قد يجمعها نيابة عن الطرف المُرسِل. يتخذ الطرف المُستلم جميع الاحتياطات المناسبة والضرورية للحفاظ على سرية البيانات الشخصية المُرسلة، مع الالتزام بضمان إخفاء هوية أصحاب هذه البيانات.
- ٣-٤ يتعهد الطرف المُستلم بأنه يلتزم بأن يمثل لضمائنات حماية البيانات الموضحة في هذه الاتفاقية، وأنه سوف يؤدي التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، بطريقة تضمن أن التزامات حماية البيانات الخاصة به والتزامات حماية البيانات الخاصة بالطرف المُرسِل لا يمكن اختراق مواضيع البيانات من خلالها. كما يتعهد الطرف المُستلم - على وجه الخصوص - بما يلي:
- (أ) استخدام البيانات الشخصية المُحددة التي يتلقاها من الطرف المُرسِل بصورة حصرية للغرض المُحدد لنقل هذه البيانات والمذكور في المادة ٣,٢. من هذه الاتفاقية يجب ألا يستخدم الطرف المُستلم - بأي شكل آخر - البيانات الشخصية المُحددة بموجب هذه الاتفاقية إلا بموافقة كتابية مُسبقة من الطرف المُرسِل. لا يجوز للطرف المُستلم محاولة تحديد أصحاب هذه البيانات بأي طريقة.
- (ب) تطبيق إجراءات أمان البيانات المناسبة للحفاظ على سلامة البيانات الشخصية المُحددة، ومنع أي فساد أو عبث مقصود أو خسارة أو تلف أو محاولات وصول غير مصرح بها أو أي إغشاء لها بصورة مخالفة.
- (ج) الحفاظ على المعايير الصارمة للسرية، واستخدام الإجراءات المناسبة للتحكم في الوصول للبيانات، والتأكد من أن جميع عمليات نقل البيانات الشخصية المُحددة قد أمكن تشفيرها.
- (د) اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة للحد من الوصول إلى البيانات الشخصية المُختارة على أساس «الحاجة إلى المعرفة» والمطبق بصرامة على موظفيها ووكلائها المُصرح لهم.
- (هـ) اتخاذ جميع الخطوات الملائمة لضمان التزام جميع الموظفين والوكلاء والمقاولين من الباطن بالتزامات السرية بمقتضى هذه الاتفاقية.
- (و) حظر أي معالجة للبيانات الشخصية المُحددة التي لا تتفق مع شروط هذه الاتفاقية.
- (ز) يجب تحديث وتصحيح و/أو حذف البيانات الشخصية المُحددة - على الفور؛ بناءً على التعليمات الواردة من الطرف المُرسِل.
- (ح) يجب إبلاغ الطرف المُرسِل بأي أحكام داخلية أو قوانين أو ضوابط ولوائح وطنية حالية أو مستقبلية قد تؤثر في مبادئ حماية بيانات الطرف المُرسِل.

(ط) يجب عدم معالجة البيانات الشخصية المُحددة أو الكشف عنها أو نشرها أو نقلها إلى أي طرف ثالث، دون إذن كتابي مُسبق من الطرف المُرسِل.

(ي) يجب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية المُحددة فقط بالقدر اللازم، وبالطريقة التي تكون ضرورية لتحقيق الغرض (الأغراض) المُحددة من نقل هذه المعلومات.

(ك) يجب إخطار الطرف المُرسِل فوراً في حالة اتصال أي شخص موضوع هذه البيانات بالطرف المُستلم؛ لطلب الوصول إلى بياناته الشخصية أو تعديلها أو حذفها أو أي نوع آخر من هذه المعالجات الخاصة به/ا.

(ل) يجب إرسال أي طلب تقدمه أي كيانات أخرى، بما في ذلك السلطات الحكومية الرسمية، لمشاركة البيانات الشخصية المُحددة، إلى الطرف المُرسِل على الفور.

(م) يجب على الطرف المُرسِل تقديم التحديثات مع الإشارة إلى أي تغييرات مُسجلة في البيانات الشخصية المُحددة بصورة دورية شهرياً أو في أي وقت يتلقى فيه مثل هذه الطلبات من الطرف المُرسِل.

(ن) يجب إخطار الطرف المُرسِل كتابياً فور علمه بحدوث أي خرق أو انتهاكات للبيانات، وبصفة خاصة إذا كان من المحتمل أن يترتب على خرق البيانات إلى إحداث الضرر أو الإيذاء الشخصي أو تضرر أصحاب هذه البيانات.

(س) يجب إضافة إشعارات السرية في كل نسخة منسوخة بصورة كلية أو جزئية، ولكن فقط بالقدر المناسب واللازم لهذا الغرض

بالإضافة إلى ما سبق يتعهد الطرف المُستلم بما يلي:

٥-٤

(أ) يجب أن تتسم مؤسسته بأنها منظمة وسليمة مالياً ومُرخصة طبق الأصول المرعية، ولديها ما يكفي من الموارد البشرية والمعدات والكفاءة والخبرة والمهارات اللازمة التي تخول لها الامتثال الكامل بدرجة مُرضية بجميع الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

(ب) يجب أن تمتثل لجميع القوانين والضوابط والقواعد واللوائح المعمول بها عند القيام بالوفاء بالالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ج) يجب أن تعمل لمصلحة الطرف المُرسِل في جميع الظروف والأحوال.

(د) يجب على المُستلم الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في الوفاء بينود هذه الاتفاقية التي تنص على عدم الانخراط في أي ممارسات تمييزية أو استغلالية أو أي ممارسات أخرى قد تتعارض مع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

يجب على الطرف المُستلم الالتزام بما يلي :

٥-٤

(أ) يلتزم باتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لحظر ومنع حدوث الاستغلال والانتهاكات الجنسية الفعلية أو محاولة ذلك أو التهديد بها من جانب موظفيها، أو أي أشخاص آخرين مشاركين لها وخاضعين لسيطرتها والمنوطين بأداء الأنشطة بموجب هذه الاتفاقية («موظفون آخرون»). لغرض هذه الاتفاقية، يجب أن يشمل الاستغلال

## والانتهاك الجنسي ما يلي:

١. منع وحظر تبادل أي أموال أو سلع أو خدمات أو معاملة مميزة أو فرص عمل أو أي مزايا أخرى مقابل خدمات أو أنشطة جنسية، ويتضمن ذلك أيضاً المعاملة المهينة أو المذلة ذات الطابع الجنسي أو إساءة استغلال مواقف الضعف أو القوة المتفاوتة أو الثقة لأغراض جنسية، والتدخل الجسدي ذا الطبيعة الجنسية؛ سواء بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.
٢. يجب منع موظفيها بشدة أو غيرهم من الأفراد العاملين معها من تكوين علاقات جنسية مع المستفيدين من الطرف المُرسِل.
- (ب) يجب إبلاغ الطرف المُرسِل في الوقت المناسب عن أي مزاعم أو شكوك، بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما في ذلك فرض إجراءات تأديبية على الشخص الذي ارتكب الاستغلال أو الانتهاك الجنسي.
- (ج) التأكد من تضمين أحكام حظر ومنع حدوث الاستغلال والانتهاكات الجنسية في جميع العقود من الباطن..
- (د) يجب التقيد بالالتزامات المذكورة آنفاً في جميع الأوقات. في حالة عدم الامتثال للبنود من (أ) حتى (د) يُعد أساساً للإلغاء الفوري لهذه الاتفاقية.

## ٥- الإخطارات

وحيث إن الطرفين قد اتفقا على أن حماية البيانات أمرٌ ذو أهمية قصوى من حيث التبادل الآمن والتخزين الآمن والمعالجة السرية للبيانات الشخصية، وأن مشاركة البيانات الشخصية يجب أن تجري؛ وفقاً لمبادئ حماية البيانات الخاصة بالطرف المُرسِل،

(أضف العنوان)

## ٦- تسوية المنازعات:

- ١-٦ في حالة نشوب أي نزاع أو خلاف أو مُطالبة تنشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية أو حدوث أي انتهاكات لها أو إنهاؤها أو بطلانها، يتم تسويتها ودياً عن طريق التفاوض المباشر بين الطرفين.
- ٢-٦ في حالة عدم حل النزاع أو الخلاف أو المُطالبة عن طريق التفاوض الودي في خلال (٣) ثلاثة أشهر من استلام الإخطار من أحد الأطراف بوجود مثل هذا النزاع أو الخلاف أو المُطالبة، يجوز لأي من الطرفين أن يطلب حل النزاع أو الخلاف أو المُطالبة من خلال محاولة التصالح؛ وذلك بالسماح لشخص واحد بالتدخل في الأمر؛ وذلك وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال) للمصالحة والتوفيق لعام ١٩٨٠. ولا تنطبق المادة ١٦ من قواعد المصالحة والتوفيق التابعة لـ (أونسيترال).
- ٣-٦ في حالة عدم نجاح هذه المحاولات للتوفيق بين الطرفين، يجوز لأي من الطرفين التقدم بالنزاع أو الخلاف أو المُطالبة إلى التحكيم في موعد لا يتجاوز ٣ (ثلاثة) أشهر

من تاريخ إنهاء إجراءات التوفيق الودية؛ وذلك وفقاً للمادة ١٥ من قواعد أونسيترال الخاصة بالتوفيق بين الأطراف المتنازعة. سوف تُتخذ إجراءات التحكيم؛ وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال) للتحكيم لعام ٢٠١٠ والتي تم اعتمادها في عام ٢٠١٣. يجب أن يكون عدد المُحكِّمين واحداً فقط وتكون لغة إجراءات التحكيم هي اللغة الإنجليزية، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابةً. يجب ألا يكون لهيئة التحكيم سلطة إصدار تعويضات عقابية. سوف يكون قرار التحكيم نهائياً وملزماً.

٤-٦ تخضع هذه الاتفاقية وكذلك اتفاقية التحكيم المذكورة أيضاً لشروط هذه الاتفاقية وتكملها مبادئ القانون العامة المقبولة دولياً فيما يتعلق بالمسائل التي لا تغطيها الاتفاقية، باستثناء أي نظام قانوني وطني واحد من شأنه إرجاع الاتفاقية إلى قوانين أي ولاية قضائية معينة، وتعد المبادئ العامة للقانون مقبولة دولياً والتي تشمل مبادئ العقود التجارية الدولية. يجب متابعة حل النزاع بشكل سري من جانب الطرفين. تظل هذه المادة سارية بعد انتهاء أو إنهاء الاتفاقية الحالية.

## ٧- ملكية البيانات الشخصية المُحددة

تظل ملكية البيانات الشخصية المُختارة مُخولة للطرف المُرسِل. لا يؤثر نقل الطرف المُرسِل للبيانات الشخصية المُحددة التي يتلقاها الطرف المُستلم لأغراض هذه الاتفاقية في حقوق الملكية للطرف المُرسِل. يمنح الطرف المُرسِل (ضف) ترخيصاً غير حصري وغير قابل للتحويل لاستخدام البيانات الشخصية المُحددة للغرض المُحدد من هذه الاتفاقية.

## ٨- خرق الاتفاقية

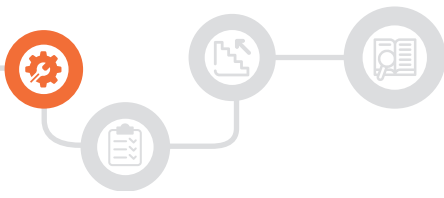
يقر الطرفان ويوافقان على أن أي خرق لالتزامات السرية بموجب هذه الاتفاقية سوف يتسبب في ضرر كبير لا يُمكن إصلاحه للطرف المُرسِل وأصحاب هذه البيانات. إذا قام الطرف المُستلم بارتكاب مثل هذا الانتهاك أو التهديد به في انتهاك واضح لهذه الاتفاقية، فيحق للطرف المُرسِل الحصول على تعويض تحذيري فوري أو أي تعويض آخر متاح.

## ٩- التنازل

لا يجوز للطرف المُستلم التنازل عن أي حقوق أو التزامات ناشئة بموجب هذه الاتفاقية جزئياً أو كلياً، ما لم يُصرح بذلك الطرف المُرسِل في صيغة كتابية مُسبقة.

## ١٠- التعويضات

يجب على الطرف المُستلم في جميع الأوقات الدفاع عن الطرف المُرسِل ومسؤوليه وموظفيه ووكلائه وتعويضهم وإبراء ذمتهم من جميع الخسائر والتكاليف والأضرار والنفقات (بما في ذلك الرسوم والتكاليف القانونية) والمطالبات والدعاوى والمسؤوليات إلى الحدود الناشئة عن أو الناتجة عن الأنشطة بموجب هذه الاتفاقية. يجب على الطرف المُرسِل إخطار الشريك المُنفذ على الفور بأي مُطالبات مكتوبة أو خسائر أو طلبات يكون الشريك المُنفذ مسؤولاً عنها بموجب هذا البند.



## ١١- مدة العقد والإنهاء:

- ١-١١ يجوز إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار كتابي مدته شهر واحد (١) مُرسل للطرف الآخر. ومع ذلك، في حالة انتهاك الطرف المُستلم لأي من بنود وشروط هذه الاتفاقية، يجوز للطرف المُرسل إنهاء هذه الاتفاقية على الفور.
- ٢-١١ عند إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية أو الوفاء بالغرض (الأغراض) المُحددة المنشودة بموجب المادة ٢,٣ يجب على الطرف المُستلم التوقف عن الحصول على أو استخدام أو معالجة أي من البيانات الشخصية المُحددة التي يمكن تلقيها من الطرف المُرسل. يجب على الطرف المُستلم تدمير جميع البيانات الشخصية المُحددة وأي نُسخ في غضون خمسة (٥) أيام متتالية من تاريخ إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية أو عند الوفاء بالغرض (الأغراض) المُحددة ما لم يتفق الطرف المُرسل على خلاف ذلك بصيغة كتابية مُسبقاً، كما يجب أن يقدم الطرف المُستلم شهادة كتابية إلى الطرف المُرسل تفيد بأنه ووكلائه والمقاولين من الباطن قد أُلّفوا جميع آثار البيانات الشخصية المُختارة.
- ٣-١١ تظل الالتزامات بموجب المواد ٤,٤ و ٥,٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ سارية بعد إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية.

## ١٢- الشمولية

تمثل هذه الاتفاقية مجمل الاتفاقية الكاملة بين الطرفين وتحل محل جميع الاتفاقيات والتفاهات السابقة - إن وجدت -، التي تتعلق بموضوع هذه الاتفاقية.

## ١٣- قابلية الفصل

إذا تبين أن أي جزء من هذه الاتفاقية غير صالح للتطبيق أو غير قابل للتنفيذ، فسوف يُفصل هذا الجزء من هذه الاتفاقية وستظل باقي بنود الاتفاقية الأخرى سارية المفعول.

## ١٤- الأحكام الختامية

- ١-١٤ تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها من الطرفين. سوف تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى استكمال جميع التزامات الأطراف بموجب هذه الاتفاقية ومذكرة التفاهم المذكورة آنفاً ما لم يتم إنهاؤها مُسبقاً؛ وفقاً للمادة ١٤,١ أو ما لم يتم إنهاء مذكرة التفاهم المذكورة آنفاً في وقت سابق لذلك.
- ٢-١٤ يجوز إجراء التعديلات على هذه الاتفاقية بموجب باتفاق متبادل كتابي مُسبق بين الطرفين.

## نموذج لمبادئ حماية البيانات

### نموذج لمبادئ حماية البيانات بالمنظمة الدولية للهجرة

١. جمع البيانات بصورة قانونية وعادلة يجب الحصول على البيانات الشخصية بالطرق القانونية والعدالة؛ وذلك بمعرفة أو موافقة الشخص موضوع هذه البيانات.

٢. جمع البيانات لأغراض محددة ومشروعة يجب أن يكون الغرض أو الأغراض التي تُجمع لها وتعالج هذه البيانات محددة بوضوح ومشروعة، كما يجب أن تكون معلومة للشخص المعني عند جمع هذه البيانات. يجب أن تُستخدم هذه البيانات في الغرض أو الأغراض المحددة لها فقط، إلا إذا وافق الشخص موضوع هذه البيانات على استخدامها بصورة أبعد من ذلك، أو إذا ما كان هذا الاستخدام يتوافق ويتكامل مع الغرض أو الأغراض الأصلية لجمع هذه البيانات.

٣. جودة البيانات يجب أن تكون البيانات الشخصية المطلوب الحصول عليها كافية وذات صلة دون مغالاة في التوسع؛ وذلك فيما يختص بالغرض أو الأغراض المحددة مسبقاً لجمع ومعالجة هذه البيانات. يجب أيضاً على مراقبي هذه البيانات اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لضمان أن تكون البيانات الشخصية دقيقة وحديثة.

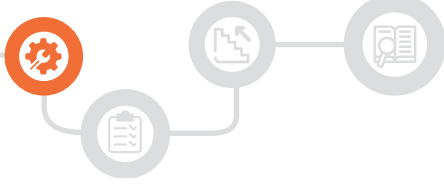
٤. الحصول على موافقة الأشخاص المعنيين يجب ضمان الحصول على موافقة الأشخاص المعنيين في وقت الحصول على هذه البيانات، أو بمجرد أن يكون الأمر مناسباً فيما بعد. كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الظروف والأهلية القانونية للأفراد والجماعات الضعيفة المحددة. في حالة وجود ظروف استثنائية تحول دون الحصول على موافقة هؤلاء الأفراد والجماعات الضعيفة، يجب على مراقبي جمع البيانات التأكد من أن الأشخاص المعنيين لديهم القدر الكافي من المعرفة لإدراك وفهم غرض / أغراض جمع ومعالجة بياناتهم الشخصية.

٥. نقل البيانات لأطراف أخرى لا يجوز نقل البيانات لأي أطراف أخرى دون الحصول على الموافقة الكتابية الصريحة من أصحاب هذه البيانات وعلى أن تكون لغرضٍ مُحدد.

٦. سرية البيانات؛ يجب الالتزام بضمان احترام مبادئ سرية البيانات الشخصية وتطبيق ذلك خلال جميع مراحل العمل على جمع ومعالجة البيانات، على أن يتم الاتفاق على ذلك في صيغة كتابية. يخضع جميع موظفي المنظمة الدولية للهجرة والعاملون بها للالتزام بمبادئ السرية؛ حيث إنهم يمثلون أطرافاً ثالثة مُخولة للوصول لهذه البيانات ومعالجتها.

٧. الوصول للبيانات والشفافية؛ يجب إعطاء الفرصة لأصحاب البيانات للتحقق من بياناتهم الشخصية، كما يجب أن تُتاح لهم فرصة الوصول بالقدر الذي لا يُفسد الغرض / الأغراض الذي تُجمع وتُعالج من أجله هذه البيانات. يجب على مراقبي البيانات ضمان المبادئ العامة للوضوح تجاه الأشخاص أصحاب هذه البيانات من حيث التطورات والممارسات والسياسات فيما يتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بهم.





٨. ضمان أمن البيانات: يجب الحفاظ على أمن البيانات الشخصية من كل من الناحيتين التنظيمية والفنية. كما يجب حمايتها باتخاذ الإجراءات المعقولة والمناسبة ضد أي تعديلات غير مصرح بها أو التلاعب والعبث بها، فضلاً عن الإلتفاف غير القانوني أو الخسارة العرضية أو إفشاء البيانات بصورة غير قانونية أو النقل لأطراف أخرى دون مبررات. يجب تطبيق التدابير الوقائية المحددة في السياسات والمبادئ التوجيهية لمنظمة الهجرة الدولية ذات الصلة على جميع عمليات جمع ومعالجة البيانات الشخصية.

٩. الاحتفاظ بالبيانات الشخصية: يجب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية طالما كان ذلك ضرورياً للغرض المحدد، كما يجب إلتافها أو تغييرها لتصبح بيانات مجهولة المصدر بمجرد الانتهاء من تحقيق الغرض (الأغراض) المحددة لجمع هذه البيانات أو معالجتها. وبالرغم من ذلك، من الممكن الاحتفاظ بها خلال فترة أخرى محددة، إذا كان ذلك من مصلحة الأشخاص موضوع هذه البيانات.

١٠. تطبيق مبادئ السرية: تنطبق مبادئ السرية على جميع البيانات الشخصية التي يمكن الحصول عليها من كل من المسوحات الاستقصائية الورقية المكتوبة أو الإلكترونية بالإنترنت، والتي يمكن أن تُستكمل بإجراءات حماية إضافية أخرى اعتماداً على جملة أمور، من بينها حساسية البيانات الشخصية. لا تنطبق هذه المبادئ على البيانات غير الشخصية.

١١. ملكية البيانات الشخصية: تفترض المنظمة الدولية للهجرة ملكية البيانات التي تُجمع بصورة مباشرة من الأشخاص المعنيين أو البيانات التي تُجمع بالنيابة عن منظمة الهجرة العالمية، إلا في حالة الاتفاق على غير ذلك بصورة كتابية مُسبقة بين الأطراف الأخرى.

١٢. الرقابة والامتثال والمعالجات الداخلية: يجب تعيين هيئة مستقلة للإشراف على تنفيذ هذه المبادئ والتحقيق في أي شكاوى قد تطرأ على الأمر، كما يجب أن تساعد جهات التنسيق في العمل على ضمان حماية البيانات المحددة ومهام المراقبة والتدريب. سوف تُتخذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع أعمال جمع البيانات ومعالجتها بشكل غير قانوني، فضلاً عن انتهاك حقوق ومصالح أصحاب هذه البيانات.

١٣. الاستثناءات: يجب - أولاً - إحالة أي مقاصد مُزمعة للانتقاص من هذه المبادئ إلى إدارة الشؤون القانونية بالمنظمة الدولية للهجرة للموافقة عليها، وكذلك القسم/ الوحدة ذات الصلة في المقر الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة.



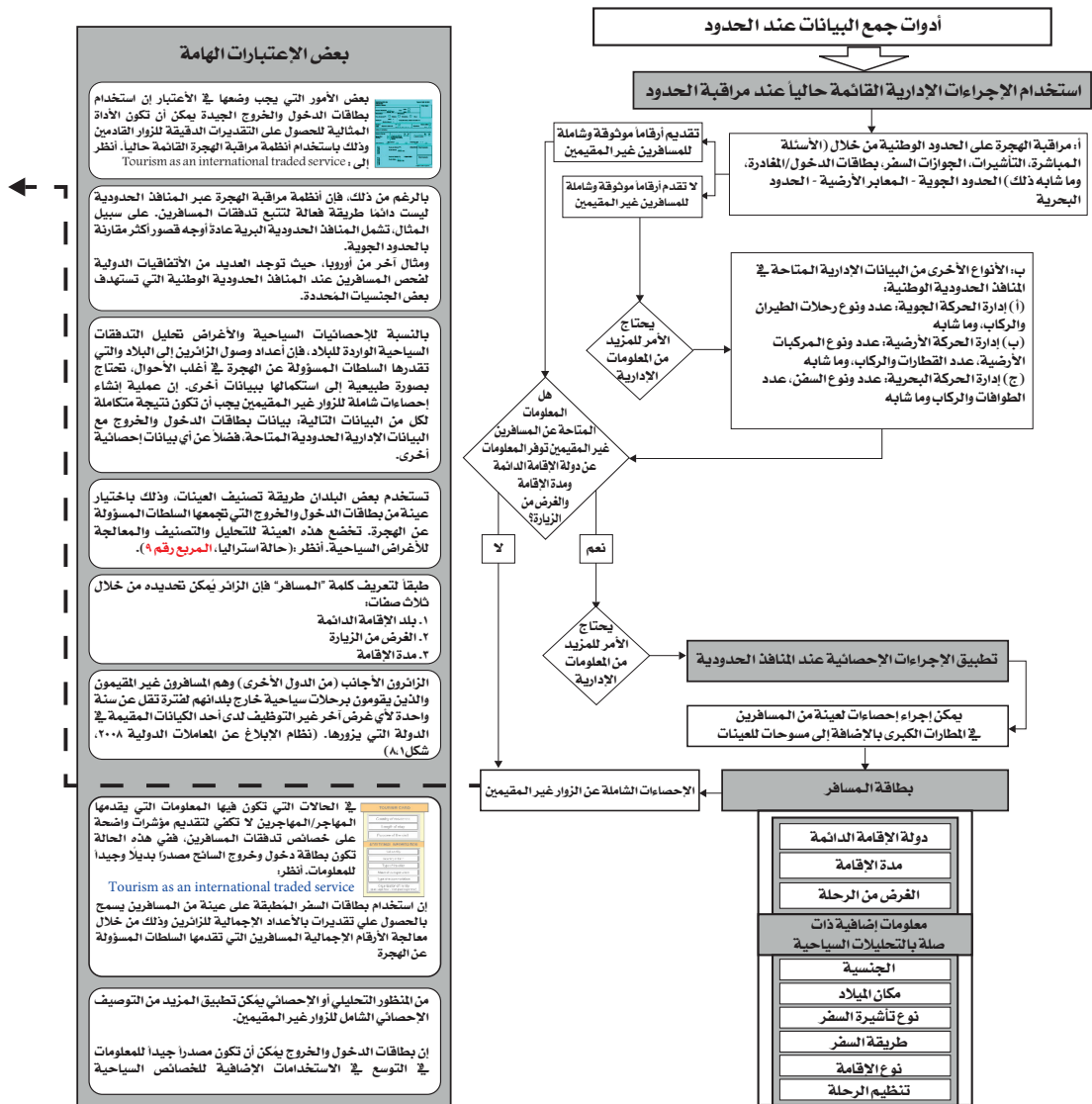


## الأداة ٩

# الارشادات التوجيهية لإنشاء إحصاءات شاملة للزوار غير المقيمين

الشكل رقم ٩:

تقدم هذه الأداة نظرة عامة شاملة عن كيفية إنشاء إحصاءات شاملة للزوار غير المقيمين







# المعلومات الشائعة التي يمكن الحصول عليها من بطاقات الدخول/ المغادرة وفائدتها للإحصاءات السياحية

## الأداة ١٠

تقدم هذه الأداة نموذجًا لبعض الأسئلة الشائعة التي يجب طرحها على المسافرين على بطاقات الدخول/ المغادرة، كما تقدم شرحًا لأسباب مدى أهمية هذه الأسئلة وكيفية استخدام هذه البيانات في الحصول على الإحصاءات السياحية الشاملة.

المجال	المجال
التاريخ	**** ضروري لقياس عدد رحلات الزائرين بصورة دورية شهريًا.
الاسم	- غير ذي فائدة للإحصاءات السياحية.
اللقب	- غير ذي فائدة للإحصاءات السياحية.
النوع	*** ذو فائدة في تصميم وتصنيف المسوحات، مفيد جدًا لأغراض التسويق.
الحالة الاجتماعية	** ذو فائدة في تصميم وتصنيف المسوحات، مفيد جدًا لأغراض التسويق.
تاريخ الميلاد	*** ذو فائدة في تصميم وتصنيف المسوحات، مفيد جدًا لأغراض التسويق.
مكان الميلاد	* مفيد للتحليلات السياحية على سبيل المثال، توضيح الميول للسفر؛ طبقاً للروابط مع الدول الأخرى.
الجنسية	** ذات فائدة في تصميم وتصنيف المسوحات، مفيد من حيث العلاقة مع دولة الإقامة الحالية.
المهنة	* مفيدة جدًا لأغراض التسويق.
دولة الإقامة الحالية	**** ذات أهمية خاصة في تحديد الأشخاص الزائرين وللبائانات عن البلدان الأصلية، مفيدة جدًا لأغراض التسويق.
العنوان في الدولة المضيفة	** ذات فائدة في تصميم وتصنيف المسوحات، مفيدة للإحصاءات السياحية الإقليمية، بالإضافة إلى موانئ الدخول في عدة دول مختلفة.
رقم جواز السفر	- غير ذي فائدة للإحصاءات السياحية.
مكان الإصدار	- غير ذي فائدة للإحصاءات السياحية.
تاريخ الإصدار	- غير ذي فائدة للإحصاءات السياحية.
نوع الجواز	- غير ذي فائدة للإحصاءات السياحية.
نوع تأشيرة الدخول	* مفيد لتحديد فئات معينة من عابري الحدود ولتحديد أي منهم لا يُعد من الزائرين.
ميناء الدخول	*** مهمة جدًا ومفيدة للتصنيف الشامل.
طريقة السفر	*** مهمة جدًا ومفيدة للتصنيف الشامل، ومفيدة جدًا لأغراض التسويق.
رقم الرحلة أو اسم السفينة	* مهمة لتحديد مقار الشركات الناقلة، وبصفة خاصة الشركات الدولية وإدارة أمن المواصلات. ولتحديد ما إذا كانت تكلفة الطيران تتجه لداخل البلاد أم لخارجها أم أنها نفقات سياحية داخلية ×
الخطوط الجوية	* مهمة لتحديد مقار الشركات الناقلة وبصفة خاصة الشركات الدولية وإدارة أمن المواصلات، ومفيدة للمراجعة والمقارنة بالمصادر الأخرى ×.
مدة الإقامة المزمعة	*** مهمة جدًا؛ لأنها تشير لمدة الإقامة الفعلية، لكنها تحتاج للتأكيد.
مكان الإقامة	** مفيدة إلى حد ما كمؤشرات أولية لأماكن الإقامة الفعلية - لكنها تحتاج للتأكيد.
الغرض من السفر	**** ضرورية لتحديد أنواع رحلات الزائرين.





## نماذج من أسئلة المسوحات الخاصة بالمغتربين الأداة ١١

بالإضافة إلى نماذج المسوحات الخاصة بالمغتربين، توجد بعض الأسئلة الإضافية الأخرى التي يُمكن إضافتها في المسوحات الخاصة بكم، كما يلي

١- من فضلك اذكر البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم، (على سبيل المثال: مقديشو، الصومال).

٢- من فضلك اذكر مكان الإقامة البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم، (على سبيل المثال: تورين، إيطاليا).

٣- هل استثمرت أنت أو إحدى الشركات المملوكة لك بنسبة (أكبر من ١٠% من الأسهم).

في البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم بين (ضف الفترة المحاسبية)؟

إذا كانت الإجابة ب (نعم)،

ما مكان الاستثمارات؟ في البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم؟	كم كانت قيمة الاستثمارات بين (ضف الفترة المحاسبية)	لا	نعم	
<b>استثمارات مباشرة</b>				
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- بنسبة أكبر من ١٠% من الأسهم في الشركة في الدولة الأم.
<b>استثمارات المحافظ المالية.</b>				
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- السندات الحكومية وأذون الخزانة في بلدك الأم.
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- الأسهم والأوراق المالية في الأعمال التجارية في بلدك الأم - بشكل مباشر؟
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- الأسهم والأوراق المالية في الأعمال التجارية في بلدك الأم - من خلال البورصة المحلية؟
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- أخرى؟
<b>العقارات؟</b>				
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- الاستثمار المباشر؟
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- الرهن العقاري؟

إذا كانت الإجابة ب (لا)، فلماذا؟

---

---

---

٤- هل لديك شركة (شركات) تملكها في بلدك الأم/ دولة الإقامة؟ هل حصة الملكية تُعد حصة مسيطرة أي أكبر من ١٠%؟

إذا كانت الإجابة ب (نعم)،

(أ) يرجى تقديم اسم (أسماء) الشركة (الشركات):

(ب) يُرجى ذكر اسم/ أسماء الشركة أو الشركات:

أ. \_\_\_\_\_

ب. \_\_\_\_\_

ج. \_\_\_\_\_

د. \_\_\_\_\_

٥- هل كان لديك حساب مصرفي في بلدك / البلد الأم بين (ضيف فترة محاسبية)؟

إذا كانت الإجابة ب (نعم)،

(أ) أين يوجد هذا الحساب المصرفي في البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم؟

---

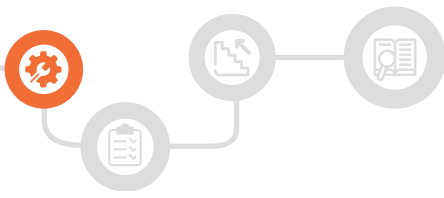
(ب) ما قيمة المبالغ الذي أرسلتها من البلد الذي تقيم فيه إلى حسابك في بلدك؟

---

(ج) كيف استخدمت الأموال من هذا الحساب؟

---





٦- هل قمت أنت أو شركة مملوكة لك (أكثر من ١٠٪ من المساهمين) بالتداول مع بلدتك أو البلد الأم بين (ضف فترة محاسبية)؟

إذا كانت الإجابة ب (نعم)،

من أين استوردت أو صدرت منه (البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم)	ما هي القيمة الإجمالية لهذه السلع أو الخدمات بين (ضف فترة محاسبية)	لا	نعم	
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- البضائع المستوردة من البلد الأم.
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- الخدمات المستوردة من البلد الأم.
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- البضائع المُصدرة إلى البلد الأم.
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- الخدمات المُصدرة إلى البلد الأم.

إذا كانت الإجابة ب (لا)، فلماذا؟

---



---



---

٧- هل قضيت أنت وعائلتك عطلة في بلدتك / أو بلدك الأم؟ (ضف فترة محاسبية)؟

إذا كانت الإجابة ب (نعم)، ما عدد الرحلات التي قمت بها إلى الوطن الأم بين (ضف فترة محاسبية)؟

---



---



---

يرجى تقديم معلومات عن كل رحلة إلى الوطن الأم.

**الرحلة الأولى:**

أ. أين ذهبت (البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم)؟

---

ب. ما عدد الأشخاص من عائلتك الذين اصطحتهم في الزيارة؟

---

ج. كم يوماً استغرقت الزيارة؟

---

د. كم أنفقت من المال أثناء وجودك في تلك الرحلة؟ كم أنفقت أثناء وجودك في البلاد بصورة إجمالية؟

---

## الرحلة الثانية:

أ. أين ذهبت (البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم)؟

---

ب. ما عدد الأشخاص من عائلتك الذين اصطحتهم في الزيارة؟

---

ج. كم يوماً استغرقت الزيارة؟

---

د. كم أنفقت من المال أثناء وجودك في تلك الرحلة؟ كم أنفقت أثناء وجودك في البلاد بصورة إجمالية؟

---

٨. هل تبرعت بالمال لبلدتك / بلدك الأم بين (صيف فترة محاسبية)؟

إذا كانت الإجابة ب (نعم).

مالأماكن التي تبرعت لها (البلدة/ المدينة/ الإقليم/ الدولة الأم)؟	قيمة التبرعات بين (صيف تاريخ المحاسبة)	لا	نعم	
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- للأصدقاء والعائلة (التحويلات).
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- إلى الجمعيات الخيرية والمؤسسات في البلد الأم.
		<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	- إلى جمعية خيرية أو مؤسسة أو جمعية مسجلة في بلد إقامتي لدعم سبل العيش في الوطن؟

إذا كانت الإجابة ب (لا)، فلماذا؟

---

---

---



## الأداة ١٢

# مسح العينة: مسح الاستثمار في دول الكومنولث (معدل ليتوافق مع سياقات غانا)

يمثل هذا المسح أحد الخيارات التي يُمكن للبلدان أن تُعدلها؛ كي تتوافق مع ظروفها وسياقاتها الخاصة. تقدم هذه الأداة بعض المعلومات الأساسية الخاصة بالمسح، كما تقدم أسئلة المسح التي أُستخدِمت في المسح الاستقصائي لدول الكومنولث للاستثمار في غانا.

على الرغم من أن هذا المسح الاستقصائي يُستخدم حالياً فقط في مسح البلدان التي تنتمي إلى دول الكومنولث؛ فإنه يُمكن إجراء مسح لبلدان إضافية أخرى باستخدام هذا المسح الاستقصائي كأساس لأي استطلاعات قد ترغبون في تطبيقها على المُغتربين من بلدانكم.

### المعلومات الأساسية:

أجرت أمانة الكومنولث في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، دراسة استقصائية تهدف «لفهم إمكانيات المُغتربين من دول الكومنولث في مجال الاستثمار»؛ وذلك بتطبيقها في عدد من دول الكومنولث. في حالة نجاح هذه الدراسة الاستقصائية، فمن المحتمل أن تكون بمنزلة قاعدة بيانات شاملة عن استثمارات المُغتربين، مثل مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي، فضلاً عن إيجاد معيار قابل للمقارنة مع مرور الوقت وبحيث يُطبق في مختلف البلدان.

المجالات التي يغطيها هذا المسح تشمل ما يلي:

١. الممارسات والدوافع الحالية - ما يقدمه المُغتربون حالياً من حيث الدعم المالي لبلدانهم، والأدوات التي يستخدمونها ومقدارها ومُسببات ذلك.
٢. العقبات التي تعترض المدخرات والاستثمارات - أي العقبات التي يراها / يتوقعها المُغتربون من حكومات بلدانهم الأصلية ومن الأنظمة المالية وبيئة الأعمال التجارية وأي عقبات أخرى.
٣. معالجة العقبات وآليات التحفيز الأخرى - تحديد عقبات الاستثمار ذات الأولوية للمُغتربين وللمعالجتها وتحفيز دوافعهم للادخار والاستثمار في الوطن الأم.
٤. تفضيلات المُغتربون للادخار والاستثمار في المستقبل - مدى اهتمام المُغتربين بالادخار والاستثمار في أوطانهم، والمبالغ المرصودة للاستثمار، وقطاعات الفوائد الاستثمارية والأفضليات على العائدات المالية ومدة الاستثمار، بالإضافة إلى الاهتمام بمبادرات البلد الأم الأخرى، على سبيل المثال، العمل على الحد من الفقر والاستدامة البيئية.

## أداة مسح الاستثمار في دول الكومنولث

أسئلة المسح الاستقصائي للاستثمار في دول الكومنولث (والمعدل ليتوافق مع سياق غانا)

١- ما هي صلتك بدولة غانا؟

- وُلدت في غانا
- أحد أوكلا جدي وُلد في غانا
- أحد أوكلا والدي وُلد في غانا
- أحد أوكلا جدي الأكبران وُلد في غانا

٢- هل تحمل جنسيات مزدوجة؟

- نعم
- لا

٣- هل ترغب في أن تحمل جنسيات مزدوجة؟

- نعم
- لا

٤- ما دولة الإقامة الدائمة؟

٥- متى وصلت لدولة الإقامة الحالية بهدف العيش فيها وليس لغرض الزيارة أو لقضاء عطلة فقط؟

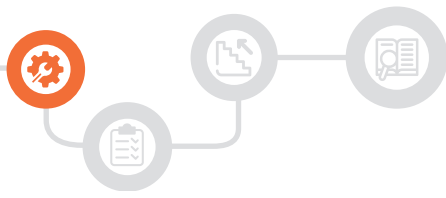
- وُلدت في دولة الإقامة الحالية
- ١٩٩٠-١٩٨١
- ١٩٣٠-١٩٢١
- ٢٠٠٠-١٩٩١
- ١٩٤٠-١٩٣١
- ٢٠١٠-٢٠٠١
- ١٩٦٠-١٩٥١
- ٢٠١٤-٢٠١١
- ١٩٧٠-١٩٦١
- ٢٠١٨-٢٠١٥
- ١٩٨٠-١٩٧١

٦- أي من العبارات التالية تصف وضعك الحالي الآن في دولة الإقامة؟

- طالب
- رجل أعمال
- أعمل بوظيفة لا تتطلب الكثير من المهارات
- أعمل بوظيفة مهنية
- أو لا تتطلب أي مهارات
- متقاعد
- متعطل عن العمل

٧- كم كانت عائدات أعمالك في العام المالي المنصرم؟

- حتى ٥٠,٠٠٠ يورو
- مليون يورو حتى ٥ مليون يورو
- ٥٠,٠٠١ يورو حتى ١٠٠,٠٠٠ يورو
- ٥ مليون يورو أو أكثر
- ١٠٠,٠٠١ يورو حتى ٥٠٠,٠٠٠ يورو
- أفضل ألا أجيب عن هذا السؤال
- ٥٠٠,٠٠١ يورو حتى مليون يورو



#### ٨- أي من العبارات التالية تصف أعمالك بدقة؟

- |   |   |
|---|---|
| <input type="radio"/> الزراعة والغابات والصيد                       | <input type="radio"/> التمويل والتأمين                    |
| <input type="radio"/> الإنتاج                                       | <input type="radio"/> العقارات                            |
| <input type="radio"/> الإنشاءات                                     | <input type="radio"/> الخدمات العلمية والتقنية الاحترافية |
| <input type="radio"/> تجارة المركبات                                | <input type="radio"/> إدارة الأعمال وخدمات الدعم          |
| <input type="radio"/> تجارة الجملة                                  | <input type="radio"/> الإدارة العامة والدفاع              |
| <input type="radio"/> تجارة التجزئة                                 | <input type="radio"/> التعليم                             |
| <input type="radio"/> النقل والتخزين (بما في ذلك الخدمات البريدية). | <input type="radio"/> الصحة                               |
| <input type="radio"/> خدمات الإقامة وتقديم الطعام                   | <input type="radio"/> الفنون والتسلية والترفيه            |
| <input type="radio"/> المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا             | <input type="radio"/> لا ينطبق / غير متأكد                |

#### ٩- كيف قدمت الدعم لغانا خلال العام الماضي؟

- |  |  |
|--|--|
| <input type="radio"/> أرسلت الأموال للعائلة والأصدقاء                          | <input type="radio"/> تبرعات عينية (ملابس، أغراض منزلية، وما شابه ذلك) |
| <input type="radio"/> تبرعات عينية (ملابس، أغراض منزلية، وما شابه ذلك)         | <input type="radio"/> لا شيء   |
| <input type="radio"/> للعائلة أو للأعمال الخيرية أو للمساعدة في أوقات الكوارث. |  |
- أسباب أخرى: حددها هنا من فضلك:

#### ١٠- لماذا ترسل الأموال إلى غانا؟

- |  |
|--|
| <input type="radio"/> لتحسين ظروف في المالية                                     |
| <input type="radio"/> عند التقاعد أو عند العودة للاستقرار في الوطن               |
| <input type="radio"/> للإحساس بالواجب وللفخر الشخصي                              |
| <input type="radio"/> للحصول على التأثير السياسي في البلاد                       |
| <input type="radio"/> للاستثمار في اقتصاد الدولة والمساهمة في التنمية الاجتماعية |
| <input type="radio"/> لدعم العائلة والأصدقاء                                     |
- أسباب أخرى: حددها هنا من فضلك:

#### ١١- ما استثماراتك أو مدخراتك التي تملكها في غانا؟

- |   |   |
|---|---|
| <input type="radio"/> أمتلك أسهما وأوراقاً مالية بالبورصة | <input type="radio"/> أمتلك مشروعاً / أو أمتلك مشروعاً مع أحد الشركاء       |
| <input type="radio"/> أمتلك حسابات مدخرات وإيداعات        | <input type="radio"/> استثمارات في السندات الحكومية                         |
| <input type="radio"/> لا شيء                              | <input type="radio"/> أمتلك منتجات تأمين (على الصحة، على الحياة، وما شابه). |
|   | <input type="radio"/> لدي منتجات للتقاعد                                    |
- أسباب أخرى: حددها هنا من فضلك:

١٢- ما قيمة المبالغ الإجمالية التي أرسلتها إلى غانا خلال العام الماضي، بما في ذلك تقديم المساعدات للأخريين وندخراتك واستثماراتك؟

- من (لا شيء) إلى ٢,٤٩٩ يورو
- من ٢,٥٠٠ - ٤,٩٩٩ يورو
- من ٥,٠٠٠ - ٩,٩٩٩ يورو
- من ١٠,٠٠٠ - ٤٩,٩٩٩ يورو
- من ٥٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩ يورو
- ١٠٠,٠٠٠ فأكثر
- من ١٠٠,٠٠٠ - ٤٩٩,٠٠٠ يورو
- من ٥٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٠٠٠ يورو
- من مليون - ٤,٩ مليون يورو
- ٥ مليون أو أكثر

١٣- هل ترغب في الاستثمار أو الادخار بصورة أكبر في غانا؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

١٤- هل تهتم بأحد الأمور التالية؟

- إنشاء عمل خاص بك أو مع أحد الشركاء
- السندات الحكومية
- منتجات التأمين (التأمين على الحياة أو الصحة)
- منتجات التقاعد
- أسباب أخرى: حددها هنا من فضلك:
- الاستثمار في سوق الأوراق المالية
- حسابات المدخرات والإيداعات
- ليس لدي أي تفضيلات/ غير متأكد
- من مليون - ٤,٩ مليون يورو
- ٥ مليون أو أكثر

١٥- ما حجم العمل الذي ترغب في إنشائه؟

- شركة صغيرة إلى متوسطة
- كبيرة
- ليس لدي أي تفضيلات/ غير متأكد

١٦- ما عوامل بيئة العمل التي تعرقل إنشاء مشروعك في غانا؟

- البنية التحتية الفقيرة (الطاقة، الاتصالات، موارد المياه.. وما شابه ذلك).
- التكلفة العالية للمنتج
- الافتقار للمهارات
- عدم وجود موردين ذوي مصداقية كافية
- لا شيء مما سبق

١٧- ما القيمة التي يمكنك ادخارها أو استثمارها في غانا العام القادم؟

- من (لا شيء) إلى ٢,٤٩٩ يورو
- من ٢,٥٠٠ - ٤,٩٩٩ يورو
- من ٥,٠٠٠ - ٩,٩٩٩ يورو
- من ١٠,٠٠٠ - ٤٩,٩٩٩ يورو
- من ٥٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩ يورو
- ١٠٠,٠٠٠ فأكثر
- من ١٠٠,٠٠٠ - ٤٩٩,٠٠٠ يورو
- من ٥٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٠٠٠ يورو
- من مليون - ٤,٩ مليون يورو
- ٥ مليون أو أكثر



## الأداة ١٣

# مسوحات لعينات أخرى من المغتربين

توجد مجموعة متنوعة من مسوحات المغتربين الأخرى بخلاف مسح الكومنولث للاستثمار، وقد تجده ذا فائدة خاصة كمرجع أو قاعدة للانطلاق عند البدء في وضع استطلاعات الرأي الخاصة بكم. تشمل هذه الأداة تفاصيل لبعض أمثلة لهذه المسوحات.

### ١- مشروع البنك الدولي جرين باك (أوراق البنكنوت ٢٠٠)

يهدف هذا المشروع إلى «العمل على تحسين مدفوعات التجزئة وضمان كفاءة تدفقات التحويلات النقدية إلى العديد من البلدان»<sup>٢٨</sup> وذلك من خلال «تحديد المدن أو الأقاليم الرائدة في مجال التحويلات، وهي المدن أو الأقاليم التي تطبق سلسلة من الإجراءات لتعزيز تطوير سوق التحويلات بصورة جيدة»<sup>٢٩</sup> كجزء من المشروع، تمكنت العديد من المدن والبلدان من جمع البيانات حول التحويلات والمساهمات الاقتصادية الأخرى من مواطنيها المغتربين؛ وذلك من خلال تعديل إحدى الدراسات الاستقصائية (على سبيل المثال، تورينو، إيطاليا، جراداتش، البوسنة والهرسك، وأقاليم في ماليزيا وألبانيا).

يتضمن هذا المشروع عدة جوانب إيجابية؛ ومن هنا فإن أهم هذه الجوانب هو الصبغة المحلية القوية لهذا المشروع، التي تضمن إتاحة اتصالات المغتربين بأوطانهم والمجتمعات المضيفة، وذلك من الأمور المهمة للغاية؛ حيث إن الكثير من الأشخاص المغتربين يساهمون - في كثير من الأحيان - في تنمية مجتمعاتهم المحلية بدلاً من البلد الأم على وجه العموم. من الممكن إدخال بعض التعديلات على هذا المسح؛ كي يتوافق مع الظروف والسياقات المحلية الأخرى، ولكن يجب أن يتوافق أيضاً مع المسوحات الاستقصائية الأخرى على المستوى الوطني، كما أنه قد يكون ذا فائدة أيضاً في فهم كيفية تفعيل استطلاعات الرأي؛ وذلك بالتنسيق مع مناقشات فريق البحث، وعقد المقابلات مع المؤسسات المالية والتجارية، بالإضافة إلى أنماط أخرى من طرق جمع البيانات النوعية.

### ٢- دراسة البنك الدولي عن استثمارات وتجارة المغتربين في سيراليون

أطلق البنك الدولي في ٥ فبراير/ شباط ٢٠١٦ مسحاً عالمياً بالإنترنت يستهدف استطلاع آراء المغتربين عن الوطن الأم «سيراليون» حول التحديات وفرص الاستثمار في سيراليون، وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد انتشار وباء الإيبولا. يُمكن أن يكون هذا الاستبيان الخاص بالمسح مفيداً بشكل خاص في مساعدة البلدان على التكيف بعد معاناتها من الأزمات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن مساعدة البلدان التي تضررت بشكل خاص من جائحة كوفيد - ١٩.

للمزيد من التوجيهات الإرشادية، يُرجى الرجوع إلى مجموعة أدوات بنك التنمية الإفريقي لفهم استثمارات المغتربين، والمتاحة على الرابط الإلكتروني:

٢٨ [www.eda.admin.ch/countries/albania/sq/home/aktualitete/lajmet.html/content/countries/albania/en/meta/news/embassy/2018/project-greenback](http://www.eda.admin.ch/countries/albania/sq/home/aktualitete/lajmet.html/content/countries/albania/en/meta/news/embassy/2018/project-greenback).

٢٩ للمزيد من التوجيهات الإرشادية، يُرجى الرجوع إلى مجموعة أدوات بنك التنمية الإفريقي لفهم استثمارات المغتربين، والمتاحة على الرابط الإلكتروني: [https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/project\\_greenback-web\\_engl.pdf](https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/project_greenback-web_engl.pdf).

### ٣- استقصاء البنك الدولي حول الأفارقة المغتربين

يجري البنك الدولي حاليًا دراسة حول دور الأفارقة في بلدان الاغتراب؛ وذلك من خلال استخدام الاستبيان الوارد آنفًا والذي يمكن إجراؤه على موقع SurveyMonkey)؛ حيث يهدف هذا الاستقصاء لجمع البيانات المفصلة والدقيقة عن الأفارقة المغتربين في الولايات المتحدة، مع التركيز على خياراتهم ومواقفهم الوظيفية وكذلك على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في هذه الاختيارات، بالإضافة إلى شبكات التواصل فيما بينهم ومدى التفاعل مع مواطنيهم الأفارقة في الداخل والخارج. يُمكن إدخال بعض التعديلات على هذا الاستبيان؛ ليتوافق مع المسح الاستقصائي للأفارقة المغتربين في بلدان أخرى، أو من الممكن استخدامه كأساس لمسوحات أخرى، تهدف لفهم العناصر الكاملة للمساهمات التي يقدمها الأشخاص المغتربون، بما في ذلك العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### ٤- المسح الاستقصائي لجامعة جورج واشنطن عن سوق المغتربين الأفريقي

يُعد هذا الاستطلاع الأولي بمنزلة الخطوة الأولى في دراسة أكبر تجريها جامعة جورج واشنطن، وهي مشروع استثمار رأس مال المغتربين بالجامعة في سوق المغتربين الإفريقي. تهدف هذه الدراسة المطولة التي تستغرق ثلاث سنوات إلى إلقاء الضوء على التحديات والفرص الفريدة التي يواجهها رواد الأعمال المغتربون في المراحل الأولى من تطوير أعمالهم. تتكون هذه الدراسة من استطلاعات التتبع الكمي، بالإضافة إلى دراسات حالة نوعية بصورة تفصيلية لعينة فرعية من المشاركين. يُمكن أن يكون هذا المسح ذا فائدة كبيرة بشكل خاص للبلدان التي تتطلع إلى فهم الفرص والتحديات التي قد يواجهها المغتربون؛ بهدف الاستفادة واستثمار فرص ريادة الأعمال.









